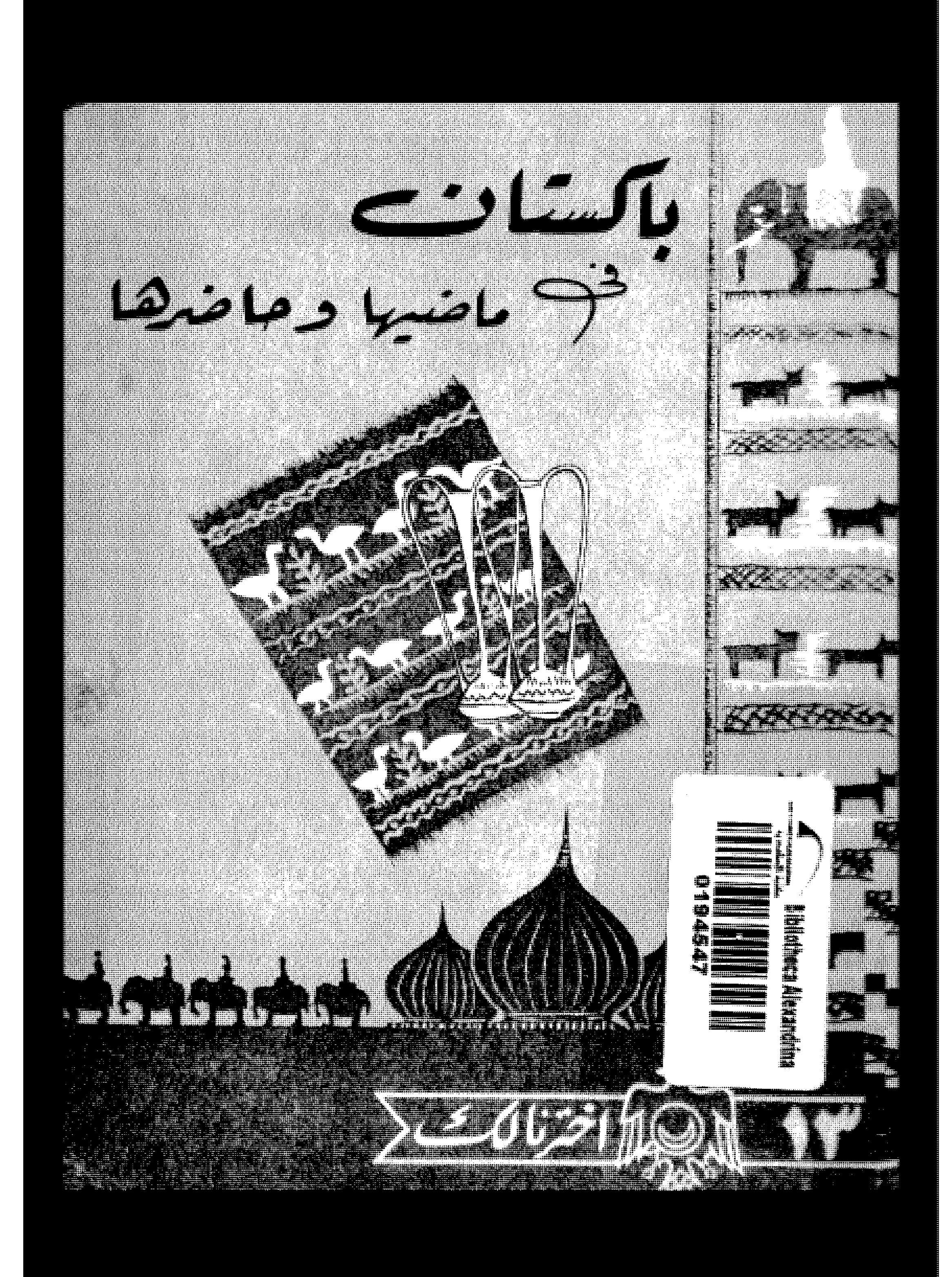


باكستان
في ماضيها وحاضرها
اخترنا لك
٢٣

اهداءات ٢٠٠١

ا.د. محمود ديب

جراح بالمستشفى الملكي المصري

اخترنا لك ...

١٣

باكستان
في ماضيها وحاضرها

تأليف

- الدكتور عبد الحميد البطريق
- محمد مصطفى عطا

ملتزم الطبع والنشر

دار المعارف بمصر

ما ترجوه مصر لباكستان

بقلم

جمال عبد الناصر

قدر لباكستان أن تصبح دولة بعد أن ظلت شبه القارة الهندية مسرحاً لاضطرابات عنيفة، ومذابح رهيبة؛ وأصبح من الحتم اللازم أن تنفصل باكستان وأن تدير شئونها بنفسها كدولة إسلامية نصت على ذلك فى صلب الخطوط الرئيسية لمشروع دستورها .

وقد عانت باكستان طويلا فى سبيل بناء كيانها، وما زالت تعانى حتى اليوم .

وكان من الطبيعى لدولة ناشئة كباكستان أن تكيف سياستها الخارجية بما يتفق ومعتقدها الذى قامت من أجله ، وضحت فى سبيله بالأرواح والأموال ؛ سياسة توثيق الصلات بينها وبين الدول العربية والإسلامية سياسة مستمدة من الروح الإسلامية التى تنادى «بأن المؤمنين إخوة» وتحض على التماسك وعدم التفرقة « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » وتذهب إلى أن الإسلام الصحيح هو الذى يؤلف بين قلوب المؤمنين

« واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً » .

وقد انتهج هذه السياسة الروّاد الأول لدولة لباكستان من أمثال السادة الأعلام أحمد خان ومحمد إقبال ومحمد على جناح فقد استفاضت أحاديثهم وخطبهم ومواقفهم بهذا الاتجاه المحمود .

وهى السياسة التى تقرب بين الأقرباء ، وتحمى المصالح الإسلامية المشتركة ، وتؤدى إلى حل القضايا العربية التى لمّا تزل معلقة ، ويضج لها العالم الإسلامى بالاستياء ؛ إن العالم العربى الإسلامى يمر الآن بأدق المراحل وأخطرها ، وفى أمس الحاجة إلى التساند والتآزر ليجتاز هذه المرحلة الفاصلة فى تاريخه ، ويكتب صفحة أخرى فى سجل مستقبله ؛ صفحة تنطق بالعزة والكرامة تفخر بها الأجيال القادمة ، ويرددها أبناؤها فى زهو وغبطة .

ومصر على يقين من أن دولة باكستان التى لم تسطر فى عالم الزمان غير سنوات سبع ؛ والتى لم تزل على عتبة التاريخ لم تدلف إلى رحبته بعد ، ستختار لنفسها هذه السياسة سياسة تدعيم الكتلة العربية الإسلامية .

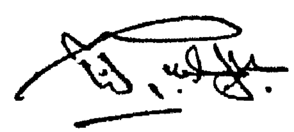
نعم فقد كفى ما شهدته هذه الكتلة قروناً طويلة من إذلال واستعباد وتحطيم للروح المعنوية ، وإهدار للمصالح الإسلامية .

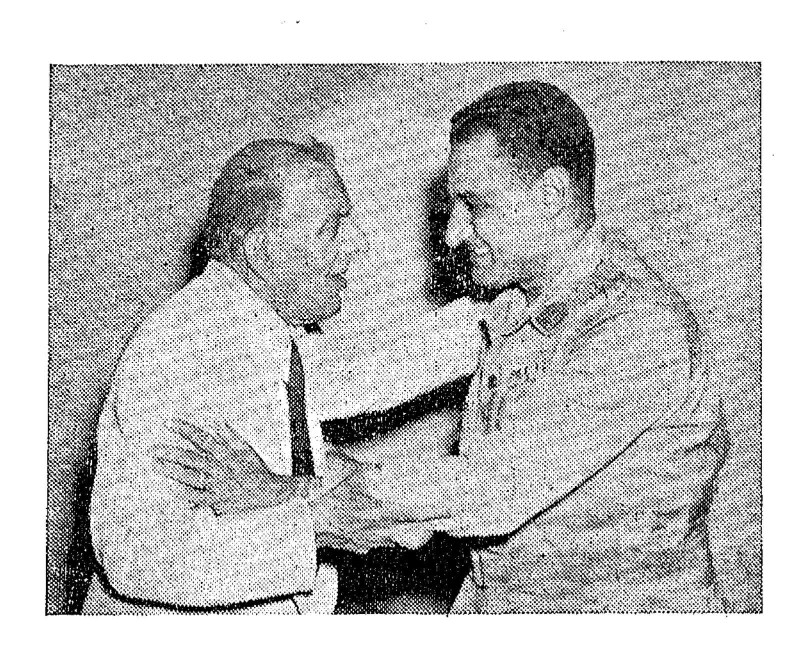
لقد آن لهذه الكتلة فى هذا المضطرب العالمى أن تكون داعية إلى السلام باذلة كل جهودها لخير الشعوب ورفاهيتها .

وقد آن لها كذلك أن تشارك فى محيط الدول الأسيوية والإفريقية لتكون عاملا فعالا فى توجيه السياسة العالمية توجيها يحدوه الإخلاص ، وتدعمه العدالة ، ويهدف إلى المساواة .

ولن يأتى ذلك إلا بتصفية ما يشوب العلاقات من رواسب الاستعمار الذى ظل طويلا جاثماً على صدر الدولة العربية والإسلامية .

وفق الله الأمة الإسلامية وهيأ لها من أمرها رشدا .





الرئيسان غلام محمد وجمال عبد الناصر
أثناء اجتماعهما فى المؤتمر الإسلامى الأول

الهند منذ الفتح الإسلامى

أخذت موجة الفتح الإسلامى تنداح رويداً رويداً وبخاصة فى عهد الدولة الأموية على يد قواد نابهين نعد فى طليعتهم قتيبة بن مسلم الباهلى عامل الحجاج بن يوسف الثقفى على خراسان الذى أخذ يشرق فى فتوحه فيما وراء النهر (جيحون) والبطل الشاب الذى لم يتجاوز العشرين ربيعاً محمد بن القاسم الثقفى بن أخى الحجاج بن يوسف الذى يرجع إليه الفضل الأول فى بزوغ فجر الإسلام فى الهند . (٩١ هـ — ٧١٢ م) فى عهد الوليد بن عبد الملك الأموى .

ولعل الدافع الذى حمل ابن القاسم على غزو هذه البلاد الهائلة الموارد، الراسخة فى الحضارة والتمدين ما كان يتعرض له الأسطول البحرى التجارى العربى الذى يمخر بحر العرب جيئة وذهاباً من قراصنة البحر الهنود بين الحين والآخر ؛ فأراد أن يؤمن جانب التجارة العربية ، وفى الوقت ذاته ينشر دين محمد عليه السلام الذى بعثه الله إلى الناس كافة .

وقد استطاع ابن القاسم على حداثته أن يستخلص بلاد السند للدولة الأموية العربية مع أن جيشه لم يزد على ستة آلاف مقاتل . ولكن هذا النصر المؤزر لم يقع منا موقع الغرابة والدهشة . فالعصر عصر المعجزات والخوارق فى الفتوح الإسلامية .

إن ابن القاسم لم يخيب فراسة الحجاج فى بطولته حين اختاره على رأس هذا الجيش الغازى؛ فقد تمكن من هزيمة « داهر » ملك السند هزيمة منكرة فقضى عليه وحطم جيشه .

ثم حاصر مدينة « الملتان » المقدسة التى كان يحج إليها الهنود ، وقطع عنها الماء والزاد ، وحطم ما فى معابدها من أصنام وأوثان ، واستولى على ما فيها من كنوز وغنائم ؛ وظل يواصل غزوه حتى دانت له السند جميعاً ، وجنوب البنجاب .

ووقفت الفتوح الإسلامية فى بلاد الهند عند هذا الحد حتى تهيأ لها بطل إسلامى آخر منحدر من سلالة الأتراك ، ومؤسس الدولة السبكتكينية القائمة على أنقاض الدولة السامانية فى خراسان وما جاورها، هذا البطل هوسُبكتكين ، أول من فكر فى فتح الهند من الشمال ، وهزم ملكها المعاصر له جَيْبَال وحمله على دفع الجزية ، والتنازل له عن أرض هندية ؛ ثم اضطر سبكتكين مرة أخرى حين امتنع جيبال عن الوفاء بالتزامه أن يتقدم للغزو ، وأن يفتح الحصون ويدكها . ويهزم الأصنام المعبودة آنذاك ، ويقيم شعائر الإسلام ، ويكره جيبال على التخلى عن إقليم « كابل » الهام الواقع على الحدود ، المسيطر على المسالك المؤدية إلى السهل الهندى الخصيب .

ثم كان التوسع الحقيقى فى الهند على يد ابنه محمود الذى أخضع لسلطانه جزءاً كبيراً من بلاد الهند ، وواصل فتوحه فيها حتى بلغ كشمير ، وعلى يده أسلم كثير من ملوك الهند وأمرائها ؛ وبهذا الفتح المبين كان محمود أول قائد مسلم يعبر نهر الكنج . ويؤصّل للإسلام فيما وراءه ،

ويعفّى على البرهمية فى كل قطر يمر به، ويختتم فتوحه المظفرة باحتلال كُجرات سنة ١٠٢٥ م .

* * *

دالت الدولة السبكتكينية، فقامت على أنقاضها الدولة الغورية التى تأسست فى نهاية القرن العاشر الميلادى فى أفغانستان ، واتخذت مدينة « غزنة »، وتبعد عن كابل بثمانين ميلا إلى الجنوب ، عاصمة لها ثم أنشأت تبسط سلطانها فى بلاد الهند فغزت البنجاب . ويعنينا من أمر هذه الدولة أحد ملوكها وهو شهاب الدين محمد الذى تمكن من مد الفتح الإسلامى فى الهند جنوباً وجعل من مدينة « دلهى» عاصمة للهند الإسلامية سنة ١١٩٣م وقد ظل نظام هذه الدولة قائماً قرابة خمسة قرون متوالية وكان يشبه إلى حد كبير نظام دولة المماليك فى مصر إذ أن بناته ينحدرون من سلالة واحدة ، ونشئوا نشأة واحدة ، واجتمعوا على غرض واحد .

وقد حدث فى أثناء قيام هذه الدولة عام ١٢٩٧ م أن حاول المَغول فتح البنجاب ولكن أحد سلاطين هذه الدولة وهو علاء الدين استطاع أن يردهم ويهزمهم شر هزيمة قرب مدينة (لاهور) ثم حاولوا محاولة أخرى بعد ذلك بسنوات قلائل ولكنهم هزموا للمرة الثانية على يد علاء الدين أيضاً .

وحوالى منتصف القرن الرابع عشر أخذ كل أمير يستقل بولايته ويعلن انفصاله عن دلهى العاصمة التى لم يبق فى طاعتها سوى دواب والبنجاب .

وفى أخريات القرن الرابع عشر الميلادى اجتاح تيمورلنك ، أو تيمور الأعرج المغولى حفيد جنكيز خان بلاد البنجاب فى الهند كما اجتاح

غيرها من الأقطار ، وأعمل فى أهلها التقتيل ، وفى ديارها التدمير وكانت مذبحة رهيبة تعرضت لها مدينة « دلهى » على يد هذا الطاغية المغولى ، فى عام ١٣٩٨ ، فقد قتل من أهلها أكثر من خمسين ألف ، ودمرت المدينة تدميراً .

ثم ما لبث ظل هذه الفتوح العاتية أن تقلص بعد موت تيمور لنك شأن غيرها من فتوح الطغاة المستبدين .

* * *

فإذا تقدمنا إلى أوائل القرن السادس عشر رأينا حفيداً لتيمور لنك هو « بابر » الملقب بظهير الدين محمد الذى كان حاكماً على مملكة صغيرة هى تركستان الروسية يصيب بعض الانتصارات المحلية فى سمرقند ويتقدم إلى « كابل » فيستولى عليها سنة ١٥٠٤ ثم يجمع جيشاً ويغزو به البنجاب فى عام ١٥١٩ مدعياً وراثة عرشها الذى ينبغى أن يؤول إليه بحكم قرابته لتيمور الذى غزاها قبل مائة عام أو تزيد .

ثم يجاوز البنجاب إلى ما وراءها . ويتقدم من نصر إلى نصر منتهزاً ما كانت تعانيه الهند من انقسام أمرائها ، وكيد بعضهم لبعض حتى انتهى إلى « دلهى » فى عام ١٥٢٤ فانتصر على سلطانها نصراً مبيناً ، ولقب نفسه من ذلك الحين « بإمبراطور هندستان » .

ثم واصل الفتح حتى بلغ البنغال . وقد توقف الزحف المغولى زهاء ربع قرن بعد وفاة بابر سنة ١٥٣٠ م .

وفى عهد حفيده أبى الفتح جلال الدين محمد الذى اشتهر فى التاريخ

بلقبه الجليل « أكبر » والذى ولى الملك عام ١٥٥٦ م وكان من الهمة وحسن السياسة حتى استطاع مد فتوحه فى الهند جنوباً حتى غلب على معظمها ؛ ويقترن اسم « أكبر » فى التاريخ بأباطرته الكبار من أمثال شارلمان وقسطنطين الأكبر لأنه كما يقول H. G. Wells « أقام صرح هند جديدة » .

وكان هذا العاهل يتسم بالتسامح الدينى والعنصرى ، فقد أصدر أمراً سنة ١٥٩٣ م « بأن كل من أجبر من الهنود على اعتناق الإسلام فى عهد أسلافه أمكنه العودة إلى دينه الأول » ، وكان مجلسه يجمع بين العلماء والفلاسفة ورجال الدين ، ويقيم المساجلات والمناظرات فى أدق المسائل وأخطر المشكلات وبخاصة فيما يتصل بما وراء الطبيعة على أميته وعدم اصطناعه الكتابة .

وكان كذلك مفطوراً على الرحمة ، وإن اتصف بالحزم ، وهو فى ذلك يخالف أجداده المشهورين بالطغيان والجبروت ، ومرد هذه الطبيعة فيه إلى سنوات الحرمان التى عاشها مقصى عن الحكم ، أو من مخالطة العلماء والحكماء فى عصره ، وقد أثرت فيه الروح الهندية فآمن بتناسخ الأرواح ، ومال إلى التصرف ووضع اللسان الأردي[1] ، الخليط من العربية والتركية والفارسية والهندية ؛ وبلغ من تسامحه أنه ألغى نظام الجزية المفروض على غير المسلمين .

---

(١) أصبح اللسان الأردى اللغة الرسمية لدولة « باكستان » ويتكلم به جمهرة كبيرة من الهنود .



لوحة فنية تمثل شاه جاهان على عرشه الطاووسي

وقد عمل « أكبر » أثناء حكمه الطويل ١٥٥٦ — ١٦٠٥ على تقريب مسافة الخلف بين المسلمين والهندوس ، محاولا إقناع رعاياه أنه إنما يحكم الهند باسم الجميع لا فضل لمسلم على هندوسى ، وعند ما كان ينجح فى غزواته للإمارات الهندية ، كان يظهر التسامح لحكامها المهزومين ، فيعينهم فى مناصبهم من جديد على أن يظلوا تحت لواء الإمبراطورية الإسلامية . ومما يذكره له الهنود بالإعجاب ، أنه ساوى بين المسلم والهندوسى فى الضرائب المفروضة ، ولم يجد مانعاً من تعيين بعض الهندوس قواداً فى جيشه ، ولكن بوفاته انتهت سياسة التسامح التى اتبعها وعاد خلفاؤه إلى السياسة القديمة فى تغليب مصلحة المسلمين .

واستطاع حفيده أور نجزيب الذي تولى الحكم سنة ١٦٥٨ م حتى ١٧٠٧ م أن يصبح سيد شبه الجزيرة الهندية وأن يكون آخر ملوك المغول العظام فقد كان من أهدافه أن يجعل من بلاد الهند وحدة إسلامية ؛ فتخلى عن سياسة جده وفرض الجزية على غير المسلمين من الهندوس .

وليس معنى هذا أنه كان متعصباً دينياً بل كان يريد أن تكون دولته إسلامية دماً ولحماً ، تتبع تعاليم الإسلام فى العدالة والمساواة دون تعصب يضر بمصلحة غير المسلمين ؛ فحين أشير عليه بفصل الموظفين الذين لا يدينون بدين الدولة من المناصب العامة كتب يقول « إن الدين لا علاقة له بالمسائل العلمانية ، وهذه الحال التى نحن بصددها لا مجال فيها للتعصب»

وقد قضى أورنجزيب أطول حياته فى محاربة الأمراء الهنود ، وضم

أرضهم إلى مملكته ؛ وما إن فارق هذا الملك العظيم الحياة فى عام ١٧٠٧ حتى استحال على خلفائه أن يمكنوا لإمبراطوريتهم أو يحتفظوا بها على الأقل فكان أن تشتت شمل الإمبراطورية وأخذ كل أمير يستقل بولايته .

وقد نشأ عن الفتح الإسلامى للهند أن اختلطت الثقافتان الهندية والإسلامية ، وكان بلاط ملوك المغول الذين حكموا الهند محط رحال العلماء والفنانين والمهندسين من أنحاء الشرق، وقد أنشأ « أكبر » مدرسة للنقش الهندى الإيرانى الذى تأثر فى ذلك الوقت بالطراز الإيطالى ، ويمكن مشاهدة إنتاج تلاميذ تلك المدرسة المغولية الإسلامية فى معظم المتاحف الأوربية ، وقد كانت اللغة الفارسية هى اللغة الرسمية لبلاط المغول فى الهند وقد ترجمت معظم المؤلفات المكتوبة باللغة السنسكريتية (الهندية) إلى الفارسية . أما فن العمارة فى ذلك العهد فقد بلغ مرتبة عالية ، إذ نشأ من اختلاط الفن الفارسى بالفن الهندى فأضحى طرازاً جديداً فى نوعه ، فريداً فى بابه ، وتجلت روائع هذا الفن فى المبانى العظيمة التى أقامها « أكبر » ، وفى « تاج محل » الذى أنشأه الشاه جاهان وغيرها من الروائع الإسلامية التى لا تزال محط أنظار العالم حتى الآن .

* * *

ثم كان الفتح البريطانى الذى بدأ منذ سنة ١٧٠٥ م حيث تمكنت الشركة الهندية الشرقية الإنجليزية[١] الاستعمارية فى خلال القرن الثامن عشر من التخلص من مناهضيها الهولنديين والفرنسيين . فأخذت تكشف

---

(١) تأسست هذه الشركة فى سنة ١٦٠٠ م فى عهد الملكة إليزابيث .

عن نياتها الخبيثة . وأغراضها الاستعمارية . وأقدمت على الاحتلال العسكرى للهند وتقويض دعائم استقلالها سنة ١٧٥٧ م حين هزمت قوات القائد الإنجليزى Clive حاكم البنغال ثم تتابعت الفتوح الإنجليزية حتى شملت الهند جميعاً

وفى ظل الاستعمار الإنجليزى كانت الهند أقساماً ثلاثة :

١ ــ قسم مستقل فى الشمال ويتكون من مملكتين (نيبال وبوتان) أغلبهما هندوس يمتازون بالشجاعة . وينتظم معظمهم فى الجيش الإنجليزى كمتطوعين لوعورة أرضهم وجدبها : وأقام الإنجليز فى هذا القسم وكيلا عنهم يكاد يكون نفوذه مسلوباً .

٢ ــ وقسم تحت الحماية . ومنه حيدر أباد وميسور وكشمير . ويدفع لإنجلترا خراجاً سنوياً . وعلى أمرائه حضور حفلات تتويج ملوك بريطانيا العظمى .

٣ ــ وقسم آخر تقوم إنجلترا بإدارته المباشرة . وأهم بلاده البنغال والبنجاب وأغرا ومدارس وبمباى .

وظلت الهند تحت الحكم الإنجليزى حتى قامت بثورتها المشهورة سنة ١٨٥٧ م والتى تعد بحق حرب استقلال رائعة . وقد اشترك المسلمون فيها اشتراكاً فعلياً . ولا نغلو إذا قلنا إن عبئها الأكبر قد قام على كواهلهم ويرجع هذا إلى التعاليم « الوهابية » التى انتشرت بين المسلمين الهنود عند حجهم إلى مكة . وهو مذهب قائم على التشدد ، والجنوح إلى القوة للتخلص من الحكام العصاة ، فما بالك بالكفار منهم .

ومهما يكن من شىء فقد أخمدت هذه الثورة بكل عنف وقسوة وقد

أعان الإنجليز فى محنتهم هذه بعض أمراء المسلمين من أمثال نظام حيدر أباد وصاحب بهوبال ، وصاحب رامبور . وترجع معونتهم إلى الجرى وراء المنفعة المادية من ناحية واعتقادهم فى غلبة الإنجليز ، وبغضهم للهندوس من ناحية أخرى ؛ وقد اعترف الإنجليز بخدماتهم فأقطعوهم مقاطعات كبيرة مكافأة لهم على شد أزرهم .

وفى أعقاب هذه الثورة ألغيت شركة الهند الإنجليزية ، وأعلنت تبعية الهند المباشرة للتاج البريطانى ونودى بالملكة فكتوريا إمبراطورة على الهند وذلك فى سنة ١٨٥٨ م .

وقد أقام الإنجليز حكم « الراجا » وهو ضرب من الأنظمة الحكومية يعد فريداً فى نوعه ، إذ يقوم بأعباء الحكم مئات من الخبراء يؤازرهم جيش صغير ، مدرب على حكم هذه الملايين .

« وحكومة الراجوات » وراثية تنهج النهج الذى تراه ملائماً لها .

وفى ظل الحكم البريطانى توحدت الهند للمرة الأولى فى تاريخها الطويل وفى مستهل هذا الحكم اضطهد المسلمون الهنود اضطهاداً جامحاً أدي إلى إقصائهم عن الوظائف الرئيسية وتضييق الخناق عليهم فى كل ميدان من ميادين النشاط فتخلفوا تخلفاً كبيراً بعد أن كانت لهم الصدارة وبخاصة فى العهود الطويلة من حكم المغول .

وقد نجانب الأمانة التاريخية إذا قلنا إن الغبن كان واقعاً على المسلمين فحسب أيام الاستعمار الإنجليزى فالهنود جميعاً كانوا مبعدين عن المناصب الكبرى ، وإن نظر إلى غير المسلمين نظرة فيها بعض التحيز قد يرجع ذلك

إلى تعصب الإنجليز ضد المسلمين آنذاك ، وقد يكون ذلك عن خشية ، إذ كانت القوة فى أيديهم ، وزمام الحكم بيدهم إلى عهد قريب ، أو إلى أن المسلمين توجسوا خيفة من الإنجليز فانطووا على أنفسهم ،وعاشوا عيشة اعتزال فراراً بدينهم من أن يزعزع ، وبثقافتهم من أن تمحى .

ويغلب على الظن أن هذه الأسباب مجتمعة مضافة إلى إقبال الهنود على المدارس الإنجليزية ، وتعلم لغتهم هى التى زادت فى تخلفهم وتأخرهم.

ومهما يكن من شىء فقد أبعد المسلمون بعد هذه الحركة التحريرية الكبرى عن المناصب الرسمية التى كانوا يتولونها من قبل فى قوات الأمن ، وفى القضاء ، وفى الإدارة والجيش مما دعا كاتباً من الكتاب الإنجليز هو سير وليام هنتر (Sir William Hunter) إلى أن يحذر مواطنيه مغبة هذه السياسة الحمقاء فى كتابه « المسلمون الهنود » (Indian Mussalmans) قائلا « إنه لن يجدينا نفعاً أن نصم آذاننا عن هذه الحقيقة الماثلة من أن المسلمين الهنود لهم الحق فى مقاضاتنا عن الأمور الخطيرة التى ارتكبناها ضدهم ، والتى لم ترتكبها حكومة من الحكومات .

إنهم يقاضوننا عن إغلاق كل حياة كريمة فى وجوه الأعلام منهم ، ويقاضوننا كذلك عن نظام التعليم الذى يجعل معظم مجتمعهم فى حضيض الفاقة والبؤس، ويقاضوننا أخيراً عن عدم المساهمة الفعالة فى ميزانية التعليم » وقال فى موضع آخر « لقد عاشت ملايين المسلمين فى الهند بعد سقوط دولة المغول فى تعاسة وشقاء بعد أن فقدوا كبرياءهم ، وأملاكهم وقوتهم ، وكانوا مقصين عن الإدارة والمناصب اللهم إلا المراكز التافهة » .

خروج المسلمين على سياسة العزلة

رأى النابهون من المسلمين أن سياسة العزلة التى فرضها المسلمون على أنفسهم منذ الاحتلال البريطانى قد أضر بهم وبمصالحهم ضرراً بالغاً فتخلفوا فى التعليم وفى احتلال الوظائف بل فى التجارة نفسها وأصبحوا محكومين بعد أن كانوا حاكمين ، وجهالاً وقد كانوا قبل علماء أفذاذاً ، وتجاراً محدودى الموارد بعد أن وصلت تجارتهم إلى أقاصى الدنيا فلم يكن لعقلائهم مندوحة بعد أن تكشف لهم هذه الأمور المحزنة إلا أن يخرجوا على هذه السياسة وأن يتألفوا الإنجليز بدل أن يغاضبوهم حتى يظفروا بالاستجابة إلى مطالبهم المشروعة وحتى يمكنهم أن يوقظوا السواد الأعظم من المسلمين من سباتهم ليفتحوا أعينهم على هذا العالم الجديد ، العالم المتحضر الذى أخذ يطرق بحضارته أبواب الشرق .

وفى طليعة هؤلاء النابهين السيد أحمد خان هذا الذى نعتبره من طراز جمال الدين الأفغانى ، ومحمد عبده بل إن سياسته تشبه شبهاً قويًّا منحى الإمام محمد عبده فى تقديم الإصلاح الاجتماعى والنهضة الثقافية على المطالبة بالاستقلال ، وربما كان نهج كثير من قادة المسلمين فى أكثر الشعوب كما يمثله قول السيد « خوجه بوخش » المسلم . « سواء أكنت أحسنت صنعاً أم أسأت فإنى لم أبرح معتزلا مزاولة الشئون السياسية فى

المدة الأخيرة . إذ أنى أعتقد أنه يجب علينا أن نجدّ فى سبيل ترقية مستوانا الاجتماعى والعقلى والأدبى أضعاف ما نبذل فى سبيل تحقيق ما نبتغيه من الغايات والمطامح السياسية . إنى لشديد الاعتقاد أنه فى انصرافنا عن السياسة إلى ترقية سائر أحوالنا وشئوننا الضرورية لنا بطبيعة هذا العصر لخدمة جليلة فى سبيل مصلحة بلادنا » .

لقد اكتسب السيد أحمد خان ثقة الإنجليز إذ تدرج فى الوظائف تحت رياستهم واستطاع فى ثورة التحرير أو « العصيان » كما يسميها الإنجليز سنة ١٨٥٧ م. أن يحمى فى مقاطعته بعض الإنجليز من الوقوع فى قبضة الوطنيين وأن يصدر كتيباً عنوانه « أسباب ثورة الهند » عزا فيه هذه الثورة إلى جهل البريطانيين بالعقلية الهندية وأشار فيه عليهم بأن يشركوا معهم فى الحكم بعض قادة الهنود .

لا نستطيع أن نعد السيد أحمد خان سياسيًّا وإن جرفته السياسة فى تيارها فهو أقرب إلى أن يكون مصلحاً اجتماعيًّا لما له من نظرة واقعية ولأنه رجل عملى لا يكتفى برسم الخطوط واقتراح المشروعات بل يعمل على إبرازها وإخراجها إلى عالم الوجود .

رأى أحمد خان تخلف مواطنيه من المسلمين فى التعليم فدعا إلى إنشاء كلية للتعليم العالى يتخرج فيها رواد الأجيال القادمة ثم رسم لها منهجاً يجمع بين الثقافتين الإسلامية والغربية : أما الثقافة الأولى فليحافظ المسلمون على مقوماتهم وحضارتهم وأما الأخرى فليرتاد المسلمون آفاق المدنية الحديثة ليلقحوا بها حضارتهم الإسلامية من ناحية وليطلعوا من



السيد أحمد خان

ناحية أخرى على الابتكار والخلق فى المدنية الغربية فيحذقوا أساليبها ويسلكوا سبلها ويأخذوا بأسبابها فلا يكون هناك عائق بينهم وبين اضطلاعهم بالمناصب الرفيعة فى الدولة .

هذه الفكرة السديدة التى تدل على عقل ناضج ونظرة شاملة قد حملت فى طياتها النجاح والتوفيق فهو قد أرضى بها المسلمين الذين يحرصون كل الحرص على تراثهم الإسلامى ، والإنجليز أصحاب الكلمة العليا فى البلاد والذين يهمهم أن تنتشر ثقافتهم ومناهجهم فى العلم والمعرفة .

وإذا هذه الفكرة تخرج إلى حيز الوجود فى كلية « عليكرة » سنة ١٨٧٥ م. التى استقدم لها كبار المحاضرين والأساتذة الإنجليز من أمثال Sir Thomes Arnold, Sir Walter Raleigh وسارت الدراسة فيها على غرار جامعتى أكسفورد وكمبردج .

لقد أدت هذه الكلية خدمات جليلة للمسلمين فى الهند إذ تخرج فيها الرعيل الأول من ساسة الباكستان وقادة الفكر فى العالم الإسلامى من أمثال مولانا محمد على قائد حركة الخلافة ، والخواجه نظام الدين ولياقت على خان رئيس وزراء باكستان (الأسبق) وغيرهم كثير .

ثم إن الدراسة العميقة والمناهج القويمة فيها جعلت الحكومة ترحب بخريجيها وتعينهم فى الوظائف الحكومية المختلفة .

ليس هذا فحسب بل إنها كانت مصدر إشعاع للتراث الإسلامى وصانت الوحدة الإسلامية من التفكك والانحلال ونهضت باللغة الأردية — لسان المسلمين هناك — فأصبحت لغة الأدب الرفيع والمعرفة الخصبة

بعد أن ظلت أجيالاً لغة الحديث والأدب الضحل والمعرفة الفجة الضيقة الحدود .

ومما يذكر لهذه الكلية أنها أخذت طلابها بمنهج الحرية فى التفكير سواء فى اللغة الأردية أو اللغة الإنجليزية وأعانت على إحياء الأدب الخاص بمسلمى الهند .

* * *

ومن جهود السيد أحمد خان مقاومته الحركة الخطيرة التى أقدم عليها زعماء الهنود فى بنارس سنة ١٨٦٧ م لإحلال اللغة الهندية محل اللغة الأردية وزلزلة كيان المجتمع الإسلامى فى الهند ولعل دعوة على خان قد بدأت تتحول نحو إيجاد وطن خاص للمسلمين منذ ذلك الحين إذ تبين له استحالة الاتفاق بين المسلمين والهندوس وبهد له بقوله البعيد النظر « حقاً إنه ليس هناك عداء سافر بين المجتمعين ولكن هذا العداء يستفحل فى المستقبل عند ما تتزايد الطبقة المتعلمة ؛ ومن يعش ير » .

ومن الأعمال البارزة فى حياة السيد أحمد خان إصراره على أن يكون للمسلمين فى الهند ممثلون مستقلون فى النظام المقترح من Lord Ripon لمنح الهند الحكم الذاتى ومن خطبة له فى هذا الصدد « إن نظام التصويت العام معناه تمثيل وجهات ومصالح الأغلبية من السكان ، وقد يكون النظام ناجحاً فى بلد من جنس واحد وعقيدة واحدة أما فى بلد كالهند لا تزال الطائفية فيه صارخة ، والتمايز الدينى قوياً جارفاً والأجناس جد متباينة ولم تتكافأ فيه بعد فرص التعليم بين طوائف السكان فإنى أعتقد أن التقدم

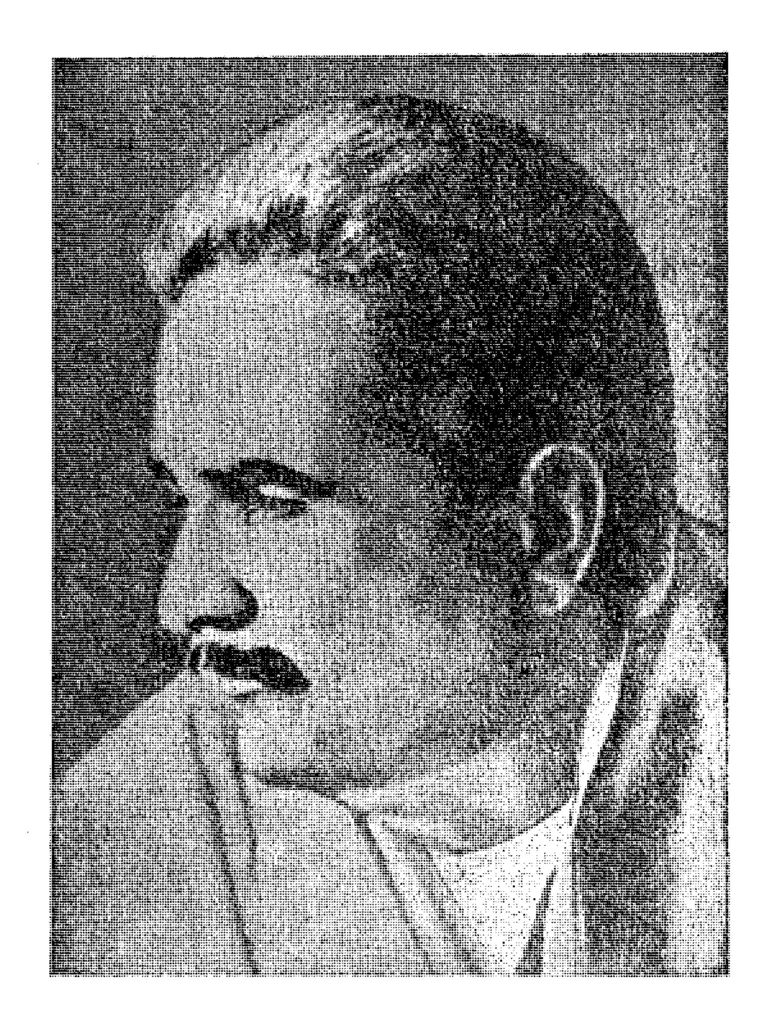
فيها يمثل هذا النظام فى أبسط صوره ، وأمثلها سيكون أشد إضراراً بالمصالح المختلفة .

إن فوارق الجنس والعقيدة التى تضرب بجذورها فى أعماق الماضى تكون عنصراً هامًّا فى حياة الهند السياسية والاجتماعية ، وتؤثر فى أحوال سكانها التى ترتبط بالإدارة والثروة ومن أجل هذا فإن النظام المقترح فى أنقى صورة وأبسطها لا يمكن أن يمر فى سلام .

إن الأغلبية سوف تتجاهل مصالح الأقلية، وإن الرعاع سيحملون الحكومة على أن تقيس بمقاييسهم ومن ثم تتسع هوة الخلاف من ناحية الجنس والعقيدة وتصبح أشد مما كانت عليه من قبل » .

ومعنى هذا أن فكرة الانفصال عن الهند قد اختمرت فى ذهن السيد أحمد خان فهو فى هذا الحديث يضع حجر الزاوية فى بناء باكستان ويوجه نظر المسلمين فى عصره إلى أن يسلكوا سبيل العمل على إيجاد دولة خاصة بهم وقد تتكشف هذه الفكرة أكثر من ذى قبل عند ما نراه يقاوم مطالب المؤتمر الهندى الوطنى الذى تألف سنة ١٨٨٥ م ، والذى لا يرى الهند إلا موحدة شمالها وجنوبها ، شرقها وغربها ويعترض بشدة على مساهمة المسلمين فى هذا المؤتمر واشتراكهم فى عضويته ، ومن أقواله فى هذا الصدد: إن مطالب « المؤتمر » غير ملائمة ألبتة لقطر تقطنه أمتان مختلفتان . . .

ولنفرض أن الإنجليز اعتزموا مغادرة الهند فمن يحكم الهند ؟ أمن الممكن فى ظل هذه الظروف أن تجلس أمتا الهند والمسلمين على عرش واحد وتظلا متساويتين فى القوة ؟ الأغلب أن لا إذ من الضرورى أن



الشاعر الفيلسوف محمد إقبال

تتغلب إحداهما على الأخرى أما الأمل فى أن تظلا متكافئتين فليس مما يعقل أو يسلم به » .

ولعل مما حدا بالمسلمين إلى مقاومة فكرة المؤتمر وعرقلة تنظيمه هى نظرتهم المريبة إلى دعوته للاستقلال إذ رأوا أن صميم هذه الحركة يهدف إلى إحياء البرهمية التى ترى أنها ذات المقام الأعلى فى البلاد وصاحبة الحق الأول فى حكمها وأنها الطائفة التى اختارها الإله لتكون قوامة على الطرائف الأخرى، وهذه العقيدة تحملها على أن تمسك على الآخرين حريتهم ومالهم من حقوق وهذه الفكرة نفسها هى التى اختمرت عند الطوائف الهندية الأخرى التى أخذت فى التكتل وتكوين جمعية كبيرة غايتها موالاة التاج البريطانى ومقاومة الحركة الوطنية .

لقد مات سيد أحمد خان سنة ١٨٩٨ م . بعد أن استطاع أن يوفق بين الثقافتين الإسلامية والغربية وأن يوقظ المسلمين فى الهند ، ويفتح لهم أبواباً من المعرفة والتفكير والثراء؛ وأن يبذر فيهم بذور تكوين أمة مستقلة بهم ترعى شئونهم وتحافظ على تراثهم وتحميهم من هجمات المتعصبين الإرهابيين، وأن يظهر فى عالم الوجود شخصيتين كبيرتين عملتا على إنماء هذه البذور وتعهدها حتى استوت على سوقها .

هاتان الشخصيتان هما الشاعر محمد إقبال، ومنشىء باكستان الحديثة محمد على جناح .

ولنتحدث فى هذا الفصل عن شخصية إقبال ومبلغ جهده السياسى والاجتماعى والثقافى وندع الشخصية الأخرى فسيأتى ذكرها مردداً فى أكثر

فصول هذا الكتاب .

لقد تثقف إقبال فى جامعة « لاهور » ثم سافر إلى كمبردج فيونخ وكان مؤمناً بالحضارة الإسلامية والشرقية متحاملا على الثقافة الغربية التى تهدف إلى خلق منافسة حادة بين الإنسان والإنسان ، وبين الأمة والأمة فى ظل الرأسمالية الغربية .

ومن أجل ذلك دعا قومه إلى الأخذ بأسباب التعاليم الإسلامية الصحيحة ، ونبذ المادية الغربية الطاغية .

ولم تبهره الحياة الإسلامية فى ظل الدولتين الأموية والعباسية بل حمل عليها ورأى المثالية فى عصر الخلفاء الراشدين الذى يمثل الديمقراطية البسيطة فى أجمل صورها وأروعها .

فإقبال فى فلسفته مسلم أولاً وأخيراً وفى سياسته كذلك بل قل فى شعره أيضاً ومن أجل هذا رجع فى سهولة عن مبدإ الإيمان بوحدة الهند إلى القول بالانفصال ومعارضته — كسلفه السيد أحمد خان — فى اشتراك المسلمين فى المؤتمر الهندى الوطنى وبخاصة بعد عودته من شهود مؤتمر المائدة المستديرة فى سنتى ٣٠ و ٩٣٢ م .

بل إنه قد صرح بهذا الانفصال ومن هذه الوجهة يعد أول من رسم حدود الدولة الجديدة دولة الباكستان فقد قال فى خطاب له سنة ١٩٣٠ موجه إلى أعضاء الرابطة الإسلامية التى كان يرأسها آنذاك : « إنى أحب أن أرى البنجاب ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية ، والسند وبلوخستان قد اتحدت جميعها فى دولة واحدة تحكم حكماً ذاتياً فى داخل الإمبراطورية

البريطانية أو فى خارجها .

. . . وأرجو ألا تؤرق هذه الفكرة أجفان السادة الهندوس أو الإنجليز فإن حياة الإسلام كقوة ثقافية فى هذا القطر تعتمد إلى حد كبير على أن تتركز فى مقاطعة خاصة بها .

وهذا المطلب تؤازره رغبة المسلمين الصادقة فى التقدم الحر الذى يستحيل إيجاده عمليًّا تحت الحكومة الموحدة التى ينادى بها قادة الهند الوطنيون بحجة تأمين السيطرة الدائمة على المجتمع فى كل أنحاء الهند .

ولا يروع الهندوس أن تقوم دولة إسلامية مستقلة فليس معنى هذا أن يكون ذلك مقدمة لنوع من الحكم الإسلامى بل المبدأ الذى ستقوم عليه أن كل جماعة لها الحق فى أن تعمل بوسائلها الخاصة على تقدم متحرر من غير أن تكون مدفوعة بإحساس اجتماعى ضيق .

وإنى أصرح باحترامى العميق للعادات والقوانين والنظم الاجتماعية والعقائد الدينية فى المجتمعات الأخرى .

ومن واجبى حسب تعاليم القرآن أن أدافع إذا احتاج الأمر عن معابد الآخرين » .

وبعد عامين من عودته من مؤتمر المائدة المستديرة، وشهوده هذه المفاوضات العقيمة والمناقشات الحادة نصح مسلمى الهند بألا يعتمدوا على الهندوس أو البريطانيين بل يقبلوا على التعلم والاعتماد على أنفسهم .

وإقبال ينكر الوطنية إلا إذا قامت على أساس الإيمان والثقافة وسنن التاريخ فيقول فى خطبة له سنة ١٩٣٢ فى المؤتمر الإسلامى « أنا لا أقبل

الوطنية كما تعرفها أوربا وليس إنكارى خوفاً من أن تضر بمصالح المسلمين فى الهند ولكن أنكرها لأنى أرى فيها بذور المادية الملحدة وهى عندى أعظم خطر على الإنسانية فى عصرنا .

لا ريب أن الوطنية لها مكانها وأثرها فى حياة الإنسان الأخلاقية ولكن العبرة فى الحقيقة بإيمان الإنسان وثقافته وسننه التاريخية ؛ هذه هى فى رأيى الأمور التى تستحق أن يعيش لها الإنسان ويموت من أجلها لا بقعة الأرض التى اتصلت بها روح الإنسان اتفاقاً » .

ويؤكد انفصال الهند إلى أمتين فى كتاب له إلى القائد الأعظم محمد على جناح يقول فيه « إن خير وسيلة إلى السلام فى الهند فى هذه الأحوال أن تقسم البلاد على قواعد جنسية ودينية ولغوية . »

وظل على هذه الدعوة حتى فى أعوام مرضه الأخيرة ، ورسائله إلى جناح أقوى شاهد على ذلك .

وإذن فقد نجحت السياسة الجديدة ، سياسة الخروج على العزلة التى اختطها المسلمون من قبل فى الهند ، واستطاع قادة الهند المسلمون أن يوقظوا إخوانهم وينشروا فيهم المعرفة والثقافة الإسلامية وأن يكون لطلابهم فيما بعد جامعات ثلاث وأن يبصر المسلمون بالفلسفة الإسلامية وينشئوا على ديمقراطية الإسلام الأولى وفى الوقت ذاته جنحت هذه السياسة إلى الاتجاه الخطير فى العمل على تكوين أمة إسلامية تنفصل كل الانفصال عن الوطن الهندى .

ومما لا شك فيه أن مجرى الحوادث ، وما بين المسلمين والهندوس من انعدام الثقة ، واحتلال البلاد من الإنجليز الذين يجعلون شعارهم دائماً فى كل مكان يحلون فيه « فرق تسد » قد أكد هذا الانفصال وأدى إلى ظهور دولة « باكستان » كما سنفصله بعد قليل .

المسلمون والقومية الهندية

شغل المسلمون والهنود على السواء بالحركة الإصلاحية بعد إخفاق الثورة التحريرية وظلوا كذلك إلى قبيل نهاية القرن التاسع عشر فإن الهدف من تكوين « المؤتمر الوطنى » كان إسماع الهنود أصواتهم للإنجليز القائمين بالحكم ، والتقدم إليهم بمطالبهم فى الإصلاح كما ذكر السكرتير العام لحكومة الهند سنة ١٨٨٣ م . حين أكد حاجة البلاد إلى مثل هذا المؤتمر حيث يستطيع صفوة رجالات الهند أن يلتقوا فى كل عام ليظفروا بحرية أكبر ، ويمرنوا على إدارة أوسع ، ويساهموا بقسط أوفر فى تدبير شئون وطنهم .

تكوّن « المؤتمر » وكان حفل افتتاحه الأول فى بومباى سنة ١٨٨٥ م والأعم الأغلب من مؤسسيه من خريجى الجامعات الإنجليزية أو ممن تتلمذوا على أساتذة إنجليز فى الهند ولهذا سيطر عليه روح الاعتدال فى مستهل وجرده فكان من زعمائه « جويال كرشنا جوكهيل » الذى كان يؤمن بأن خير الهند فى ارتباطها بالحكم الإنجليزى و « بونرجى » أول رئيس للمؤتمر الذى صرح « بأن بريطانيا قد فعلت الكثير لخير الهند وصالحها » وأطرى ما قامت به من جهود « فى سبيل إقرار النظام وتحسين المواصلات وإدخالها التعليم الغربى فى البلاد » .

ولكن تطور الأمور فى الشرق والنزعة الاستقلالية التى اجتاحت العالم والأخطار التى وقع فيها الحكام الاستعماريون كل أولئك وجه البلاد وجهة أخرى ، وجهة تدعو إلى الاستقلال والتحرر من كل ما هو أجنبى .

فبريطانيا قد أغفلت نشر التعليم فى الهند وقصرته على الفئة الإقطاعية الثرية وبريطانيا قد عينت فى الهند حكاماً يتسمون بالقسوة والتعالى ويجنحون إلى الحكم المطلق مما حدا بالشبان الذين طافوا بأوربا وتفتحت أعينهم على مبادىء الحرية والعدل والمساواة التى نادت بها الثورة الفرنسية وغيرها من الثورات التحريرية أن يظهروا ضيقهم بسياسة الاستعمار وأن يهبوا لتحرير بلادهم من ربقته وقد زاد الوقود ضراماً انتصار الصفر على البيض أو اليابان على الروس سنة ١٩٠٥ فقد جاء فى أحد تقارير نائب الملك فى الهند أن المجتمعات العامة فى الهند أخذت تشيد بهذا النصر ، نصر الأسيويين الصفر على الأوربيين البيض ، بل إن هذا الهمس قد تحول إلى الجهر والعلانية بعد خمسة أشهر من هذا الانتصار حين عمد الإنجليز إلى تقسيم البنغال فقد أعطى ذلك إشارة العمل لهؤلاء الشبان الساخطين .

وكان من الطبيعى أن نرى بوضوح أثر هذا السخط فى الهند الشرقية (البنغال) حين نادى الهنود بمقاطعة البضائع الإنجليزية .

وقد دعا هذا الأمر الحكام الإنجليز إلى استخدام العنف والقسوة لإخماد هذه الحركة التى تشل اقتصادهم — الهدف الأول من استعمارهم — ولم يكن بد من أن يسرى هذا التيار الجارف ، تيار الثورة والتذمر إلى هيئة المؤتمر الوطنى فسيطر على أعضائه المعتدلين منهم من أمثال جوكهيل

والمتطرفين كتيلاك على السواء؛ ففى أثناء دورة انعقاد المؤتمر التالى للتقسيم ندد جوكهيل بسياسة تقسيم البنغال ؛ وختم خطابه قائلا « إن الهدف الذى أصبح يرمى إليه المؤتمر أن الهند ينبغى أن تحكم لخير الهنود أنفسهم وأن حكومة هذا القطر يجب أن تقوم على أساس الحكم الذاتى القائم فى حكومات الإمبراطورية البريطانية » .

واقترنت هذه الثورة باسم زعيم وطنى برهمى هو « تيلاك » الذى أخذ يؤجج نيرانها بخطبه الملتهبة وكتاباته الثورية فى صحيفته « ياغنتار » التى تصدر فى كلكتا مما كان له دويه فى الرأى العام الهندى فكثرت حوادث اغتيال الإنجليز وتقتيلهم إذ آمن الوطنيون الهنود « بأن الاغتيال السياسى للأجنبى الدخيل لا يعد قتلا البتة فهو دفاع مشروع تجاه القوة الغاصبة »

وما أروع ما نطق به الشاب الهندى الذى اغتال الموظف الإنجليزى الكبير السير كرزن ويلى وهو على حبل المشنقة « إن أمة يتحكم فيها الأجانب الدخلاء بحرابهم الماضية المسمومة لهى على حرب مشبوبة دائماً ، حرب العصابات والاغتيال لأنها عزلاء من السلاح .

وقد لجأت إلى غدارتى أطلق منها الرصاص على الأجنبى لأنى لم أجد مدفعاً يدمدم بالحمم والصواعق .

إنى بصفة كونى هندياً أومن بأن الإساءة إلى وطنى إنما هى إساءة إلى ربى . . . ومن كان مثلى صفر اليدين خالى الوفاض فليس فى وسعه إلا أن يجود بدمه الذى يسرى فى عروقه ، وأن يسفك آخر قطرة منه على مذبح الهند المقدس إن العظة التى ينبغى تلقينها فى الهند اليوم تتمثل فى

معرفة الهندى كيف يجب عليه أن يموت ، والوسيلة الوحيدة لتلقين هذه العظة هى أن أشرب أنا وأمثالى كأس الردى . فمرحباً بالموت . . . ومرحباً بالاستشهاد . . .

إن هذه الحرب القائمة فى ديارنا ستظل مشتعلة فى ربوع الهند ما دام الجنسان الإنجليزى والهندى على هذا العداء، وما لم تتبدل هذه الحال بأفضل منها .

هذه الروح الوطنية الدافقة هى التى سيطرت على الهنود وهى التى دفعت حكومة الهند الإنجليزية إلى قمعها بالحديد والنار وتعطيل الصحف الوطنية وتعقب الزعماء الوطنيين وسجن بعضهم ، وتقتيل بعضهم الآخر والالتجاء إلى الوسائل الإرهابية العنيفة مما زاد الفتنة اشتعالاً والنار ضراماً . على أن هذه الحركة قد صاحبها شىء غير قليل من التعصب ، التعصب للهند الآرية ، أو البرهمية والدعوة إلى العودة بالهند إلى ما قبل الحكم المغولى، إلى العصور الذهبية كما يطلقون عليها .

إنها حركة تشبه تلك التى قامت فى تركيا تدعو إلى « الطورانية » أو فى مصر تدعو إلى « الفرعونية » .

هذه الحركة هى التى دعت المسلمين إلى أن ينظروا بحذر ، وفى شىء كثير من التشكك إلى الروح الوطنية الهندية الدافقة التى بات شعارها «رجوعاً إلى الفيدا» ومعنى هذا إحياء الروح الهندى القديم، والتعفيه على كل ما هو غربى أو حديث والإيمان بالفلسفة الهندية والبرهمية الهندية، التى تقدم القرابين والذبائح إلى آلهة الهند ، وتطهير تربة الهند المقدسة

من كل ما هو أجنبي ، والأجنبي فى نظرهم ومعتقدهم غير البرهمى .
وإذن فالمسلمون أجانب وينبغى تطهير الوطن منهم .

هذه الروح المتعصبة دفعت المسلمين إلى حركة مقابلة ، حركة إحياء القومية المغولية التى تأبى كل الإباء أن تخضع فى حكمها لعبدة الأوثان ، والمشركين بالله وإذا كانوا قلة بالنسبة إلى الهندوس فليعلموا على التكتل والاتحاد ، وليوالوا الإنجليز حتى يجدوا لأنفسهم مخرجاً ، وحتى لا يقعوا بين شقى الرحا ، ويحاربوا من جهتين معاديتين خطيرتين .

فأداهم تفكيرهم إلى تكوين « الرابطة الإسلامية » ، على غرار « المؤتمر الوطنى » وذلك فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ م فى مدينة دكا . وبتكوينها أخذ المسلمون فى الهند فى إعادة خلق تاريخهم السياسى .

وكان تكوين هذه الرابطة بدعوة من السيد نواب فقار الملك لقادة المسلمين فى الهند ، وقد انتهوا فى اجتماعاتهم إلى تكوين « الرابطة » التى تتلخص أهدافها فيما يلى :

(١) تقوية شعور الولاء للحكومة البريطانية ، وإبعاد كل تصور خاطىء يمكن أن تتهم به نيات الحكومة أو تصرفاتها .

(٢) حماية حقوق المسلمين الهنود السياسية ومصالحهم ، والعمل على تقدمها وتمثيل وجهة نظرهم أمام الحكومة من حيث آمالهم ومطالبهم .

(٣) منع إظهار شعور العداء نحو أى مجتمع آخر بدون تعصب لمواد الرابطة التى سبق ذكرها .

* * *

ثم تقدم المسلمون خطوة أخرى فى سبيل تدعيم كيانهم ، ذلك أنهم فى سنة ١٩٠٦ . تحت زعامة أغا خان أوفدوا جماعة منهم إلى نائب الملك فى الهند لورد منتو Lord Minto مطالبين بحماية خاصة للمسلمين عند زيادة تمثيل الهنود فى الحكومة فيكون للمسلمين ممثلون مستقلون فى المجالس البلدية والقروية ، والمجالس التشريعية الإقليمية والمركزية .

وقد صرح لهم لورد منتو بموافقته على مبدأ المشروع ، وضمنه إصلاحات مورلى—منتو منذ سنة ١٩٠٩ م. ومنذ سنة ١٩١١ أخذ التطرف الذى جنح إليه المسلمون للمطالبة بكيانهم يميل إلى الاعتدال وبخاصة بعد أن قطع لهم الهنود العهود والمواثيق على ضمان مستقبلهم مما كان له أثره القوى فى اشتداد الحركة الوطنية ، والمطالبة بتحرير الوطن ، وإقامة حكم ذاتى فى الهند داخل نطاق الإمبراطورية البريطانية .

وعند نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ هادن الحكومة كل من زعماء المؤتمر والمسلمين ووعدوها بالمؤازرة لها فى نضالها ، وأمدها حكام الأقاليم بالمال والرجال ؛ ففى أقل من شهر بعد إعلان الحرب أبحر ٨٠,٠٠٠ هندى ليخدموا قضية الإنجليز وحلفائهم فيما وراء البحار

وفى سنة ١٩١٨ قبل إعلان الهدنة كان ١,٢٠٠,٠٠٠ جندى من الهنود على أهبة الاستعداد للسفر إلى ميادين القتال .

على أنه عند انتهاء الحرب العالمية الأولى حاولت بريطانيا أن تتدرج فى منح الهنود الحكم الذاتى فى نطاق الإمبراطورية البريطانية حيث أصدرت قانوناً فى ضوء تقرير منتاجو— شلمز فورد Montagu-Chelmsford ولكن

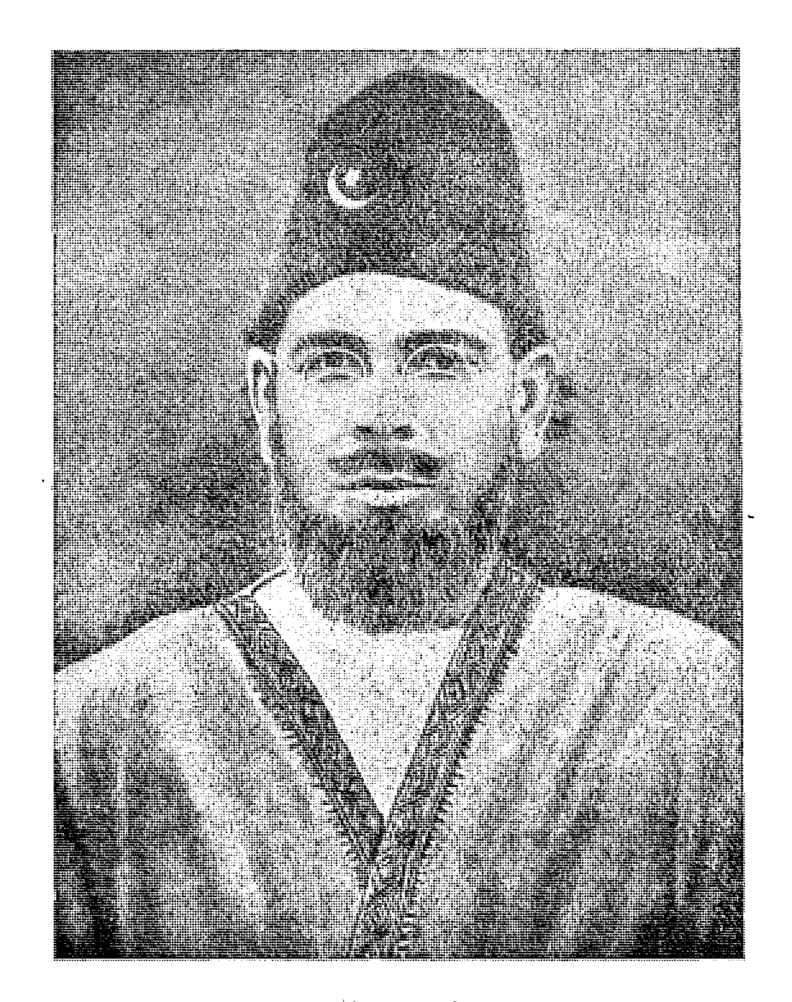
هذا القانون خيب آمال كثير من الهنود ودعاهم فيما بعد إلى الثورة والانتقاض

وفى الوقت ذاته أحدث تمزيق الدولة العثمانية ، وانهيار الخلافة الإسلامية ثورة هوجاء فى نفوس المسلمين الهنود ، واجتاحتهم موجة كراهية شديدة للإنجليز ، العامل الأول فى هذا التمزيق وذلك الإنهيار حتى بلغ الأمر بمتطرفى المسلمين أن أظهروا استعدادهم لتشجيع إغارة مسلمى الأفغان على الهند ، والترحيب بهم وقد وحدت خيبة الآمال المعقودة على الإنجليز بين الهندوس والمسلمين فنقموا جميعاً على الاستعمار ، واجتمعوا على رأى واحد ، وتبلورت هذه الوحدة فى نفوس زعمائهم الثلاثة غاندى زعيم الهنود وشوكت ومحمد على من زعماء المسلمين .

وبلغ الاتحاد بينهما ذروته فى الفترة ما بين ١٩١٩ ، ١٩٢٣ التى حدثت فيها اضطرابات شديدة فى إقليم البنجاب ، وقعت حادثة أمرتسار Amritsar التى أطلقت فيها المدافع الرشاشة على المواطنين العزل حيث كانوا يستمعون إلى خطاب أحد الزعماء على إثر اعتقال كبيرين منهم أحدهما هندوسى ، والآخر مسلم فقتل ٤٠٠ شخص وجرح ثلاثة أضعاف هذا العدد .

وما تلا هذا الحادث الوحشى من إذلال ، فقد أصدر الجنرال « داير » بطل الحادث المشئوم أمراً إلى كل من يمر بشارع اعتدى فيه بالضرب على ناظرة مدرسة إنجليزية أن يزحف على أربع وإن يكن من سكان هذا الشارع .

وفى هذه الفترة أيضاً لم تصغ الحكومة الإنجليزية إلى مطالب المسلمين



السيد محمد على

الهنود حول الإبقاء على تركيا رمز الجامعة الإسلامية ، فأدى بهم الأمر إلى عقد مؤتمر دلهى فى نوفمبر سنة ١٩١٩ تجلى فيه بوضوح قوة الاتحاد بين عنصرى الأمة الهندية إذ حضر المؤتمر جمع كبير من الهندوس على رأسهم الزعيم غاندى عضدوا فيه المطالب الإسلامية ، وأدى بهم التفكير إلى إعلان سياسة عدم التعاون مع الإنجليز فلا يقتصر الأمر على مقاطعة بضائعهم بل تجاوزه إلى عدم دفع الضرائب ومقاطعة مدارسهم ومحاكمهم ووظائفهم وكل ما يمت إليهم بسبب . وفى هذا الوقت أعلن مشروع « منتاجو » الذى سبقت الإشارة إليه فقوبل بتحفظ فى بادىء الأمر ولكن الظروف السيئة التى حفت به أدت إلى الانقلاب عليه والمضى فى سياسة عدم التعاون التى رسمت من قبل .

وفى ديسمبر سنة ١٩٢٠ عقد المؤتمر الوطنى إحدى دوراته فى «نجبور» بالهند الوسطى ليقرر الهدف من حركة « عدم التعاون » أو العصيان السلمى فكان من رأى غاندى الوصول بالبلاد إلى الحكم الذاتى فى نطاق الإمبراطورية البريطانية إن أمكن وخارجها إذا لزم الأمر ، وفى رأى جناح الاقتصار على الحكم الذاتى داخل نطاق الإمبراطورية ولكن المؤتمر لم يأخذ برأى جناح مما دعاه إلى الاعتزال .

ولعل جناح كان يخشى كأغلب المسلمين الهنود إذا خرج الإنجليز من الهند فإن السلطان سيكون فى يد الأغلبية الهندية وبالتالى تضيع مصالح المسلمين وحقوقهم على أن بعض زعماء المسلمين الآخرين كان لا يرى طغيان الهندوس على مصالح المسلمين لما أبداه زعماء الأولين من التسليم

بحقوقهم فوقفوا فى صف الحركة الهندية إلى النهاية وبخاصة السيد محمد على شقيق شوكت على الذى صحب غاندى فى رحلاته للدعوة إلى مبدأ « عدم التعاون » وليكون رمزاً للوحدة الهندية .

وقد شاء الحكام الإنجليز أن يقبضوا على السيد محمد على ثم على شقيقه شوكت ، ويصدروا الحكم عليهما بالسجن عامين لتحريضهما المسلمين الهنود على عدم الانتظام فى الجيش البريطانى فتأثر غاندى وأخذ بدوره يحرض الهندوس على ترك خدمة الجيش البريطانى تضامناً مع زميليه محمد على وشوكت ، واستجابة للقرار الذى أصدره المؤتمر الوطنى فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٢١ .

وفى ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ م لجأ المتظاهرون فى قرية صغيرة تدعى « شاورى شاورا » إلى العنف والخروج على مبدأ العصيان السلمى حين أطلق البوليس النار عليهم ، واضطراره إلى الاحتماء بمركزه عند نفاذ ذخيرته ، فما كان من المتظاهرين إلا أن أحرقوا بعض الشرطة وهم أحياء .

هذا الحادث كان له صدى هائل فى إنجلترا ، وتأثير سيئ فى نفس غاندى الذى دعا إلى إنهاء حركة « عدم التعاون » والذى كان من نتائجه أن طالبت إنجلترا تحت ضغط الرأى العام الإنجليزى بالقبض على غاندى واعتقاله ثم الحكم عليه بالسجن ست سنوات .

وفى هذه الأثناء كانت حركة المسلمين من أجل الخلافة الإسلامية قد فترت بعد أن جنح مصطفى كمال إلى العلمانية ، وعزل السلطان وألغى الخلافة فى تركيا.

وما أن فترت المطالب العامة للمسلمين الهنود حتى عاد الانشقاق إلى صفوف المواطنين ، وثارت الخلافات بين المسلمين والهندوس كسابق عهدها الأول .

المسلمون فى طريق الانفصال

تزخر الهند بألوان من الطوائف ، وعديد من الأديان ، وخليط عجيب من الأجناس واللغات ؛ ففيها ٦٨ ٪ هندوس أو براهمة ، ٢٢ ٪ مسلمون ، ٣ ٪ بوذيون ، ٢ ٪ مسيحيون ، ١ ٪ مجوس أو زرادشتيون و ٣ ٪ مذاهب أخرى .

وفى الهند ما يقرب من ١٢ لغة وأكثر من مائتى لهجة .

فكيف يتأتى لمثل هذه الرواسب الضاربة بجذورها فى أعماق الماضى أن تنزاح من الطريق حتى تأتلف هذه الأجناس والمذاهب وتلتقى على رأى موحد ؟

ومن الطبيعى أن تبحث الأقلية الكبيرة عن مخرج تبقى فيه على وحدتها وتكاملها فلا تبغى عليها الأكثرية لتبتلعها أو تعرض مصالحها للخطر .

وهكذا عمل أكثر قادتها على تكوين أمة مستقلة ، وتهيئة الرأى العام الإسلامى تحت ظل الحكم البريطانى للسير فى هذا الطريق .

وقد انتهز هؤلاء القادة كل فرصة سانحة ليعبروا فيها عن هذا الشعور الذى يخالجهم ويستولى على مشاعر أكثريتهم ، وآية ذلك ما حدث عند تقسيم البنغال سنة ١٩٠٥ م ؛ فهذا التقسيم الذى أقدم عليه اللورد كرزون كان لعبة بارعة حقـًّا فهو يرضى من ناحية السياسة الإنجليزية التى تقوم

على التفرقة وانتهاز الفرصة ، ومن ناحية أخرى يرضى المسلمين ويضرب لهم مثلاً على إمكان استقلالهم ولو لم يشب هذا التقسيم بعض الشوائب ، ولو لم يتقدم به الزمن عما قدر له ، ولو لم يقتصر على البنغال لرحب به المسلمون وعضوا عليه بالنواجذ كما يقولون .

فهذا حاكم « دكا » يصرح فى الدورة السادسة لانعقاد الرابطة الإسلامية بعد أن صرف النظر عن التقسيم .

« لقد منحنا التقسيم فرصة عظيمة لنتحرك . وأيقظ فى قلوبنا خفقات حياة قومية جديدة سكنت دقاتها خلال تعاقب الفصول فى البنغال الشرقية.

لقد أدرك سيئو النية أن التقسيم سوف يحقق المطالب المهملة لمسلمى البنغال الشرقية وأن ما سنحصل عليه وإن يكن قليلا يعد خسارة جسيمة بالنسبة إليهم . إن صرف النظر عن التقسيم سيكلف غالياً من الامتعاض وعدم الولاء ، إذ أوجد تأثيرًا سيئًا فى عقول الجماعات غير المسئولة مما يجعل الحكومة تخر راكعة نتيجة تحدى سلطتها القائمة ؛ وفوق ذلك فقد أنقص هذا العمل من قدر الحكم البريطانى وهذا شىء يؤسف له . »

وجدير بالاعتبار أن البراهمة كانوا يرون أن المسلمين دخلاء على بلادهم ، وأنهم أحق بالسيطرة والسلطان ، ويعتقد المسلمون أن البراهمة على خطأ فيما يرون لأنهم حكموا الهند قروناً طويلة وأن غالبيتهم من الهنود الذين اعتنقوا الدين الإسلامى طواعية لا كرهًا ؛ ومن هنا انعدمت الثقة وتجسمت هنات كل من الفريقين وكثرت حوادث الشغب وأثيرت الفتن الطائفية الهوجاء ؛ فنى البنغال فيما بين سنتى ١٩٢٢ و ١٩٢٧ سببت

٣٥,٠٠٠ امرأة فيما عدا حوادث الغصب والقتل ، وحرق الناس أحياء مما تقصر دونها فظائع سنة ١٩٤٧ م عند قيام دولة « باكستان » .

وفى اضطرابات « كانبور » فى مارس سنة ١٩٣١ م قدر عدد القتلى بما يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ قتيل .

وفى مقاطعة « بمباى » فيما بين فبراير سنة ١٩٢٩ وإبريل سنة ١٩٣٨ قتل ٥٦٠ وأصيب ٤٥٠٠ بإصابات بالغة فى مدى ٢١٠ أيام .

ومرد هذه الاضطرابات الدامية والحوادث المحزنة إلى أسباب تافهة أملاها عقل محدود ، وفكر ضيق ، وأهاجها جموع من الغوغاء ، وجماهير من الدهماء ؛ فالتسامح الدينى ورحابة الأفق وبعد النظر تأبى قيام هذه الفتن وحدوث هذه المذابح ؛ فمن أسبابها احتفال الهندوس بأعيادهم فى الوقت الذى يسترسل فيه شيعة المسلمين فى الحزن فى العاشر من المحرم يوم أن استشهد الحسين بن على فى كربلاء .

أو أن يعمد الهندوس إلى دق أجراس معابدهم دقات صاخبة تقطع على المسلمين أداء فرائضهم الخمس فى صلواتهم .

أو إلى تضحية المسلمين بذبح الأبقار فى عيدهم على حين أنها تقدس عند الهندوس ؛ أو إلى إبداء رأى فى موضوع دينى من أحد الجانبين ؛ وما إلى أمثال هذا الذى ذهبنا إليه ؛ فهل تؤدى مثل هذه الأسباب إلى ذلك التقتيل والتحريق ؟

ولكنه انعدام الثقة الذى يجسم الأمور التافهة .

وربما إذا تعمقنا الأمور وجدنا عوامل أخرى تعمل عملها فى هذا

الاضطراب وتؤدى إلى هذا الاحتكاك والصدام ؛ من بينها هذا التنافس الذى يسيطر على الفريقين للظفر بالمناصب الحكومية والتبريز فى الميادين الاقتصادية للاستحواذ على أوفى حظ من الثراء والقوة والجاه .

وانعدام الثقة جعل كل فريق ينظر إلى الآخر نظرة المستريب ؛ فماذا يكون الوضع لو تخلى البريطانيون عن السلطة ؟ أيكون الأمر بيد الأغلبية الساحقة؟ أم يكون فى يد المعارضة القوية؟ إن كلا منهما تتوجس خيفة من الأخرى وتتربص بها الدوائر ، فعلى الرغم من أن المسلمين يعتبرون أقلية فنسبتهم إلى الهنود ١ إلى ٥ ولكن مقاليد الأمور ظلت فى يدهم قروناً طويلة وفيهم من المواهب ما يمكنهم من السيطرة والتفوق ؛ ومن الأمانة التاريخية أن نذكر تلك الجهود الجبارة التى بذلها بعض الزعماء من الفريقين لتجنب هذا الانفصال والإبقاء على وحدة البلاد ، ويعد فى الصدارة الزعيم جوكهيل وكذلك الزعيم غاندى فهذا الأخير ظل حتى الممات مؤمناً بإمكان الوحدة فعرض حياته للهلاك مرات فى سبيل الإبقاء عليها ففى سبتمبر ١٩٢٤ نذر غاندى لله صوماً احتجاجاً على الحوادث الدامية التى وقعت بين المسلمين والهندوس فى « كوهات » وظل صائماً ثمانية عشر يوماً .

وتكرر صيامه حتى أشرف على الموت كلما هاجت الفتنة النائمة .

ومن مأثور قوله « إننى أكن للمسلمين من الحب ما أكنه للهندوس ، ويتجه قلبى إلى المسلمين بقدر ما يتجه إلى الهندوس سواء بسواء . »

وكان قتله على يد برهمى نقم منه سياسة التقرب إلى المسلمين .

وكيف يخمد مثل هذه الجهود التى هى فوق طاقة البشر ؟

ولكنه التخلف ، ولكنها النفس الأمارة بالسوء .

وكان أن منحت الهند دستوراً جديداً فى سنة ١٩٣٥ نص فيه على أن تضم كل وزارة إقليمية مشكلة أعضاء من أحزاب الأقلية وأن يكون لكل طائفة ناخبوها حيث يصوتون فى انتخابات خاصة . فأوجدت هذه التفرقة معسكرات فى البلاد الهندية وأكدت فصم عرا الوحدة بينها ، وأخذ الزعماء يعملون لحساب طوائفهم وأصبح الطريق إلى انفصال المسلمين أمراً محتوماً وغاية مؤكدة ؛ فما أن أقبلت انتخابات سنة ١٩٣٧ حتى أخذ المسلمون والهندوس يعدون العدة للفوز بأغلبية المقاعد ، وأضحى الفريقان كجيشين متحاربين فى ميدان المعركة يحمل أحدهما علم « الرابطة » والآخر « علم المؤتمر » .

وما ذاك إلا لأن هناك بعض المسلمين الأعضاء فى حزب « المؤتمر » يعملون للوحدة ويؤمنون بها ويرون فى الخروج عليها حنثاً بالوطن ومبادئه .

وقد كان الاستعداد لهذه الانتخابات مبكراً ؛ ففى أوائل سنة ١٩٣٦ اجتمعت الرابطة الإسلامية فى بمباى برئاسة جناح وكونت الهيئة الانتخابية المركزية العامة التى أخذت تحضر للانتخابات وتستعد لاكتساح الدوائر وتعلن برامجها ولعل هذا الخطاب الذى ألقاه جناح فى مارس من السنة نفسها يوضح لنا فى أى طريق تسير الرابطة ، قال جناح « ينبغى أن نفكر فى مصالح مجتمعنا ؛ إنكم أيها الأعضاء (فى الرابطة) إذا لم تبذلوا جهوداً جبارة فستفشلوا ، ولن يحترمكم أحد أو يحفل بمشورتكم ؛ نظموا أنفسكم والعبوا دوركم .



السيد لياقت علي خان

إن المسلمين والهندوس يجب أن ينفصل تنظيم كل منهما عن الآخر .
وإذا تم هذا أضحى كل منهما أكثر فهماً للآخر . . .
إنى سأعمل على مساعدة ثمانين مليوناً وأقول لكم كلما كنتم أدق تنظيما كنتم أعظم نفعاً فى خوض المعركة الوطنية . »

وقد كانت نتيجة الانتخابات مخيبة لآمال الرابطة واكتسح المؤتمر أكثر المقاعد ولم تصب الرابطة أكثر من ٥ ٪ من أصوات المسلمين .

ولذا صرح نهرو بقوله : لم يعد فى الهند غير حزب « المؤتمر » وبريطانيا فكان جواب جناح « بل يوجد حزب ثالث ، المسلمون « وأضاف » إننا لا نأتمر بأمر أحد بل إننا نتعاون مع أية جماعة تعمل على تقدمنا وإنجاح سياستنا ونحن لا نود أن نكون أتباع أى حزب وإن نكن على استعداد للعمل على قدم المساواة لرفاهية الهند وخيرها .

وكتب إقبال إلى جناح فى ٢٨ مايو سنة ١٩٣٧ قائلاً « ألا تظن أن الوقت قد حان لإنشاء دولة الهند الإسلامية لتحل مشكلات المسلمين ؟ »

وفى ١٥ أكتوبر خطب جناح فى « لكناو » قائلا فى صراحة ووضوح « لقد رأت أغلبية المجتمع الإسلامى أن الهندستان للهنود » ثم حذر سامعيه قائلاً « إن سياسة المؤتمر الحالية ستفضى إلى شدة التعصب ، وتعمل على شبوب حرب أهلية » مما جعل المهاتما غاندى يكتب إليه قائلا « إن قراءتى لخطبتك جعلتنى أعتقد أنك تدعو فى صراحة إلى الحرب . »

لقد أصبح جناح فى هذه الفترة المسير للرابطة الإسلامية والممسك بزمام أغلبية المسلمين فى الهند، ومن ورائه السيد لياقت على خان فإقبال

فارق الحياة فى ٢١ إبريل سنة ١٩٣٨ م بعد أن كتب النذير الأخير إلى جناح قائلا « إنى أعتقد أن التنظيم السياسى إذا لم يمنح شعبنا أملاً فى تحسين مستوى معيشته فلن يجذب أنظار الكثرة منا »

وقد كان لنشاط جناح ، وقدرته على التنظيم أثره البالغ فى نشر دعوته وإيمان المسلمين الهنود بفكرة الانفصال ، وتكوين دولة خاصة بهم ففى الشهر الذى مات فيه إقبال خطب جناح يقول « إن الرابطة يشتد ساعدها يوماً بعد يوم فقد انضم إلى الرابطة مئات الألوف من المسلمين . »

وقد أبدت الانتخابات الفرعية التى أجريت فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩ النجاح الباهر لمرشحى الرابطة الإسلامية .

وهذه آية الآيات على أن باكستان تسير إلى طريقها المقدور .

* * *

ميلاد باكستان

بعد أن أعلنت الحرب العالمية الثانية أخذ « المؤتمر » و « الرابطة » فى تحديد موقفهما من المعاونة فى المجهود الحربى مع الدول المتحالفة ومن بينها بريطانيا ؛ وكان من الطبيعى أن يدرس كل من الفريقين موقفه تجاه الآخر.

وقد دعت الرابطة إلى اجتماع تاريخى عقد فى « لاهور » سنة ١٩٤٠ ، شهده جميع مسلمى الهند المنضمين إلى الرابطة ، وفى هذا الاجتماع راجعت « الرابطة » برنامجها وحددت أهدافها ومطالبها ، واتخذت قراراً خطيراً نادى بفكرة إقبال الأولى التى أعلنها سنة ١٩٣٠ ؛ وهى إنشاء الدولة الإسلامية فى الهند أو إقامة « باكستان » .

وذكرت فى هذا القرار أنها لن تقبل أى تعديل فى الدستور ، أو ترتضى أى حل إلا إذا قام على أساس إيجاد حكومة ديموقراطية اتحادية إسلامية تجمع بين الولايات التى للمسلمين فيها أكثرية معتبرة .

بهذا القرار التاريخى دخلت فكرة الدولة الإسلامية فى طور جديد وبخاصة بعد أن وقف « المؤتمر » وقادته موقف عدم التعاون مع بريطانيا فى كفاحها بعد أن رفضت الاعتراف له باستقلال الهند ووحدتها ، وقبض على أكثر القادة ومن بينهم نهرو وغاندى إذ استطاع المسلمون أن يتقووا وأن يدعوا لفكرتهم الجديدة ، ومبدئهم الجديد لا فى داخل الهند فحسب



الزعيمان غاندي وجناح يتصافحان

بل فى العالم الإسلامى أجمع إذ أنهم اختطوا سياسة جديدة ، سياسة التعاطف والمشاركة الإسلامية الخارجية ، فطالبوا بألا يحارب المسلمون فى ميادين القتال المتحالفة دولا إسلامية ؛ وآزروا العرب فى قضية فلسطين وعروبتها ، وطالبوا بأن تبسط العدالة سلطانها على المسلمين فى الولايات الهندوسية والعمل على التخلص من دستور سنة ١٩٣٥ .

وعلى أساس القرار الذى اتخذته الرابطة رفضت مقترحات سير ستافورد كريبس لأنها لم تشمل الاعتراف بإنشاء دولة باكستان .

وبعد رفض المقترحات من فريقى « المؤتمر » و « الرابطة » حاول أحد أعضاء « المؤتمر » وهو راجا جوبلشارى الرئيس السابق للمؤتمر ، ورئيس وزراء مدراس فض النزاع بين الفريقين إذ أن قوات اليابان المظفرة باتت على حدود الهند فتقدم باقتراحين إلى « المؤتمر » فى اجتماع له فى مايو سنة ١٩٤٢ لبحثهما ، والأخذ بأحدهما ؛ أما أولهما فالتسليم بمبدأ «الباكستان» وأما الآخر فتكوين اتحاد بين « الرابطة » و « المؤتمر » فى مدراس ، فكان جواب « المؤتمر » على الاقتراحين ، أن أى مشروع يهدد وحدة الهند بمنح الحرية لأية حكومة فيها أو السماح لها بالانفصال عن الوحدة أو الاتحاد سيضر ضرراً بالغاً بأطيب المنافع التى تعود على سكان الولايات الهندية بل بالقطر كوحدة لا تتجزأ ؛ وأن المؤتمر لا يوافق على النظر فى أى اقتراح من هذا النوع .

وعلى إثر ذلك استقال راجا جو بلشارى من المؤتمر ، وظل الأمر كذلك حتى أفرج عن غاندى سنة ١٩٤٤ . فأقنعه بأن يبحث مع جناح

« أسس النزاع بين المؤتمر الوطنى الهندى ومسلمى الرابطة . »

وفضًّا لهذا النزاع تقوم المباحثات على أساس اتحاد « الرابطة » و « المؤتمر » فى حكومة انتقالية ؛ وبعد أن تضع الحرب أوزارها يجرى استفتاء فى الولايات ذات الأغلبية المسلمة على أن يسمح لها بتكوين حكومة ذاتية إذا أسفر الاستفتاء عن رغبتها فى ذلك .

ولكن المحادثات التى أجريت بين غاندى وجناح فى سبتمبر سنة ١٩٤٤ وظلت ثمانية عشر يوماً لم يكتب لها النجاح ؛ فإن غاندى لم يقبل المبدأ الذى تعمل له « الرابطة » مبدأ تكوين أمة إسلامية فقد صرح بأنه فيما يتصور « فإن حل « لاهور » الذى قررته « الرابطة » غير عملى لأنه يهدد كيان الهند . »

ثم أضاف : إن استقلال الهند يجب أن يحصل عليه أولا فإن شاءت الولايات الإسلامية أن تقيم لها حكومة منفصلة فحينئذ يرتب الأمر فيما يختص بالدفاع ، والتجارة ، والمواصلات ، والشئون الخارجية وما إليها .

ومن المفيد فى هذا البحث أن نورد وجهتى النظر لكلا الزعيمين حتى تكون على بينة من أمرهما ؛ ففى مساء ١٥ سبتمبر كتب غاندى إلى جناح يقول : « لقد احتججت فى مباحثاتنا بأن الهند تتكون من أمتين — الهندوس والمسلمين وأن كلاًّ له أراضيه الخاصة به ، ولكن لا أجد لرأيك سنداً من التاريخ . . . فلو كانت الهند أمة قبل دخول الإسلام فينبغى أن تظل كذلك على الرغم من تغيير معتقد كثير من أبنائها .

إنك لا تدعى وجود أمة منفصلة بحق الفتح بل ترد ذلك إلى قبول

الإسلام ، فهل تصبح الأمتان واحدة لو قبلت الهند بأجمعها الدخول فى الإسلام ؟ » .

فأجابه جناح .

« إننا نذهب إلى أن المسلمين والهندوس أمتان فى ضوء التعريف المعترف به للأمة فنحن أمة مكونة من مائة مليون نسمة ؛ أمة لها ثقافتها الخاصة بها ، وحضارتها ، ولغتها وآدبها . فنها وهندستها ، أعلامها ومصطلحاتها ، شعورها بقيمها وانتسابها ، شريعتها ودستورها الأخلاقى ، عاداتها وتاريخها ، تراثها وماضيها ، ميولها ومطامحها .

وفى أوجز عبارة . إن لنا أسلوبنا الواضح فى الحياة ورأينا أيضاً عن الحياة ؛ فكل هذه الأسباب التى لها سند من القانون الدولى تؤكد حقنا فى أن نكون أمة » .

هذان الرأيان لا يمكن أن يلتقيا ، وهذا ما كان على الرغم مما بذله الزعيمان من جهود مضنية ، وما تحليابه من صبر وصراحة ، وقد استطاع جناح أن يوجز رأيه فى الدولة الإسلامية المقترحة فى حديث له بعد مع مراسل جريدة . (London News Chronicle)

إن الطريق العملى الوحيد لحل الخلافات بين الهندوس والمسلمين إنما يتمثل فى انقسامهما إلى أمتين :

« الهندوستان — وباكستان » على أن تضم الدولة الجديدة مقاطعة الحدود الشمالية الغربية وبلوخستان والسند والبنجاب والبنغال وأسام .

وعلى كل من الدولتين أن تعامل الأقلية فيها ، سواء المسلمة أو البرهمية

معاملتها للأكثرية .

ونحن على استعداد لنقدم ضماناً لتأمين الأقلية فى ولاياتنا عشرين مليوناً من المسلمين إذا هم قبلوا تقديم مثل هذا الضمان .

الحقيقة أن الهندوس يريدون نوعاً من الاتفاق الذى يمنحهم مزيداً من السلطان .

إنهم لا يريدون أن يهيئوا أنفسهم لقبول استقلالنا التام » .

ثم انهزم الألمان فى ربيع سنة ١٩٤٥ فأطلق سراح الهيئة التنفيذية لحزب المؤتمر ودعا اللورد ويفل Lord Wavell نائب الملك فى الهند ممثلى « الرابطة » «والمؤتمر » للاجتماع به فى « سملا » لحل القضية الهندية ، واقترح أن يحول المجلس الأعلى جميعه فى الحال إلى مجلس هندى خالص فيما عدا نائب الملك والحاكم العام ، وأن يكون هذا المجلس بمثابة حكومة انتقالية إلى أن تنتهى حرب اليابان وإلى أن تلتقى وجهات النظر بخصوص نظام الحكم فى الهند .

وطلب إلى كل منهما أن يرشح ممثليه فى هذا المجلس .

ولعل السبب المباشر فى إخفاق هذا الاقتراح إصرار جناح على أن الرابطة لها وحدها حق تعيين ممثليها فى هذا المجلس من غير مراجعة وعدم موافقة المؤتمر على ذلك إذ أن فى المؤتمر أعضاء مسلمين ينبغى أن يمثلوا فى المجلس وكذلك نائب الملك ، الذى أراد أن يضم مسلماً إلى المجلس يمثل الحزب الاتحادى فى البنجاب .

وأخيراً قفزت إلى الحكم حكومة العمال فى إنجلترا بعد أن سلمت اليابان

فدعت إلى إجراء انتخابات جديدة فى الهند سواء فى المجالس الإقليمية أو المركزية وأعلنت فى نفس الوقت عن رغبتها فى أن تجتمع هيئة وضع الدستور بعد الانتهاء من الانتخابات مباشرة .

وإذن فلا بد من إجراء محادثات مع الولايات الهندية لتحديد وضعها فى الدستور الجديد .

وانتهت الانتخابات بفوز ساحق « للرابطة » إذ أحرزت كل المقاعد المخصصة للمسلمين فى المجلس المركزى و٤٤٦ مقعداً من ٤٩٥ فى المجالس الإقليمية ، وكذلك فوز « المؤتمر » فى دوائر الهندوس .

وكانت الحكومة البريطانية قد عقدت العزم على منح الهند استقلالها وأصبحت « الرابطة » « والمؤتمر » وارثى السلطة فى الهند .

وفى مارس سنة ١٩٤٦ أرسلت الحكومة البريطانية بعثة مكونة من اللورد لورنس وسير ستافور كريبس ومستر الكسندر لتعاون نائب الملك فى إيجاد حل لنظام الحكم الذى سيقام فى الهند ووضع هيكل للدستور الجديد وإنشاء مجلس أعلى مؤيد من الأحزاب الهندية .

وبعد مباحثات لم يصل حزبا « المؤتمر «والرابطة » إلى اتفاق فوضعت البعثة تقريرها فى شهر مايو وضمنته مقترحاتها التى تقضى بإنشاء جمعية تأسيسية « لاتحاد الهند » تنتخبها المجالس الإقليمية بنسبة ممثل واحد لكل مليون من السكان على أن يكون لكل طائفة دينية انتخابات خاصة بها وأن يكون للاتحاد السلطة فى الشئون الخارجية والدفاع والمواصلات .

وبعد الدورة البرلمانية التمهيدية التى تعقدها الجمعية التأسيسية ينقسم



الزعيمان جناح ونهرو

النواب فى اجتماعاتهم إلى ثلاثة أقسام .

ا — القسم الأول يتكون من نواب مدراس ، وبمباى والمقاطعات المتحدة ، وبيهار ، وأوريسا والمقاطعات الوسطى .

ب — والقسم الثانى يتألف من نواب البنجاب ، ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية والسند .

حـ — والقسم الثالث يتألف من نواب بنغال وأسّام .

ويلاحظ أن القسمين الأخيرين فيهما أغلبية إسلامية .

أضف إلى ذلك مقترحات أخرى رأتها الرابطة خطوة موفقة نحو تحقيق أهدافها فقررت فى ٦ يونيه سنة ١٩٤٦ قبولها والاشتراك فى الحكومة التى يعينها الحاكم العام من وزراء يمثلون أحزاب الأغلبية وقد قبلت هذا المقترح على أمل أن يؤدى ذلك فى المستقبل القريب إلى تأسيس دولة باكستان حتى إن الزعيم محمد على جناح وصفها «بأنها تؤدى إلى نصف الطريق إلى مسكن الباكستان» وقد حذر جناح الحكومة البريطانية والمؤتمر من أنهم إن لم يوافقوا على باكستان فسيعمل المسلمون على إقامتها على الرغم من الجميع وعلى الرغم من جميع الحلول المقترحة فإنها لم تؤد إلى اتفاق سواء من جانب المؤتمر أو من جانب الرابطة حتى باتت المشكلة أعقد من ذنب الضب كما يقولون وتعذر على بريطانيا حلها وباتت الهند على شفا حرب أهلية طاحنة ففى ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٦ وقف جناح يقول فى اجتماع الرابطة فى بمباى .

« إنى أقول اليوم إن مسلمى الهند لم تبلغ بهم الاستثارة الحد الذى بلغت

الآن — لقد تعلمنا درساً قاسياً بل أقسى درس سنراه فى المستقبل؛ ولم يعد هناك أمل فى التفاهم فدعونا نعمل » .

وقد انتهى الاجتماع بسحب الرابطة ما سبق أن وافقت عليه من مقترحات مجلس البعثة، وعولت على أن تقوم بعمل إيجابى لإقامة دولة الباكستان . وحددت « الرابطة » يوم ١٦ أغسطس لتوضح موقفها من الرأى العام حيال رفضها لمقترحات البعثة وتغيير سياستها .

وكان أن دعا ويفل نائب الملك « نهرو » فى ٨ أغسطس ليؤلف الحكومة المؤقتة من غير إشراك الرابطة فيها فقبل نهرو تأليفها وتقابل نهرو وجناح وتباحثا بعض الوقت ولكنها كعادتهما لم ينتهيا إلى رأى .

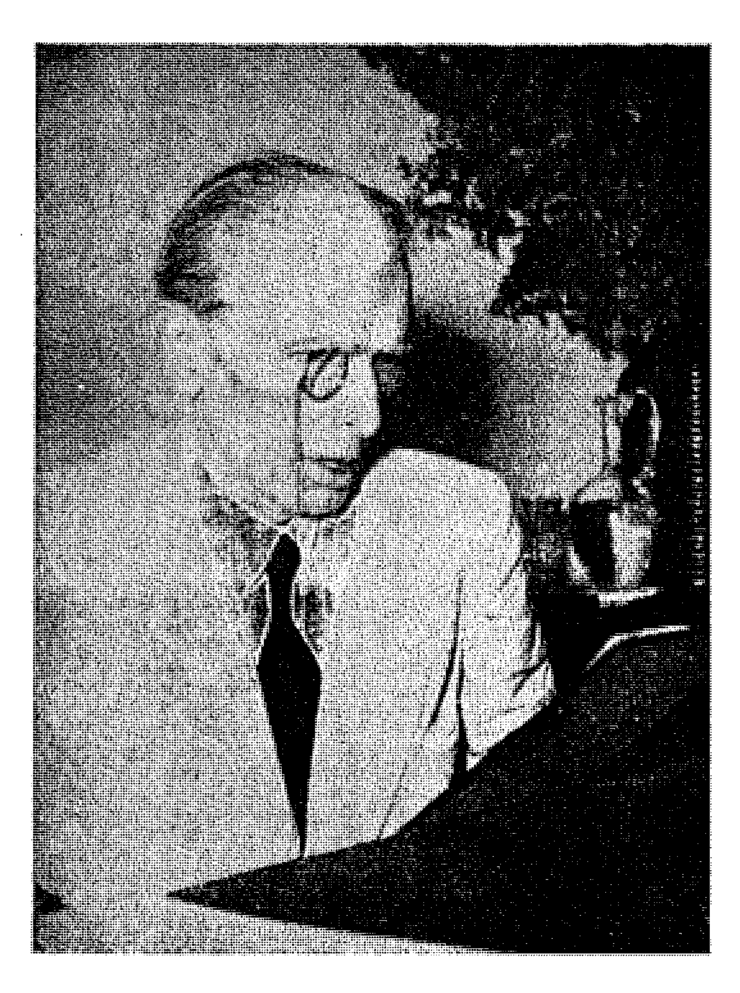
وفى ٤ أغسطس أذاع نائب الملك أسماء أعضاء الحكومة المؤقتة وجعل نهرو نائب رئيسها ، وفى مساء هذا اليوم وجه نائب الملك — فى إغفال لذكر جناح أو « الرابطة » — نداء إلى مسلمى الهند يطلب إليهم التعاون مع الحكومة فأجابه جناح فى اليوم التالى فى خطبة له فى بمباى بأن مافعلته الحكومة البريطانية تضليل للرأى العام والصحافة وتشويه للحقائق وإن عمل نائب الملك ما هو إلا خرق لتصريح أغسطس سنة ١٩٤٠ الصادر من الحكومة البريطانية . . . .

وفى ٢ سبتمبر عندما باشرت السلطة الحكومة المؤقتة أعلن جناح الحداد العام وطلب إلى كل مسلم أن يرفع على مسكنه أو متجره علماً أسود كاحتجاج صامت على تولى الهندوس السلطة فى البلاد ، هذه الملايين من الأعلام السود التى ترفرف فى طول الهند وعرضها أكدت الخلاف المستحكم

بين الهندوس وجيرانهم المسلمين وأثارت ما بين الفريقين من أحقاد وإحن وأفضت إلى كثير من المذابح .

وفى أكتوبر تباحث جناح مع اللورد ويفل ونجحت المباحثات بدخول خمسة من أعضاء الرابطة الحكومية المؤقتة على رأسهم لياقت على خان . ولكن هذا الحل كان مؤقتاً إذ لم تصل الحكومة المشكلة إلى إرضاء الطرفين ورأى جناح أن نائب الملك يقع تحت سيطرة حزب المؤتمر فقرر ألا تشترك الرابطة فى المجلس الذى سيقوم بوضع الدستور ، وفى هذه الأيام الأخيرة من الحكم البريطانى وقعت أحداث خطيرة بين المسلمين والهندوس فأريقت دماء وأزهقت أرواح وبدأت الحرب الأهلية التى لوح بها جناح ؛ ففى ١٦ أغسطس وقع فى كلكتا قتال عنيف بين المسلمين والهندوس بخناجرهم الماضية وراح ضحية هذا العدوان ما لا يقل عن أربعة آلاف من الهندوس والمسلمين فقد انتاب الفريقان نوبة هستيرية وأخذوا فى التذبيح والتقتيل من غير عاطفة أو إنسانية فكان من الضحايا أطفال ونساء وشيوخ وكذلك فى « بيهار » فيما بين أكتوبر ونوفمبر حيث ذهب ضحية المذابح التى دبرها الهندوس ما يقرب من ثمانية آلاف مسلم وفى الأقاليم المتحدة مثلت بجثث القتلى وارتكبت بعض الفظائع .

هذه الحوادث المفزعة أقضت المضاجع فى لندن فأرسل رئيس الوزراء إلى نائب الملك يطلب إليه الحضور فى ٣ديسمبر مع جناح ولياقت على خان ونهرو وساردار بلدف سنغ ممثل السيخ ليعملوا على الخروج من هذه الأزمة الضارية .



القائد الأعظم يذيع نبأ ميلاد باكستان

فطار نائب الملك والزعماء إلى لندن ولكنهم لم يتفقوا على رأى بعد اجتماعات دامت ثلاثة أيام؛ ثم أعلن مستر آتلى أن حكومته لن تتخلى عن الهند إلا إذا مثلت الرابطة فى وضع الدستور الجديد .

وفى ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٧ أعلن مستر آتلى فى مجلس العموم البريطانى أن بريطانيا ستمنح الهند استقلالها التام قبل يونيو سنة ١٩٤٨ م .

وأعلن فى الوقت نفسه أن اللورد منتباتن اختير ليكون آخر نائب للملك فى الهند وفى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٧ وصل نائب الملك إلى الهند بهيئته ومستشاريه ، وفى ١٤ إبريل تجددت الفتن وقامت المذابح الرهيبة وبخاصة فى البنجاب حيث يعيش الهندوس والسيخ والمسلمون جنباً إلى جنب وكذلك فى مقاطعة الحدود الغربية الشمالية .

ولم يجد نفعاً توقيع « ميثاق السلام » من المهاتما غاندى وجناح فى تهدئة الفتنة فأخذ غاندى يطوف القرى والولايات داعياً إلى المحبة والسلام .

ولكن ريح الفتنة لم يسكن إلا بعد أن قبل حزب المؤتمر « مشروع التقسيم » ولكنه أصر على تقسيم البنغال والبنجاب ومقاطعة سيالكوت ورأى حزب الرابطة أن يقضى على هذا النزاع ويحسمه بعد أن طال أمده فوافق على تقسيم هذه المقاطعات بالرغم من أن هذا التقسيم يتعارض مع أمانى المسلمين ومطالبهم وبموافقة الطرفين على مشروع التقسيم وموافقة البرلمان البريطانى فى ١٨ يوليو ١٩٤٧ على تقسيم الامبراطورية الهندية إلى دولتين مستقلتين تحققت فكرة مسلمى الهند بقيام حكومة وطنية إسلامية فى الباكستان . وكان أول حاكم لها الزعيم الذى أفنى حياته فى النضال من

أجلها القائد الأعظم جناح وقد أعلن فى هذه المناسبة التاريخية « أن تأسيس الباكستان وهو ما جاهدنا من أجله طيلة السنوات العشر الأخيرة أصبح اليوم بفضل الله حقيقة واقعة ؛ وقد كان يحدونا فى كل ذلك إقامة دولة نستطيع فيها أن نعيش وأن نكيف حياتنا وفق مواهبنا وثقافتنا وحيث يمكن لتعاليم الإسلام فى العدالة الاجتماعية أن تجد لها مكاناً وأن تسود بيننا » .

عواقب التقسيم

أصبحت دولة باكستان حقيقة واقعة واتخذت « كراتشى » عاصمة لها تلك المدينة الرئيسية فى إقليم السند وذلك الميناء القائم فى باكستان الغربية .

لقد أقيمت مراسم الاحتفال بإنشاء هذه الدولة التى تضم أكثر من ثمانين مليوناً من المسلمين وأخذت الجموع المحتشدة تهتف للدولة الناشئة .

ولكن أموراً مقلقة كانت تعمل على تعكير صفو الاحتفالات المقامة هنا وهناك؛ إنها العقبات التى وضعت فى طريق الدولة التى ظفرت بوجودها على الرغم من شقيقتها الكبرى دولة « الهند » وآية الآيات على ذلك أنها ظلت تسوّف فى دفع ما قدر للباكستان من نصيب فى مال الهند ويعادل ١٧,٥ ٪ من الاحتياطى . ولم تشأ أن تدفع هذا المبلغ وهو أربعون مليوناً من الجنيهات إلا بعد أن أخذ غاندى فى الصوم ليضع حدًّا للخلاف الناشب بين الأختين ، وكان على الدولة الناشئة أن تكون لها جيشاً وأسطولا وأن تنظم إدارتها . كل هذه المشكلات قامت فى وجه الدولة الجديدة ولكن أعظم هذه المشكلات تجلت فيما حدث فى « البنجاب » و « كشمير » .

ولنستطيع أن نتفهم الحوادث الرهيبة التى جرت فى البنجاب فى خريف سنة ١٩٤٧ ينبغى أن نرجع إلى الوراء لنلم بتاريخ هذه الولاية التى يقطنها عدد كبير من « السيخ » وهم فرقة من البرهمية خرجوا على تعاليمها

بزعامة « جوجو ناكاك » الذى نشر مذهبه سنة ١٤٦٩ ويقوم على تطهير البرهمية من عبادة الأوثان وتعدد الآلهة والتحرر من النظام الطبقى أو بالأحرى تقريب البرهمية من الإسلام فهو مذهب وسط بين الديانتين .

وفى عهد السلاطين المغول حورب « السيخ » حرباً عنيفة لا هوادة فيها حتى خضعوا لهؤلاء السلاطين وإن لم يكن خضوعاً تامًّا وما أن ضعفت سيطرة خلفاء المغول حتى انتهز « السيخ » وهم قوم مشهورون بالشجاعة والبأس الفرصة السانحة وأعلنوا استقلالهم فى ولايتى « لاهور » و « البنجاب » سنة ١٧٦٤ م .

وفى سنة ١٨٤٩ غلب السيخ على أمرهم فى البنجاب من الشركة الهندية الإنجليزية الشرقية وإن يكونوا قد استردوا فيما بعد كبرياءهم كحكام مستقلين واحتفظوا بسماتهم العسكرية فى الجيش الهندى .

وفى سنة ١٩٤٧ م تجمع حشد هائل منهم يقرب من أربعة ملايين وأخذ يثير الاضطرابات بين الأقاليم الشرقية والغربية يحدوهم إلى ذلك المعارك الطويلة الماضية التى وقعت بينهم وبين المسلمين أيام سلطان المغول ، ولأن قيام « باكستان » سيسلبهم أخصب أراضيهم ويخضد شوكتهم بتشتيت قواهم بين حكومتين .

وفى مارس سنة ١٩٤٧ استقالت وزارة البنجاب الاتحادية برئاسة خضر حياة خان تحت ضغط الاضطراب الشديد الذى قام به مسلمو العصبة احتجاجاً على الاتحاد الذى قام بين السيخ والهندوس وبعض المسلمين من غير « الرابطة » .

وقد أدت هذه الحال الخطيرة إلى أن يقبض حاكم الإقليم على زمام السلطات وهو سير إفان جنكيز وتبع هذا صدام عنيف بين « السيخ » ومسلمى « الرابطة » حيث ردد الأولون هتافاً مدوياً « الموت للباكستان » وعقد الآخرون العزم على إدارة دفة الحكم فى البلاد .

وانتهى الأمر بوقوع الفتنة الطائفية الجائحة وبخاصة فى إقليم «روالپنادى» حيث عانى الهندوس والسيخ أكثر مما عانى المسلمون .

وما أن أعلن فى يونيو تقسيم « البنجاب » حتى نادى زعماء « السيخ » وعلى رأسهم السيد « تارا سنغ » بالتأهب للانتقام ؛ وأخذ « السيخ » بتحالفهم مع الهندوس فى البنجاب الشرقية يذبحون جيرانهم المسملين ويخرجونهم من ديارهم ، أما فى البنجاب الغربية فقد خرجت عصاباتهم إلى الحدود الهندية وأخذت تشن حرب إبادة وتدمير .

بل إنه اكتشفت مؤامرة لاغتيال جناح أبلغت إلى نائب الملك . .

وكلما اقترب موعد قيام دولة الباكستان زادت النار اشتعالا والفتنة هياجاً واللهيب امتداداً حتى باتت مدن البنجاب «كلاهور » و «أمرتسار» و « شيخ كبارا » طعمة لها .

وفى القرى تعرضت نقط الحراسة للنهب والحرق والذبح والغصب وخطفت ألوف من النساء مسلمات وهندوسيات ومسيحيات ولم يعثر عليهن أحد من أقاربهن .

وأمام هذه الحال المدمرة عجزت قوات الحدود المسلحة عن إقرار الأمن واستتباب السلام فما كان من الأقليات إلا أن أخذت فى الرحيل

إلى الحدود حيث تعرضت فى سُراها لرجال العصابات المنبثين هنا وهناك فجزر منها الكثير كما تجزر الماشية فى غير رحمة أو شفقة ولم ينج من هذا التقتيل من سافر بالقطار .

وانتهى الأمر بأن اتفقت حكومتا الهند وباكستان — وَقفاً لهذه المجزرة البشرية — على أن تتعاونا فى أن يخلى المسلمون إخلاء تاما البنجاب الشرقية وغير المسلمين البنجاب الغربية وشكلت فى « لاهور » هيئة اتصال حربية للإشراف على تنفيذ هذا الإخلاء زودت بالمخافر التى تقوم على حراسة خيام اللاجئين وقطرهم وسياراتهم وطرقهم .

وعلى الرغم من هذه الاحتياطات الشديدة فقد ظلت الاضطرابات سائدة فى البنجاب ، وقامت المذابح الوحشية فى « دلهى » نفسها حتى اضطر مائة ألف مسلم إلى الالتجاء إلى قلعة قديمة مطالبين بترحيلهم إلى باكستان .

وأشد رهبة من كل أولئك ما حدث للمسلمين فى البنجاب الشرقية من التقتيل والتشريد فلم ينج منهم إلا النذر اليسير تمكن من الوصول إلى باكستان .

وقد قدرت حكومة باكستان عدد اللاجئين إليها — بما فى ذلك لاجئى كشمير — بما يقرب من ستة ملايين ونصف منهم ٥,٢٠٠,٠٠٠ قدم من البنجاب الشرقية و ٣٦٠,٠٠٠ من منطقة « دلهى » والباقون من شمال الهند . وقدرت المهاجرين من باكستان الغربية بما يقرب من خمسة ملايين

ونصف من الهندوس والسيخ وإذن فالزيادة فى سكان باكستان قد بلغت مليون نسمة .

وقد نجم اضطراب اقتصادى عظيم من حركة تبادل السكان بين المسلمين والهندوس . فى قرى البنجاب الغربية مثلا اختفى نظام التسليف الزراعى برحيل مموليه من الهندوس وتعذر على الفلاحين بيع حاصلاتهم الزراعية فى الأسواق لمغادرة التجار الهندوس لها .

وفى المدن أغلقت المصارف أبوابها إذ لم يعد بها كتبة أو حاسبون فأكثرهم من الهندوس .

هذا الاضطراب دفع جناح ولياقت على خان إلى السفر إلى « لاهور » عاصمة البنجاب الغربية لاتخاذ إجراءات سريعة حازمة وإنشاء وزارة للاجئين تشرف على عمل حكومة الإقليم فى هذا الصدد وبذل الجهود الجبارة لأيواء اللاجئين بمجرد وصولهم ومدهم بالغذاء والكساء وتطوع الباكستانيات المحجبات من الطبقة المتوسطة لتمريض الجرحى والمرضى منهم .

والعمل السريع على إلحاق المزارعين منهم بالأرض التى أخلاها الهندوس والسيخ حتى لا ينضب معين الحاصلات الزراعية وتجتاح البلاد مجاعة مروعة .

وقد أظهر الشعب الباكستانى فى هذه المحنة من الاتحاد والتعاون ما جعله جديراً بالبقاء .

ومن عواقب التقسيم الخلاف على الحدود فى المناطق التى قسمت كالبنجاب والبنغال وقد كان عبئاً ثقيلا على لجان الحدود المشكلة لما بين ممثلى الجانبين من تباين شديد فى وجهات النظر .

وقد انتهت هذه اللجان من أحكامها وارتضاها الفريقان فيما عدا ولايات جوناجادا وكشمير وحيدر أباد فقد نشب عليها خلاف حاد بينهما .

فالولاية الأولى أغلبية السكان فيها ٨٠٠,٠٠٠ نسمة هندوس ولكن حاكمها المسلم قبل الانضمام إلى باكستان فى سبتمبر سنة ١٩٤٧ م مما أثار عليه جماعة من رعاياه أعلنوا عليه الانتقاض واستنجدوا بالجيش الهندى وطلبوا إليه دخول الولاية وقد عقدت الهند استفتاء لشعب هذه الولاية فإذا ٩٠ ٪ يصوتون فى صالح الانضمام إلى الهند وكان من أثر ذلك أن احتجت باكستان على هذا العمل لدى مجلس الأمن .

أما كشمير فالأمر فيها على خلاف جونا جادا فسكانها يقربون من أربعة ملايين نسمة ثلاثة منهم مسلمون ولكن حاكمها هندوسى وقد ثارت الأغلبية المسلمة فى وجه الحاكم لىمكنها التعبير عن رأيها فى الانضمام إلى باكستان واستعانت عليه برجال القبائل المسلمين فاضطر إلى الهرب وعقد ميثاقاً سرياً بالانضمام إلى الهند .

هذا الموقف العجيب من الحاكم الهندوسى أدى إلى وجود نزاع محلى فى كشمير بين قوات الهند وباكستان . .

وكشمير لها أهميتها بالنسبة لباكستان فثلاثة أنهار عظيمة من أنهار البنجاب تنبع من كشمير .

إلى أن حدود الولاية تقع على بضعة أميال من الاتحاد السوفيتى وتتاخم التبت والصين فهى حيوية بالنسبة إلى باكستان من ناحية استقرارها الاقتصادى والسياسى فليس من العجيب أن تجد جانباً كبيراً من سياستها الدفاعية

والخارجية يدور حول النزاع على كشمير .

وحيدر أباد ثالثة الولايات التى يقوم عليها النزاع سكانها يبلغون ستة عشر مليوناً منهم مليونا مسلم.

وهذه الولاية تقع بين المناطق الهندية الصرفة مثل « بمباى » « ومدراس» وقد حال النظام الإبقاء على استقلالها ولكنه لم يفلح إلا فى تأجيل انضمامه إلى الهند عاماً آخر وقبل نهايته احتلت القوات الهندية الولاية بعد أن هزمت جيشها وأعلنت ضمها إلى الهند .

وعقب ذلك انتشرت إشاعات فى دولة باكستان بأن مذابح ستحدث فى حيدر أباد؛ وإذا الجماهير فى كراتشى تحيط بمنزل رئيس الحكومة وتجبره على أن يتخذ إجراء وإزاء هذا الضغط رفع الأمر إلى مجلس الأمن.

هذا عرض سريع للمشكلات الثلاث الأخيرة وعما قريب سنفصل الحديث عن أشد هذه المشكلات حدة وهى مشكلة كشمير .

باكستان المستقلة

الوضع السياسى والدستور

تتكون باكستان من كلمتين « باك » بمعنى طاهر ثم « ستان » بمعنى أرض . أى الأرض الطاهرة واعتبر يوم ١٤ أغسطس يوم عيد يحتفل به الباكستانيون فى كل عام ، إذ فى مثل هذا اليوم من عام ١٩٤٧ . خرجت باكستان إلى الوجود دولة مستقلة ذات سيادة .

وتتكون باكستان من قسمين . باكستان الشرقية (أو البنغال) وباكستان الغربية ، ويفصل بينهما حوالى ألف ميل من أراضى جارتها الهند ؛ وتقع باكستان الشرقية بين غرب البنغال وبورما ؛ وتمتد إلى خليج البنغال جنوباً وهى بلاد تشتهر بزراعة القطن والشاى والجوت (القنب الهندى) أما باكستان الغربية فتحدها من الشمال جبال هملايا وجبال هندكوش ؛ ويفصلها عن الاتحاد السوفيتى شريط من الأرض يقع فى حدود أفغانستان وتتألف باكستان من عدة أقاليم وولايات وأهم ولاياتها :

١ — ولاية الحدود الشمالية الغربية وعاصمتها بشاور .

٢ — ولاية السند وعاصمتها حيدر أباد .

٣ — ولاية البنجاب وعاصمتها لاهور . وتعتبر لاهور أجمل المدن الباكستانية ويعتبرها الكثيرون العاصمة الثقافية لباكستان .

٤ — ولاية البنغال (باكستان الشرقية) وعاصمتها دكا .
٥ — الحكومة المركزية بكراتشى .

ويسمى رئيس الوزارة فى الحكومة المركزية « وزيراً أعظم » أما رئيس الوزراء فى أى إقليم فيسمى (وزيراً أعلى) ويوجد فى باكستان خمس لغات هى الأردية (Urdu) والبنغالية والباشتية (Pashoto) والسندية، على أن اللغتين الأردية والبنغالية هما اللتان تقررتا رسميتين للدولة؛ وتقرر منذ البداية أن تظل اللغة الإنجليزية لغة المدارس[1] ودواوين الحكومة والشركات والمصارف مدى عشرين عاماً .

على ألا تعتبر بحال من الأحوال لغة الدولة .

والباكستان منذ أن أعلن قيامها وهى دولة مستقلة ذات سيادة . وعضو فى مجموعة « الكومنولث » البريطانى وقد استقر رأيها أخيراً على أن يكون شكل الحكم فيها جمهورياً ، وأعلن رئيس وزرائها الحالى السيد محمد على هذه الرغبة فى ختام الدورة الأخيرة لاجتماع الأعضاء فى « الكومنولث » ذاكراً أن باكستان ستظل على عهدها عضواً فى « الكومنولث» ومبدياً موافقتها التامة على أن تكون الملكة رمزاً للتعاون الحر بين شعوبها المستقلة الأعضاء ، وأن تكون على رأس « الكومنولث » .

وقد رحب الأعضاء بهذا التغيير الدستورى الذى اعتزمته باكستان ، وأعلنوا كما فعلوا عند ما اتخذت الهند هذه الخطوة — أنهم سيظلون متحدين كأعضاء أحرار متساوين فى مجموعة الشعوب البريطانية ،

(١) تقرر أخيراً جعل اللغة العربية مادة أساسية فى مناهج التعليم .

ومتعاونين فى حرية لخدمة السلام والحرية والتقدم .

ومع أن باكستان قد مضى على إنشائها ما يزيد على سبع سنوات فلم تنته بعد من وضع الدستور ، وإرساء نظام الحكم فيها على الرغم من أن الجمعية التأسيسية التى تتكون من سبعين عضواً كان الهدف الأول من تكوينها وضع دستور للبلاد تحكم بمقتضاه فى ضوء المبادئ التى وافقت عليها هذه الجمعية ، وأصدرتها فى صيغة قرار فى مارس ١٩٤٩ جاء فيه :

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كان لله سبحانه وتعالى الملك كله ، ولما شاءت إرادة الله جلت قدرته أن يمنح دولة الباكستان السلطة والقوة ، تزاولها بواسطة شعبها فى الحدود التى رسمها لها وهو الوديعة المقدسة .

قرر المجلس التأسيسى الذى يمثل شعب الباكستان أن يصنع دستوراً تسير وفقه الباكستان المستقلة ذات السيادة .

دستوراً تمارس الدولة به وظيفتها ، وتتمتع بالسلطات المخولة لها بواسطة نواب منتخبين عن الشعب .

دستوراً تمارس الدولة به وظائفها مقتفية أثر التعاليم التى توحى بها الديموقراطية والحرية والمساواة والتسامح والعدالة الاجتماعية كما جاءت فى تعاليم الإسلام .

دستوراً يكيف حياة المسلمين أفراداً وجماعات حسب تعاليم ومعتقدات الإسلام السمحاء كما وردت فى الكتاب الكريم والسنة .

دستوراً يمنح الأقليات فيها الحرية التامة لمزاولة مهمتهم ، والقيام بأعمالهم وعباداتهم وفق تعاليم دينهم ، كما سيترك لهم التمتع بحرية النهوض بثقافاتهم .

دستوراً يكون من الأراضى الداخلة الآن فى حوزتها ، ومن التى قد تنضم إليها فى المستقبل اتحاداً (فدرالياً) .

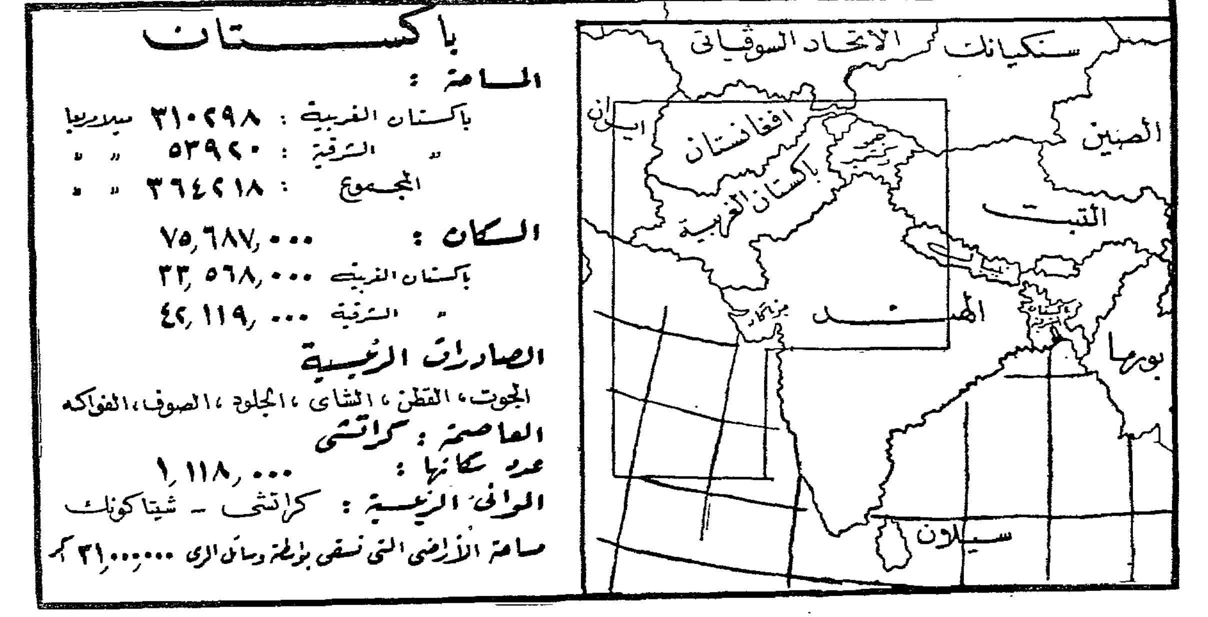
دستوراً تتكون الوحدات مستقلة فى حدودها وحيزها ضمن السلطات المخولة لها . دستوراً يكفل للجميع الحقوق الأساسية للإنسان ، المتضمنة المساواة فى الحقوق ، وتكافؤ الفرص ، والمساواة أمام القانون والتمتع بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحرية الفكر والتعبير عن الرأى وحرية العقيدة والإيمان والعبادة والاجتماع فى حدود القانون والأخلاق العامة .

دستوراً يكفل حقوق الأقليات ومصالحهم الحقيقية ، وكذلك حقوق الطبقات المتأخرة .

دستوراً يكفل استقلال القضاء .

دستوراً يكفل سلامة أراضى الاتحاد واستقلاله وحقوقه فى امتلاك الأرض والبحر والهواء حتى يتسنى لشعب الباكستان النجاح والسؤدد ولينال مكانه المجيد اللائق به بين أمم الأرض كافة ولتساهم الباكستان مساهمة تامة فى إقرار السلام العالمى ، وفى تقدم الإنسانية ورفاهيتها .

ولعل هذا التعويق فى إنجاز مواد الدستور إنما مرده إلى أن «الباكستان» كما يدل اسمها أرض الطاهرين فكأنها الجنة التى وعد بها المتقون — تقوم على أساس دينى أو اعتقادى . فدستورها تمشياً مع هذا المبدأ ينبغى أن



خريطة باكستان

يستلهم من روح الإسلام وأن يستمد من تعاليمه .

وقد أعلن رئيس الوزراء الحالى السيد محمد على فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ . أن الحكومة تعمل لوضع دستور إسلامى للبلاد ، وستظل حكومته مسئولة أمام الشعب حتى يتم انتخاب الجمعية التأسيسية .

والآن فإن حكومة باكستان يقوم عليها مجلس وزراء مسئول أمام الجمعية التأسيسية المنتخبة ، ويرأسها الحاكم العام الذى يعمل بمشورة وزرائه وليست له امتيازات خاصة ، وإذا أصدر أحكاماً أو قوانين كان من حق الجمعية التأسيسية إلغاؤها .

والباكستان دولة اتحادية قد تحدد فيها اختصاص الحكومة المركزية واختصاص حكومات الأقاليم . وتتكون من :

١ – الأقاليم التى يتولى الإدارة فيها حكام .

وهى البنجاب والسند وإقليم الحدود الشمالية ، وإقليم البنغال الشرقية .

ولكل من هذه الأقاليم جمعية تشريعية منتخبة ، ويضطلع بالحكم فيها وزارة مسئولة أمام هذه الجمعية .

ومن حق الحاكم العام لباكستان فى الظروف الاستثنائية أن يجمع السلطة فى يد حاكم الإقليم .

وتمثل الأقاليم فى الجمعية التأسيسية بمندوب عن كل مليون نسمة من سكانها .

٢ – الولايات التى طلبت الانضمام إلى باكستان :

(بهاولبور – خربور – كالات – مكران – خران – لاس بلا)

وتتمتع بالحكم الذاتى فيما عدا شئون الدفاع والسياسة الخارجية والمواصلات فمن حق الحكومة المركزية .

٣ ـ بلوخستان ويحكمها نائب عن الحاكم العام يساعده مستشارون يتم تعيينهم محلياً .

٤ ـ مناطق القبائل ويقوم الحاكم العام بواسطة نائبه حاكم إقليم الحدود الشمالية الغربية بالاتصال برؤساء القبائل ومجالس العشائر .

أما القبائل البدائية التى تقطن هضاب شيتا جونج فيحكمها حاكم البنغال الشرقية نيابة عن الحاكم العام .

٥ ـ كراتشى : وقد وقع عليها اختيار الجمعية التأسيسية لتكون عاصمة للاتحاد ويتولى إدارتها محافظ مسئول أمام وزير الداخلية . وحكومة الولايات لا يزال يسودها الحكم المطلق وقد عمدت حكومة الباكستان إلى الاستعانة بالموظفين الإنجليز الكبار الذين كانوا يشغلون مناصب هامة فى الحكومة الهندية ليكونوا حكاماً للأقاليم وكذلك عينت فى المناصب الرئيسية للجيش والبحرية والطيران ضباطاً بريطانيين وإن أخذت أخيراً تقصر معونتهم على تقديم المشورة الفنية .

ويقدر سكان الولايات والأقاليم فى باكستان حسب إحصاء سنة ١٩٥١ بما يلى :

	المجموع	اللاجئون
البنغال الشرقية	٤٢,١١٩,٠٠٠	٧٠١,٠٠٠
البنجاب	١٨,٨١٤,٠٠٠	٤,٨٨٢,٠٠٠

	المجموع	المجموع
بهاولبور	١,٨٢٠,٠٠٠	٣٧١,٠٠٠
مناطق الحدود	٣,٢٣٩,٠٠٠	٥١,٠٠٠
مناطق القبائل	٢,٤٦٠,٠٠٠	
السند	٤,٦١٩,٠٠٠	٥٦١,٠٠٠
خربور	٣٢٠,٠٠٠	١١,٠٠٠
بلوخستان	٦٢٢,٠٠٠	٢٩,٠٠٠
ولايات بلوخستان	٥٥٦,٠٠٠	١,٠٠٠
كراتشي	١,١١٨,٠٠٠	٥٤٣,٠٠٠
المجموع	٧٥,٦٨٧,٠٠٠	٧,١٥٠,٠٠٠

وبهذه الملايين تكون باكستان خامسة دولة فى العالم من حيث عدد السكان بعد الصين والهند والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ؛ وأكبر إقليم فيها هو إقليم البنغال الشرقية من حيث عدد سكانه ففيه أغلبية ساحقة وعلى الرغم من ذلك فإنه يبعد عن العاصمة (كراتشى) بما لا يقل عن ألف ميل وتقع البنغال الشرقية على حدود بورما وترتبط بها اقتصادياً وقد هيأ لها ذلك الوضع اتصالها الوثيق بجنوب شرق آسيا ، أما إقليم السند فعلاقاته وثيقة بالبلاد العربية فى الشرق الأوسط ويسكن قبائل الباتان فى إقليم الحدود الشمالية الغربية وينحدر أغلبهم من أفغانستان ويعمل بعض زعمائهم على انفصال الشعب الباتانى عن الباكستان ولعل أفغانستان هى التى تؤازر هؤلاء الزعماء وتطالب حكومة «باكستان» بمنح هذه القبائل حقها فى تقرير مصيرها.

والواقع أن أفغانستان لها أطماع تريد أن تحققها فى تلك المنطقة إذ أنها تعتقد أن حدودها يجب أن تمتد شرقاً حتى تصل إلى نهر الأندوس بحجة أن إمبراطورية الأفغانستان كانت تمتد قديماً نحو الشرق حتى تصل إلى (بنارس) ولكن تخلت أفغانستان فى الوقت الحاضر عن مطلبها هذا ، وتحسنت العلائق بين الدولتين .

وكانت حكومة الهند القديمة تمنح تلك القبائل منحاً مالية حتى تضمن المحافظة على الأمن والنظام فى تلك الحدود ، وقررت حكومة باكستان أن تستمر فى إعطاء تلك المنح وأن تعمل على تقديم كل مساعدة ممكنة لهذه القبائل .

وقد حدث فى عام ١٩٤٧ أن فكر جماعة من الأفغانيين المتحمسين فى القيام بمشروع يقضى بتكوين دولة مستقلة يطلق عليها اسم « بختونستان » تضم المقاطعة الشمالية الغربية وجزءاً من بلوخستان والسند على أن تمنح دولة بختونستان ممراً يوصلها إلى ميناء كراتشى على المحيط الهندى وقد رفض البريطانيون ذلك الاقتراح من أساسه لأن تلك المناطق التى يراد ضمها هى مناطق هندية ، على حسب المعاهدات التى سبق أن أبرمت بين بريطانيا وأفغانستان .

ومما هو جدير بالذكر أن الهند لم تعترض على أن تحتفظ قبائل الباتان بولائها لباكستان بل إن البانديت نهرو صرح لزعمائها فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ أن عليهم أن يحتفظوا بولائهم لباكستان وأن علاقة الباتان بها ستستمر معها كما كانت مع البريطانيين من قبل وفى الفترة الأخيرة قامت

محادثات بين حكومتى الأفغان وباكستان لفض النزاع القائم بينهما حول وضع هذه القبائل ولكنها لم تفض إلى نتيجة ما مما كان له وزنه فى تأثر العلاقات بين الأمتين المسلمتين المتجاورتين .

* * *

العهد الأول لحكومة باكستان

فى العام الأول من تأسيس الدولة وقع أكبر عبء على عاتق مؤسسها الزعيم جناح إذ واجه فى مستهل حكمه مشكلات عدة ، من بينها تنظيم تبادل السكان واستقبال اللاجئين والقضاء على الفوضى التى سادت فى تلك الفترة العصيبة من تأسيس الدولة . وقد واجه الأزمة فى شجاعة وحزم ، وصرح فى الجمعية التأسيسية قبل أن يسافر أعضاؤها إلى أقاليمهم فى أغسطس سنة ١٩٤٧ « إن أول واجب تلتزمه الحكومة هو المحافظة على الأمن واحترام القانون ، وواجبها الثانى أن تجتث الفساد من جذوره . يجب أن نعامل الأقليات بالعدالة المطلقة ، فلكل دينه ومذهبه وليس للدولة أن تتدخل فى معتقدات رعاياها » وكان حريصاً على أن يحذر البنغال من التعصب الإقليمى إذ « أنه أكبر لعنة توجه إلى باكستان » .

وكان جناح حركة دائبة فى سبيل إشاعة الأمن والسلام فى تلك السنة العصيبة ، فنجده فى أكتوبر يخطب فى اجتماع كبير عقد فى لاهور حيث كان سكانها يطالبون بالتدخل فى كشمير وقد حرص فى خطابه على عدم الإشارة بكلمة واحدة إلى كشمير بل نصح سامعيه بأن يركزوا اهتمامهم

ويبذلوا جهدهم فى سبيل إغاثة اللاجئين وحث الطلبة على الانتظام فى دراستهم ، ونصح المسلمين الذين كانوا لا يزالون فى أرض الهند بأن يحافظوا على ولائهم التام لحكومتهم الهندية .

وكان القائد الأعظم جناح قد نيف على السبعين عاماً ولم تعد صحته من القوة بحيث تساعده على النهوض بذلك العبء الذى تنوء به الجبال ، ومع ذلك فقد شغل منصب الحاكم العام ، وكان رئيس الجمعية التأسيسية وحزب الرابطة الإسلامية والمهيمن على جميع شئون الحكومة والحزب وقد ضحى الزعيم بصحته فى سبيل بلاده ومات بعلة القلب فى سبتمبر سنة ١٩٤٨ .

واختار مجلس الوزراء خواجه ناظم الدين رئيس وزراء البنغال الشرقية خلفاً للزعيم الراحل وكان الاختيار موفقاً لأن ناظم الدين كان رجلا نافذ البصيرة تقيًّا واسع الأفق وفى الوقت نفسه كان اختياره علامة طيبة على أن الحكومة المركزية فى الغرب لا تستطيع الاستغناء عن شطرها الثانى فى بنغال الشرقية .

وقع عبء المسئولية بعد وفاة جناح على أعضاء مجلس الوزراء وبالأخص على الرئيس وعلى وزيرى الخارجية والمالية .

وقد كان السيد لياقت على خان هو رئيس الوزراء ووزير الدفاع وكان السيد محمد ظفر الله خان وزيراً للخارجية والسيد غلام محمد وزيراً للمالية ، وكان لبنغال ثلاثة ممثلين فى الوزارة وزير الداخلية والاستعلامات خواجه شهاب الدين شقيق الحاكم العام ، ووزير المعارف والتجارة فضل الرحمن . ووزير العمل والعدل السيد ماندال وهو الوزير الوحيد غير المسلم فى الوزارة .

ومثل ولاية السند فى الوزارة السيد بدسادا أبدوس ستار الذى عين وزيراً للزراعة والصحة والتموين أما ولاية الحدود الشمالية الغربية فقد مثلها فى الوزارة الأديب الشاعر عبد الرب نيشتار وزيراً للمواصلات . وفى سنة ١٩٤٩ عين السيد مشتاق أحمد جورمانى البنغالى الذى كان رئيساً لوزراء ولاية بهاد لبور وزيراً بلا وزارة مختصاً بشئون كشمير . وهكذا تألفت أول وزارة باكستانية أمام الجمعية التأسيسية واحتل مقاعد الحكم زعماء الرابطة الإسلامية ولم يكن هناك مجال لكى تتألف معارضة قوية فى الجمعية التأسيسية ولكن هناك بعض العناصر المعارضة فى داخل الرابطة نفسها وكان من أعضائها اليساريين السيد افتخار الدين ، الذى كان وزيراً فى ولاية البنجاب الغربية وكان من قبل عضواً فى حزب المؤتمر ومعروفاً بميوله الشيوعية ويمتلك جريدة باكستان تيمز التى تنتقد حكومة باكستان لأنها تفضل الانضمام للكتلة الأمريكية الإنجليزية بدلا من التفاهم مع روسيا السوفيتية وكان له أنصار كثيرون يتبعونه وينتصرون لآرائه وهناك عدد آخر من أعضاء الرابطة يحملون لواء المعارضة الدينية للأوضاع السياسية القائمة وهؤلاء ينعون على الحكومة أنها لم تتبع أحكام الدين وأنه كان من واجبها السير على منهاج الشريعة الإسلامية ، إلا أن الحكومة الباكستانية منذ أن تألفت وهى تحاول جمع الكلمة وعدم إثارة النزاع بين الأغلبية الإسلامية والقلة الهندوسية التى ظلت تعيش فى كنف الدولة الجديدة ، وعارض السيد لياقت على خان الفكرة التى نادت بها بعض الجماعات الدينية بحرمان غير المسلم من الاشتراك فى وضع السياسة العامة للدولة ضماناً لسلامتها وأمنها وأكد لياقت

على أن باكستان لا تحرم مواطناً أيًّا كان دينه من أى حق له بل يستطيع غير المسلم أن يصل إلى أعلى منصب فى الدولة وأن يتمتع فى ظلال حكم باكستان بأكثر مما يتمتع به المسلم فى الهند . وليس هذا سوى ما تنص عليه تعاليم الإسلام السمحة من حماية الأقليات وتأمينها على أموالها وأرواحها وحرياتها وقد قال تعالى « لا إكراه فى الدين » .

عاصفة فى باكستان الشرقية

كان حزب الرابطة الإسلامية فى باكستان يمثل جميع المسلمين فى الهند قبل التقسيم وظل مسيطراً على شئون الحكم فى باكستان فى فترة انسحاب البريطانيين ولكن فى مارس ١٩٥٤ منى حزب الرابطة الإسلامية بهزيمة ساحقة فى الانتخابات التى جرت فى البنغال الشرقية (باكستان الشرقية) إذ تألفت عدة أحزاب وكونت (الجبهة المتحدة) التى استطاعت أن تكتسح الدوائر الانتخابية هناك . وفى ٢ إبريل ألف وزارة البنغال الشرقية زعيم الجبهة السيد فضل الحق الذى خرج على حزب الرابطة قبل قيام باكستان وكان من قبل فى المقدمة من زعماء الرابطة حتى لقب بأسد البنغال وهو الذى سبق أن تقدم إلى مؤتمر لاهور سنة ١٩٤٠ باقتراح تقسيم الهند وقيام دولة مسلمة مستقلة .

والواقع أن حزب الرابطة لم يحتفظ بعد قيام باكستان بالأغلبية الساحقة التى كان يتمتع بها وظهر من بين مواطنى الدولة من نادى بوجوب قيام أحزاب معارضة تعمل الحكومة لها حساباً عند تقرير السياسة العامة للدولة

وساعد على قيام تلك المعارضة انفصال بعض زعماء الرابطة عنها من أمثال فضل الحق وحسين شهيد السهروردى الذى كان رئيساً لوزارة البنغال قبل تقسيم الهند وهو الذى ألف حزباً جديداً أطلقوا عليه اسم (رابطة جناح الإسلامية ــ جناح مسلم ليج) فى باكستان الغربية ومن الأحزاب الجديدة التى نشأت بعد التقسيم حزب رابطة الشعب (عوامى ليج) الذى يرأسه مولانا بهشانى .

وقبل أن تجرى الانتخابات فى باكستان الشرقية اهتمت حكومة كراتشى بتنظيمها ومحاولة كسبها فعينت السيد خليق الزمان الذى رأس الرابطة الإسلامية فترة من الزمن حاكماً على باكستان الشرقية ووصل إليها عدد كبير من زعماء الرابطة للدعوة إلى انتخاب مرشحى الرابطة الإسلامية وطاف رئيس وزراء باكستان بالولايات الشرقية كلها .

عندئذ اتفقت الأحزاب المعارضة وكونت الجبهة المتحدة التى تألفت من أربعة أحزاب رابطة الشعب التى يرأس فرعها فى الشرق بهشانى وفى الغرب السهروردى وحزب الفلاحين الذى يرأسه فضل الحق وحزب الجماعة الإسلامية وحزب آخر صغير . وبذلك تكونت الجبهة المتحدة التى تقدمت لجمهور الناخبين ببرنامج جذاب أطلقت عليه برنامج الخمس سنوات مؤلفاً من إحدى وعشرين فقرة كان أهم ما أبرز فيه ثلاثة أشياء :

أولا : إرضاء الفلاحين والتخفيف عنهم والعناية بهم .

ثانياً : منح باكستان الشرقية أعظم جانب من الاستقلال الداخلى .

ثالثاً : العناية بالتعليم والسهر على راحة الطلاب وكان الطلبة فى الواقع

هم أقوى أنصار الجبهة المتحدة فى الانتخابات .

وقد وعدوا الفلاحين بتخفيض إيجارات الأرض وتوزيع بعض أراضى الحكومة عليهم وإنشاء جماعات تعاونية لهم . ووعدوا بأن تكون اللغة البنغالية لغة رسمية فى الدولة وأن تكون البنغال مركزاً للقوات البحرية وأن تنشأ فيها مصانع للأسلحة والذخيرة وتتمتع باستقلال داخلى بحيث لا يترك للحكومة المركزية فى كراتشى سوى الشئون الخارجية ، والدفاع ، وسك النقود .

ولكى تستميل الجبهة الطلبة وعدت بالعمل على منح الجامعات نوعاً من الاستقلال وإقامة نصب تذكارى لشهداء الطلبة الذين استشهدوا فى المظاهرة التى قامت فى ٢١ فبراير سنة ١٩٥٢ للمطالبة بجعل اللغة البنغالية لغة رسمية والاحتفال بهذا اليوم فى كل عام وتسميته « يوم الشهداء » .

هذا إلى وعود أخرى من شأنها استمالة الجماهير كالإفراج عن المعتقلين السياسيين والقضاء على الرشوة والمحاباة ومحاسبة موظفى الحكومة على الكسب غير المشروع منذ قيام باكستان ورفع رواتب الموظفين وألا يزيد راتب الوزير على ألف روبية فى الشهر .

وكم كانت دهشة العالم عند ما ظهرت نتيجة الانتخابات فإذا الجبهة المتحدة تكتسح الرابطة وتحصل على ٢٢٣ مقعداً من المقاعد المخصصة للمسلمين وعددها ٢٣٧ وخرج حزب الرابطة من هذه الانتخابات بعشر مقاعد فقط . وكانت النتيجة العامة كما يلى :

٢٢٣	الجبهة المتحدة	٢	المستقلون
١٠	الرابطة الإسلامية	١	حزب الخلافة الربانية

٢٤	حزب المؤتمر	٢٦	المنبوذون
٥	شيوعيون	٢	بوذيون
١	مسيحى		

وكان نجاح الجبهة المتحدة فى باكستان الشرقية نذيراً بنشوب الخلاف بينها وبين الحكومة المركزية لا سيما وأن زعيم الجبهة فضل الحق كان معروفاً بعدائه لسياسة الرابطة وقد سبق له أن أدلى فى كلكتا بحديث يشتم منه أنه لا يفرق بين الهندستان وباكستان وأن أعداء الهند هم الذين سعوا فى تقسيمها وأنه سوف يبذل كل ما فى وسعه لاستقلال باكستان الشرقية ، وقد استدعى السيد فضل الحق إلى كراتشى مع بعض وزرائه لمباحثة السيد محمد على رئيس وزراء باكستان عقب المذابح التى حدثت فى مصانع الجوت فى ١٤ و١٥ مايو حيث قتل حوالى ألف نفس وهناك أنكر فضل الحق ما جاء على لسانه فى الصحف مؤكداً ولاءه لدولة باكستان التى أصبحت على حد قوله حقيقة قائمة لا شك فيها .

ورأت الحكومة أن الوضع فى باكستان الشرقية أصبح يتطلب التدخل السريع إذ قد تكون هناك مؤامرات شيوعية تدبر فى الخفاء وبخاصة أن خمسة من النواب الشيوعيين قد نجحوا فى الانتخابات ولم يسع رئيس وزراء باكستان إلا أن يذيع بياناً على الأمة فى ٣٠ مايو الماضى استعرض فيه الحوادث التى وقعت فى باكستان الشرقية مبيناً تقصير حكومتها فى الاضطلاع بحفظ الأمن وصيانة الأرواح .

وأنه حاول من قبل تبصيرها بواجبها فلم تحفل بما وجه إليها من نصح ،

ولم تقم بما نيط بها من التزام ، ثم ردد رئيس الوزراء فى بيانه رأى الزعيم الراحل محمد على جناح فى السيد فضل الحق عند ما فصله من الرابطة الإسلامية ووصفه بأنه غدر بالرابطة وأنه يخجل من أن يكون فضل الحق محسوباً على الإسلام .

وأضاف السيد محمد على رئيس الوزراء أن الأمة كانت تظن أن فضل الحق قد تغير فى الإحدى عشرة سنة التى تلت إخراجه من الرابطة ولكن ظنها قد خاب .

وأخيراً أعلن أن فضل الحق قد خان الأمانة التى وكلت إليه وأن الحاكم العام قد عزله وعزل وزراءه وعين الجنرال إسكندر مرزا حاكماً عامًّا على باكستان الشرقية بدلا من خليق الزمان .

وأعلن الجنرال مرزا عزم الحكومة على القيام بإصلاحات عاجلة تتطلبها حالة باكستان الشرقية وأن الدولة لن تدخر وسعاً فى سبيل إسعاد الشعب فى شطريها الشرقى والغربى على السواء ورأى السيد محمد على رئيس الوزراء أن يؤكد لمواطنيه فى شرق باكستان حسن نيته فيما اتخذه من إجراء فانتهز فرصة احتفال الدولة بالعيد السابع لاستقلال باكستان واستعرض الأسباب التى أدت إلى استمرار الحكومة المركزية فى تطبيق المادة ٩٢ أ فى شرق باكستان وصرح بأنه سيعمل على تسليم إدارتها إلى ممثلى الجبهة المتحدة الذين اختارهم الشعب بمجرد أن تطمئن حكومته إلى استتباب الأمن هناك وعودة الحياة إلى حالتها الطبيعية .

وقال إن الحكومة المركزية تعمل دائماً على ترقية موارد البنغال الشرقية

وتنميتها فقد منحت منذ التقسيم حوالى ٦٠ ٪ من مجموع إعانة الحكومة المركزية لحكومات الولايات .

وأنها المقاطعة الوحيدة التى تتمتع بنصيب وافر من ضريبة الصادر على منتجاتها فقد استولت على ثلثى ضريبة الصادر على (الجوت) بينما لم تستول أى ولاية أخرى فى غربى باكستان على أية نسبة من ضريبة الصادر المفروضة على القطن .

وأن الحكومة المركزية تعمل دائماً على معاونة شرق البنغال فى نهضتها الاقتصادية بتنمية وسائل الزراعة وتحسين المواصلات وإنشاء صناعات جديدة .

وقد أدت تصريحات الجنرال مرزا الحاكم الجديد لباكستان الشرقية إلى تهدئة الأحوال فى بنغال الشرقية واكتساب عطف الرأى العام هناك .

وإن تكن تلك الحوادث التى حدثت فى شرق البنغال وأدت إلى سقوط مرشحى الرابطة قد ألقت درساً قاسياً على ساسة الدولة فى الغرب وجعلتهم يفكرون فى جعل باكستان دولة اتحادية (فيدرالية) حيث يحكم الخمسة عشر ولاية وتوابعها فى غرب باكستان كوحدة قائمة بذاتها وتحكم البنغال الشرقية (المعروفة بباكستان الشرقية) بحكومة خاصة كذلك ، وكلتا الحكومتين تشرف عليها الحكومة الاتحادية .

الوضع الاقتصادى

يتأثر الوضع الاقتصادى لأى قطر فى العالم بموقفه الجغرافى ، وطبيعة أرضه ؛ وهذه الحقيقة تنطبق على باكستان أكثر من انطباقها على أى بلد آخر لما بين أقاليمها من تباين ؛ فباكستان الشرقية تنفصل عن الغربية بما يقرب من ألف ميل بوساطة الأراضى الهندية .

وباكستان الغربية تتكون من أربعة أقاليم : السند ، والبنجاب ، وإقليم الحدود الشمالية الغربية ، وبلوخستان ، ويضم إليها منطقة كراتشى العاصمة وبعض الإمارات .

وتنساب فيها خمسة أنهار كبرى هى : نهر السند ، وفروعه « جيليم وجيناب والراوى وستلج » ، وتنبع كلها من جبال هملايا الشامخة فى الشمال ، وتنحدر بين وديان كشمير ثم فى السهول الجنوبية الغربية .

وأرض باكستان الغربية تحيط بها من الشمال والغرب جبال هندكوش وسليمان التى يبلغ ارتفاعها ١٤,٠٠٠ قدم وتنحدر حتى تصير إلى صحراء وسهول السند والبنجاب الغربية .

والأمطار فى هذه البقعة قليلة ، إذ يبلغ متوسط سقوطها فى كراتشى ٩,٤ بوصة و٢٠,٨ فى لاهور سنويًّا ودرجة الحرارة فى السهول الداخلية مرتفعة فهى تتراوح بين ١٢٠ درجة فى الصيف ، و٢٨ درجة فى ليالى الشتاء .

أما باكستان الشرقية فعلى النقيض من سابقتها سهل فسيح منبسط ترويه شبكة من الأنهار العظيمة ومنها نهر الكنج وبرهما بوترا وفروعها الكثيرة التى تفيض على السهل خصباً وثراء بما تحمل من طمى .

وتتراوح الأمطار التى تسقط عليها بين ٧٥ و ١٦٠ بوصة سنويًّا والحرارة فيها بين ١٠٢ درجة فى الصيف و ٤٥ فى الشتاء .

ونتيجة لهذا الوضع الجغرافى قلت كثافة السكان فى باكستان الغربية فهى على اتساع رقعتها التى تبلغ ٣٠٦ر٩٢٠ ميلا مربعاً لا يزيد متوسط السكان فى الميل المربع عن ١٠٩ نسمة على حين أن باكستان الشرقية التى لا تزيد مساحتها عن ٥٤,٠١٥ ميلا مربعاً متوسط السكان فى الميل المربع ٨٥٠ نسمة .

وتعد الثروة المعدنية فى الباكستان ضئيلة وتتركز تقريباً فى باكستان الغربية فتنتج الباكستان من الفحم ما قدر فى سنة ١٩٥٣ . بـ ٥٨٣,٧٢٧ طنًّا وهى كمية لا تكاد تكفى حاجة البلاد .

ومن البترول فى العام نفسه ١,٤٥١,٢٨٤ برميلا ، وعمليات الحفر والتنقيب ناشطة لاستخراج البترول .

ومن الكروم ٢٣,٤٤٢ طنًّا ، ومن الحجر الجيرى ٨٧٨,٧٢٢ طنًّا .

ومن أجل هذا قام أغلب اقتصاد الباكستان على الزراعة التى يعيش عليها ما يزيد على ٨٠٪ من سكانها ومن المحصولات الرئيسية فى الباكستان القطن والجوت فالباكستان تعد ثالثة دول العالم فى تصدير القطن إذ هى تنتج ٥٪ من قطن العالم ، وتنتج كذلك من الجوت ما يوازى ٧٠٪ من

محصول العالم .

ومن الشاى الذى يزرع على منحدرات الهملايا ما قدر باثنين وخمسين مليون رطل .

ومع أن باكستان بلد زراعى إلا أنها تعرضت للمجاعة والقحط الشديد فى سنة ٤٣–١٩٤٤ . حيث قضى نحبه ما يقرب من مليون ونصف مليون بنغالى ، وكذلك فى الأعوام القريبة ٥١ و ٥٢ و ٥٣ لقلة الأمطار ، ونضوب المياه فقدمت إليها أمريكا وحدها فى السنة الأخيرة مليون طن من القمح . وكذلك أمدتها بالمؤونة كل من بلجيكا وكندا وأستراليا مما حدا بحكومة باكستان إلى أن تعمل على تنفيذ مشروعات للرى بينها مشروع قناطر السند السفلى ؛ ومشروع منطقة ثال ، والمشروع الأول سيتم تنفيذه قريباً .

وبذا تزيد رقعة الأرض المنزرعة بما يقدر بمليونى فدان تنتج ٨٢٥,٠٠٠ طن من الحبوب والمشروع الآخر بالبنجاب ينتظر أن يروى ١,٥ مليون فدان ويغل ٢٥٨,٠٠٠ طن من الحبوب .

وهذه المشروعات لا يقتصر نفعها على مواجهة المجاعات بل التغلب على مشكلة تزايد السكان فمن المنتظر أن يبلغ سكان الباكستان الشرقية ٥٥ مليوناً فى سنة ١٩٦٠ ولو أن الباكستان من أعظم الأقطار التى تنتج ألياف الجوت والقطن إلا أنها إلى عهد قريب لم يكن لديها المصانع التى تقوم عليها وما ذلك إلا لأن أغلب المسلمين فى الهند كانت مهنتهم الزراعة أو العسكرية فما أن كان التقسيم حتى وجدت دولة الباكستان نفسها خالية

من الفنيين فى الصناعة ومن المصانع نفسها .

والصناعة ضرورة من ضرورات قيام الدولة فى العصر الحديث إذ الزراعة وحدها غير مأمونة العاقبة فى اقتصاد البلاد ومن أجل هذا أنشأت باكستان فى سنة ١٩٥٢ « اتحاد التقدم الصناعى الباكستانى » الذى عمد إلى إقامة مصانع للجوت تنتج الآن ٥٠ ألف طن فى العام وأخرى لغزل القطن بلغت ٦٢ مصنعاً سنة ١٩٥٤ وهى آخذة الآن بأسباب تصنيع البلاد .

وقد تكفل بتقدمها الزراعى والصناعى المشروع الذى أطلقت عليه « برنامج الست سنوات » ووضع موضع التنفيذ فى يوليو سنة ١٩٥١ لتنتهى منه فى يوليو سنة ١٩٥٧ م . ويتكلف ٢,٦٠٠ مليون روبية ، ورحبت حكومة باكستان عند قيامها برءوس الأموال الأجنبية لتستطيع النهوض بمستوى المعيشة فى البلاد ومنحتها تأميناً وتيسيراً ولكنها لم تقبل على باكستان فى بادئ الأمر للاستثمار لحالة التوتر التى كانت قائمة بين الهند وباكستان حول كشمير ولارتفاع ضريبة الدخل إذا قورنت بمثيلتها فى الهند وزحمة السكان فى العاصمة من غير توسع فى المنازل وما إلى ذلك ثم كان أن تدفقت المساعدات الأجنبية على باكستان بعد ارتباطها الوثيق بسياسة الغرب وهذه المساعدات إما مالية قد وافتها عن طريق دول الكومنولث البريطانى (كندا — أستراليا نيوزيلندا تحت مشروع كولمبو) أو عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية تحت برنامج « الأمن المتبادل » وإما فنية منحت عن طريق برامج ثلاثة الأمم المتحدة ووكالاتها الخاصة ،

والنقطة الرابعة ، والمعونة الفنية لمشروع كولومبو ومؤسسة « فورد » وتجرى الآن حكومة باكستان مفاوضات مع البنك الدولى وبنك الاستيراد والتصدير لحكومات الولايات المتحدة بشأن منحها قروضاً تستعين بها على التنمية الاقتصادية والانتعاش فى البلاد .

وقد صرح أحد وزراء المالية والاقتصاد فى حكومة باكستان بأن الحكومة يعوزها الفنيون أكثر مما يعوزها رأس المال وهذه الحاجة الملحة إلى الفنيين دفعت الحكومة إلى إيفاد بعثات من الباكستانيين للتدرب واكتساب الخبرة فى إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا واستعانت بمهندسين سويديين وأمريكيين وإنجليز وألمان لتستطيع الوفاء بالتزامها نحو التصنيع ، وباكستان تستعين الآن فى صناعاتها بالفحم الأبيض إلى أن تتقدم وسائل استخراج الزيت والفحم الأسود من أراضيها . وقد استطاعت أن تنجز الآن فى البنغال الشرقية محطة لتوليد كهرباء من نهر كرنافللى الذى تقع عليه مدينة « شيتا جونج » قوتها ١٦٠,٠٠٠ كيلووات بالكهرباء مصانع الجوت الجديدة .

وفى البنجاب أقامت مشروع « رسول » على قناة جيلوم العليا لتفيد منه فى الرى وقوة محطة هذا المشروع ٢٢,٠٠٠ كيلووات . وفى إقليم الحدود نشطت الحكومة فى إقامة مشروعاتها الحيوية لتكسب إلى جانبها سكان هذا الإقليم برفع مستوى معيشتهم وتشجيع بعض سكان المناطق المزدحمة فى البلاد إلى الهجرة إليه وتهيئة الوسائل لزيادة إنتاج المناجم وتوسيع الرقعة الزراعية ليستطيع الأهالى سد حاجتهم من الغذاء . فأقامت مشروع

« ملكاند » وقوته ١٠,٠٠٠ كيلووات ودرغاى وقوته ٢٠,٠٠٠ كيلووات وهى بصدد إنجاز مشروع « سدورسك » الذى سيتولد منه ما يقرب من ١٥٠,٠٠٠ كيلووات وعلى الرغم من المشروعات الإنشائية، وحداثة دولة « باكستان » فإن ميزانيتها كانت متوازنة دائماً كما يتضح من الجدول الآتى الذى يبين ميزانياتها فى الأعوام الستة الماضية مقدرة بملايين الروبيات .

السنة	الإيرادات	المصروفات	الفائض
٤٨ — ٤٩	٦٦٧,٦	٦٤٧	٢٠,٦
٤٩ — ٥٠	٨٨٥,٨	٨٥٣,٢	٣٢,٦
٥٠ — ٥١	١,٢٧٧,٢	١,٢٤٧,٥	٢٩,٧
٥١ — ٥٢	١,٤٤٩,٦	١,٤٤١,٥	٨,١
٥٢ — ٥٣	١,٢٨٥,٨	١,٢٨٠,٢	٥,٦
٥٣ — ٥٤	١,٠٧٩,٢	١,٠٧٨,٣	٠,٩
٥٤ — ٥٥	١,١١٤,٧	١,١١٣,٧	١

وكان الميزان التجارى أيضاً فى صالحها .

ففى ٤٩ — ٥٠ م . بلغت قيمة الصادرات ٨٩,٣١ والواردات ٨٤,٦١ وكان العميل الأول لها المملكة المتحدة إذ بلغت الصادرات إليها ١٨,٣٨ والواردات ٢٨,٥٦ ثم الولايات المتحدة الأمريكية (الصادرات ١١,٢٣ والواردات ١١,٠١) وفرنسا العميل الثالث (الصادرات ١٠,٠٨ والواردات ٦٢) فهنج كنج (الصادرات ٩,٧٦ والواردات ٤٨) ثم الاتحاد السوفيتى

فإيطاليا فاليابان فألمانيا ، أما الهند فكان التعامل معها لا يزال متوقفاً لعدم الاتفاق على قيمة عملتيهما بالنسبة إلى الأخرى .

فإذا كانت سنة ٥٣ — ٥٤ م . وجدنا قيمة الصادرات على الحساب الخاص خلال الشهور التسعة الأولى (يوليو — مارس) مليون روبية والواردات ٥٥,١ مليون روبية .

ولعل هذا الفائض راجع إلى تحسن أسعار القطن والجوت فى الأسواق العالمية بالإضافة إلى القيود المفروضة على الواردات فلا تسمح إلا باستيراد السلع الضرورية وكان ٧٠٪ منها آلات وعدداً للانتفاع بها فى مشروعاتها الإنتاجية أما الباقى فسلع للاستهلاك .

وهى سياسة لا شك قويمة تنتج أطيب الثمار .

الهند و باكستان

عند ما خرجت باكستان إلى عالم الوجود فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٧ قال زعيمها ومؤسسها القائد الأعظم محمد على جناح « إن باكستان تنشد صداقة جاراتها وتعمل على أن يسود السلام بين الشعبين » . وردد الزعيم الكبير جواهر لال نهرو عبارات الود والتمنيات الطيبة لشعب الباكستان ولكن الظروف التى ولدت فيها باكستان ، وتداخل المصالح وتعارضها بين الدولتين كانت من الخطورة بمكان كبير .

والواقع أن أولى الأمر فى كلا البلدين سعوا سعيهم للتغلب على ما كان ينشأ من خلاف كاد يؤدى إلى نشوب الحرب .

ومن الأمور الحادة التى هددت العلاقات بين الهند وباكستان قيام حرب اقتصادية بينهما أشرفت على شل حركة التبادل التجارى بين الدولتين المتجاورتين ، فقد امتنعت الهند عن شراء الحبوب والقطن من باكستان ، وامتنعت باكستان عن تموين الهند بالجوت ثم لجأت الهند إلى الانتقام بأن امتنعت عن تصدير الفحم إلى باكستان .

وكان من دواعى هذه الحرب الاقتصادية العنيفة امتناع الحكومة الهندية عن إقرار سعر الروبية الباكستانية الذى وضعته الحكومة مقدراً بالدولار الأمريكى إذ اختلفت الدولتان فى آرائهما المالية ؛ فباكستان

رأت ألا تخفض سعر عملتها بالقياس إلى الدولار الأمريكى ومن ثم بالقياس إلى العملة الأخرى ؛ أما الهند فرأت تخفيض قيمة عملتها تبعاً لتخفيض سعر الجنيه الإسترليني فكان من نتيجة ذلك أن أصبح سعر الروبية الهندية ١٤٤ روبية لكل ١٠٠ روبية باكستانية .

وزاد الحرب الاقتصادية بين البلدين خطورة أن قررت حكومة الهند فى المدة الأخيرة وقف تصدير القمح إلى باكستان وأعلن وزير التجارة فيها أن السبب المباشر لهذا الإجراء هو الانتقام من حكومة باكستان لأنها منعت تصدير الجوت إلى الهند ، مع شدة حاجتها إليه ؛ لأن أكثر مصانع الجوت تقع فى كلكتا وما جاورها ، وهى مصانع كثيرة تستخدم من العمال عدداً يزيد على المليونين من السكان ، فإذا تعطلت هذه المعامل عن العمل ، انقطعت موارد رزق العمال وأرزاق أسرهم التى يعولونها . .

ومشكلة القطن لا تقل خطورة عن مشكلة الجوت ، إذ بينما ينتج القطن بكميات كبيرة فى باكستان ، لا تنتج الهند منه إلا كميات قليلة لا تكاد تفى بما تحتاج إليه مصانع النسيج فيها ، فهى فى أشد الحاجة إلى استيراد القطن من جاراتها ، ولا سيا أن قطن باكستان من النوع الطويل التيلة الذى تفضله مصانع الهند فى صناعة المنسوجات .

والواقع أن الحرب الاقتصادية التى دارت بين الدولتين عقب التقسيم كانت أبلغ أثراً على الهند منها على باكستان وليس ذلك من الناحية الاقتصادية فحسب ، بل من الناحية السياسية أيضاً ، لأن إقفال المصانع أبوابها يؤدى إلى قيام حركات التذمر بين العمال وعندئذ تجد الشيوعية

منفذاً لنشر مبادئها بين المتعطلين والساخطين .

أما فيما يتعلق بباكستان ؛ فإنها لم تتأثر بهذه الحرب الاقتصادية كثيراً ، لأنها تستطيع أن تجد لها أسواقاً عديدة أخرى لحاصلاتها الزراعية ، وهى الحبوب والجوت والقطن ، إذ ليست الهند هى السوق الوحيدة لحاصلات باكستان ، بل هناك اليابان وأوربا الشرقية وروسيا وغيرها .

والباكستان لا تعول كثيراً على الهند فى استيراد ما تحتاج إليه من سلع وبضائع ؛ فأهم ما تصدره الهند إلى باكستان هو الفحم والحديد والأنسجة القطنية ومع ذلك فقد عمدت باكستان إلى الاستغناء عن معظم صادرات الهند إليها ، وعندما قررت حكومة الهند سنة ١٩٤٩ ، قطع تموين الفحم ، أقدمت باكستان على شراء كميات منه من بريطانيا وبولندة لذلك رأت حكومة الهند أن تسعى فى وقف الحرب الاقتصادية بين البلدين .

والواقع أن شبه القارة الهندية قد شهدت فى الأعوام الثلاثة التى أعقبت تقسيم الهند نزاعاً مستمراً بين الفريقين وشكاً وريبة متبادلين ، وهجرة مستمرة بين السكان فى الدولتين ؛ ويرجع ذلك كله إلى أربع مشكلات رئيسية .

أولها مشكلة كشمير وسنفصل الكلام عنها فيما بعد ، وثانيها مشكلة التصرف فى الممتلكات التى خلفها السكان الهندوكيون والسيخ والمسلمون ، وثالثها مشكلة توزيع مياه الرى فى البنجاب ؛ أما المشكلة الرابعة فهى المشكلة التى أشرنا إليها ، وهى قيام الهند فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ بتخفيض قيمة الروبية الهندية بالنسبة للدولار على عكس باكستان التى احتفظت بقيمة الروبية الباكستانية مما أدى — كما ذكرنا — إلى توقف التبادل

التجارى بين البلدين .

وقد كانت هذه المشاكل الأربع كافية لاطراد سوء العلاقات بين الهند وباكستان ، فقد انقلب العداء والحقد الطائفى إلى اضطرابات عنيفة فى إقليم البنغال الذى اقتسمته الدولتان ثم امتدت الاضطرابات إلى إقليم أسام فى الهند ، ووقعت مصادمات طائفية بين المسلمين والهندوكيين فى ولاية الإقليم الشمالى وأخذت أفواج اللاجئين تتدفق مجتازة حدود البلدين بمعدل ٢٤ ألف نسمة يومياً فى الاتجاهين ، بل بلغ السخط ببعض الغلاة فى الهند أن كانوا يطالبون الحكومة الهندية بإعلان الحرب على باكستان .

وطالب الحزب الاشتراكى الهندى باتخاذ « تدابير بوليسية » ضد باكستان كما فعلت الهند فى حيدر أباد وصرح النائب الاشتراكى « جايابراكاش » فى مؤتمر صحفى « بأنه يجدر بالهند أن تتدخل فى شرق البنغال تدخلاً مسلحاً لحماية الأقليات الهندية المقيمة» وقال « إن ذلك التدخل المسلح ، رغم مخالفته للعرف الدولى فإنه لا يعد إعلان حرب على باكستان ، ولكنه وسيلة عملية لحماية الأقليات ، ما دامت الباكستان ليست قادرة على حمايتها » على أن رئيسى الدولتين — الهند وباكستان — تذرعا بالحكمة والصبر ، وأخذ كل منهما يعمل من جانبه على اجتياز الأزمة ، وناشد الرئيس نهرو الشعب الهندى « التذرع بالشجاعة والتحكم فى عواطفه رغم كل ما يتعرض له من استفزاز » وأضاف إلى ذلك قوله « إن الهند دولة علمانية لا ينبغى اضطهاد الأقليات فيها[1] » .

(١) من خطبة له فى قرية بونجاون مارس ١٩٥٣ .

ولم يأل الرئيسان جواهر لال نهرو ، ولياقت على خان جهداً فى سبيل حل الأزمة ، فاجتمعا عدة مرات بدأت فى ٢ إبريل ، وعرضا فيها لجميع المشكلات المعلقة بين الهند وباكستان وعالجا كل شأن من شئونها حتى استطاعا أن يصلا إلى اتفاق نستطيع من خلال بنوده أن نتفهم أصول الخلاف بين الدولتين وفيما يلى أهمها :

الشئون العامة :

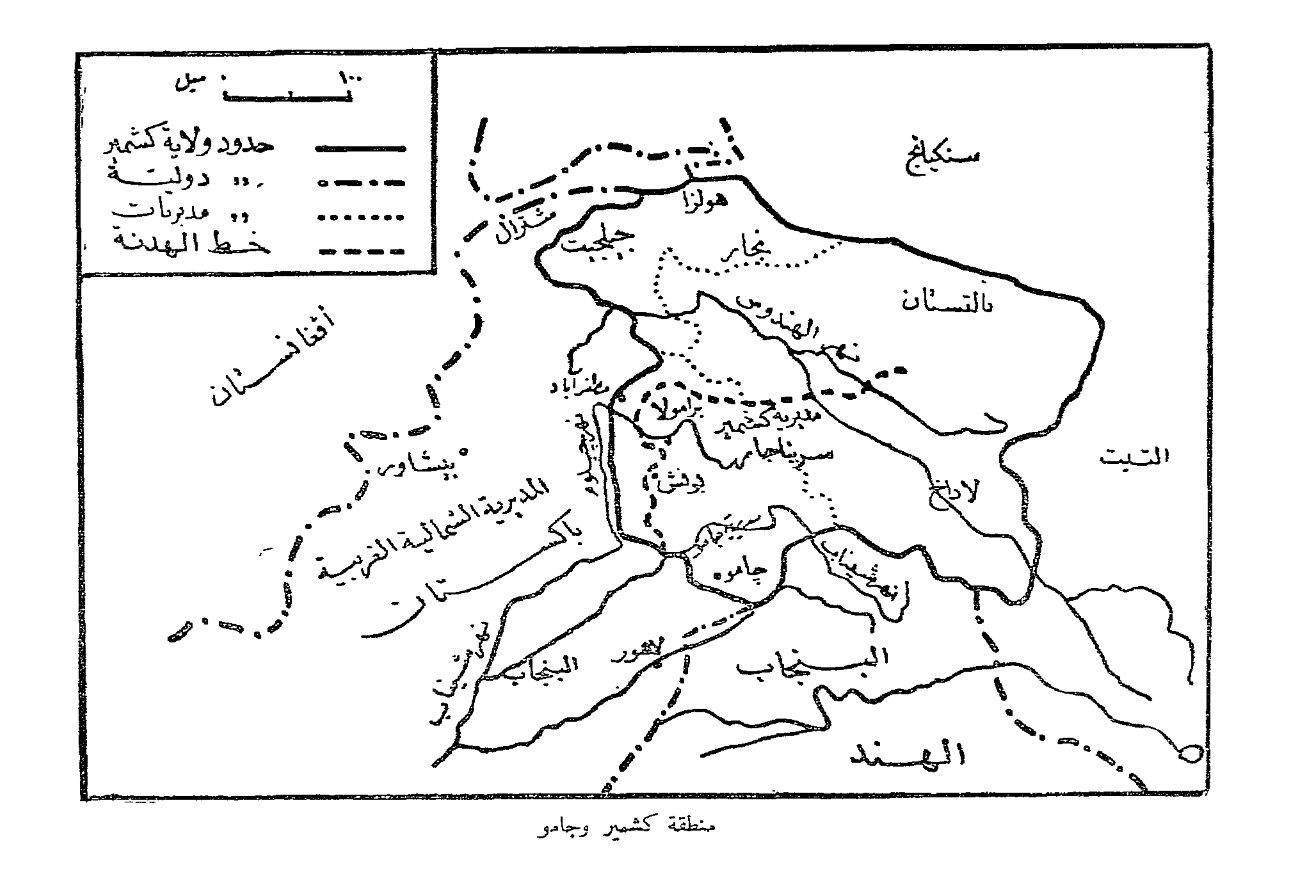
أولا : تضمن كل من حكومتى الهند وباكستان صيانة أرواح الأقليات وحقوقها الأساسية .

ثانياً : مساواتها التامة بالأغلبية وحماية ممتلكاتها وشرفها وثقافتها وضمان حرية الكلام وحرية العبادة لهم وتكافؤ الفرص .

ثالثاً : الإقرار بأن ولاء الأقليات يكون للدولة التى ينضوون تحت لوائها ولهذا فعليهم أن يلجأوا إلى حكومتهم لإزالة ما قد يصيبهم من حيف .

رابعاً : إنزال العقوبة بمن يثير الاضطرابات ، وفرض الغرامات الجماعية ، ومنع نشر الأخبار الضارة التى قد تثير الضغائن بين الطوائف أو بث الدعاية ضد سلامة أية من الدولتين أو حضهما على دخول الحرب ، وعدم الاعتراف بتغيير الأديان نتيجة للإكراه ، واسترداد من خطفن من نساء الطائفتين .

أما البنود الخاصة : فتتناول شئون البنغال بقسميه الشرقى والغربى وأسام وتريبورا حيث وقعت الاضطرابات الطائفية أخيراً وأهم تلك البنود :



منطقة كشمير وجامو

١ ـ أن تنتدب كل من باكستان والهند وزيراً ليعمل على تهدئة الاضطرابات ، ورد الأمن إلى نصابه فى المناطق التى تشتعل فيها الاضطرابات .

٢ ـ أن يعين وزير للأقليات فى كل من وزارتى البنغال الشرقية والغربية .

٣ ـ تعيين لجنتين للأقليات على أن يكون فيها ممثل للأكثرية وآخر للأقلية وذلك لتنفيذ الاتفاقية وإبداء المشورة فيما ينبغى عمله .

٤ ـ تنفيذ التوصيات التى يتقدم بها وزراء الحكومتين المركزيتين وإذا جد خلاف يعرض الأمر على رئيس الوزراء للبت فيه .

٥ ـ حرية انتقال المهاجرين من مكان إلى آخر وتقديم التسهيلات فى دوائر الجمارك .

٦ ـ إقرار اللاجئين على بيع ممتلكاتهم العقارية ، وتعيين لجان خاصة لإدارة ممتلكات المهاجرين .

٧ ـ تأليف لجنة تحقيق للبحث فى مدى الاضطرابات التى حدثت أخيراً ووسائل الحيلولة دون وقوعها فى المستقبل ؛ ومنذ أن تم توقيع هذه الاتفاقية هدأت العاصفة ، وعاد كثير من المسلمين والهندوكيين إلى مواطنهم وعلى الرغم من أن الرئيسين لم يصلا إلى قرارات حاسمة بشأن المشاكل الأربع الرئيسية وعلى رأسها مشكلة كشمير غير أن الاتفاقية قد حسنت الجو وخففت حدة التوتر بين الفريقين ، وقد كان قيام دولة باكستان على غير رغبة من الشعب الهندى الذى ركز أمله فى أن يعيش كلاً مستقلا ؛ فغاندى الزعيم الروحى لهذا الشعب لم يعترف بالتقسيم ولم يره حلا صحيحاً للمشكلة بين الهندوس والمسلمين بل كان يرى أن المحبة

وصفاء النفوس والتجرد من الأنانية هى وحدها التى تحل المشكلة ولا شىء غيرها ؛ وأن الأحداث التى تلت التقسيم وما نشب بين الدولتين من نزاع حاد قد أيدت صحة رأيه، واستقامة تفكيره ؛ فالهند ما زالت إلى اليوم — كما رأينا فيما سبق — على خلاف مع دولة باكستان ؛ وأقوى برهان عليه النزاع القائم حول منطقة « كشمير وجامو » .

ولنبسط وجهة نظر المتنازعين فى شىء من الإسهاب والتفصيل حتى يمكن أن نتفهم المشكلة على حقيقتها ؛ ونكون لنا رأياً فيها فكما يقول المناطقة « الحكم على الشىء فرع عن تصوره » .

كان هناك بعد التقسيم عدد من الولايات أو الإمارات الهندية المستقلة التى ترتبط بالتاج البريطانى مباشرة ، وعند ما صدر قانون استقلال الهند نص فيه على أن هذه الولايات حرة فى أن تظل مستقلة أو أن تختار الانضمام إلى إحدى الدولتين الجديدتين ونصح اللورد مونتباتن حكام تلك الولايات الهندية التى يبلغ عددها مائة وخمسة وستين أن يتدبروا أمرهم وينتهوا إلى إقرار الانضمام إلى إحدى الدولتين قبل أن يحل موعد انتقال السلطة مراعين فى تصرفهم موقع ولايتهم ورغائب شعوبهم ، وقد سبق أن ذكرنا أن منطقة « كشمير وجامو » لم تستطع الإفصاح عن رأيها فى صراحة لتعقيد الموقف فيها فإن ٨٠٪ من سكانها مسلمون والباقين من الهندوس والسيخ .

وعلى الرغم من الأكثرية المسلمة فيها فإن حاكمها مهراجا هندى ، هذا الموقف يجعل الهندوس والسيخ والمهراجا فى جانب يعمل على الانضمام إلى الهند ، والمسلمين فى جانب آخر يعمل على مقاومة المهراجا ومؤيدى

سلطانه ، ويسعى جاهداً إلى تقويض حكمه ليستطيع التعبير فى حرية عن رغبته فى الانضمام إلى أمة باكستان وقد تولى المهراجا الحالى (هارى سنغ) الحكم فى سنة ١٩٢٥ ومنذ أن تولى الحكم كرهه المسلمون لأن حكمه ظل كحكم أسلافه أوتوقراطياً مستبداً أثار السكان وأحفظهم على حكمه الذى تستبد فيه الأقلية بالأغلبية فى الوقت الذى يعتقد المسلمون أن كشمير من حيث سكانها وظروفها الجغرافية جزءاً متمماً للدولة الإسلامية وقد كانت كشمير مقاطعة مسلمة يحكمها أمراء مسلمون قرابة خمسمائة عام منذ أن فتحها الشاه أمير سنة ١٣٣٩ إلى أن استولى عليها السيخ فى سنة ١٨١٩ م بقيادة الراجا « رانجيت سيخ » حاكم البنجاب فى ذلك الوقت ثم انتقل الحكم إلى أسرة جولا سنغ الهندوسية سنة ١٨٤٦ فى ظل التاج البريطانى ، وقد كان أهل كشمير وأغلبهم من المسلمين كما قدمنا يعتقدون أن الوضع الطبيعى لبلادهم هو انضمامهم إلى باكستان وخاصة بعد أن نادى زعماء الهند بوجوب الرجوع لإرادة الشعوب فى الولايات دون حكامها ؛ وعلى هذا الأساس تصرفت الهند نفسها فى ضم الولايات التى تقوم فيها أغلبية هندوكية كما حدث مع حيدر أباد وقد حاول نظام حيد أباد أن يسلك سبيل الحياد بين دولتى الهند وباكستان وأن يحافظ على استقلاله ، ولكن الهند أبت عليه هذا الحق فاجتاحت إمارته بحجة أن أغلبية سكانها من الهنود ، وطرح الأمر بعد ذلك على مجلس الأمن .

ظن المسلمون فى كشمير أن ما اعتقدته الهند من حقها فى ضم الولايات التى تعيش فيها أغلبية هندوكية سوف يطبق من جانب باكستان

على الولايات التى تعيش فيها أغلبية مسلمة إلا أنه كان من الطبيعى أن المهراجا يفضل أن يلوذ بالهند على أن تنضم إمارته إلى دولة إسلامية ؛ وهو يعلم أن أغلبية شعبه ساخطة على حكمه مستبشرة بما أذاعه اللورد مونتباتن من « حق شعوب الولايات فى تقرير مصيرها » . كان من الطبيعى إذن أن يثور المسلمون وأن يروا فى التقسيم بشير الخلاص والتحرر من قيود الاستعباد وكان من الطبيعى كذلك أن يتلكأ المهراجا فى الإفصاح عن نياته باختيار أحد طرفى النزاع حتى لا يثور عليه الكثرة من السكان وقد فطن المسلمون لما يدبر لهم فى الخفاء فأعلنوا الثورة عليه فى مقاطعة بونش وهى جزء كبير من كشمير الغربية متاخم لحدود باكستان وكونوا « حكومة كشمير الحرة » تحت رئاسة السردار محمد إبراهيم التى استطاعت طرد قوات الولاية .

وكان رد المهراجا على هذه الحكومة أن اتخذ من جانبه إجراء مماثلا فأمر قواته بطرد آلاف المسلمين من مقاطعة جامو إلى غرب البنجاب حتى تعرض كثير منهم فى أثناء الهجرة للتذبيح والتقتيل من عصابات السيخ المسلحة .

وفى ١٤ أكتوبر ترامت الأخبار إلى مسامع جناح الحاكم العام لباكستان بأن خمسة آلاف مسلحين من رجال قبائل منطقة الحدود الشمالية الغربية وأفغانستان قد عبروا حدود كشمير للأخذ بناصر إخوانهم فى ساعة العسرة .

وبعد يومين أعلن المهراجا رغبته فى الانضمام إلى الهند وطلب النجدة من الجيش الهندى .

وفى ٢٦ أكتوبر طار جناح إلى « لاهور » ليكون على مقربة من

كشمير ويرقب عن كثب تطورات الموقف فيها .

وتكهرب الجو وظهرت بوادر القلق والإشفاق من المصير الرهيب فقد دخل الجيش الهندى كشمير وروعت البلاد بانتقام كريه وعزم جناح على أن يقتحم بقواته حدود المقاطعة ليحمى المسلمين ، ولكن الفيلد مارشال سير كلود أوكنلك Sir Claude Auchinleck أوضح له خطورة ما هو مقدم عليه وذكره بأن دخول القوات الهندية كشمير لا غبار عليه بعد أن قرر المهراجا الانضمام إلى الهند وحذره فى الوقت نفسه بأنه إذا تقابل الجيشان فإنه سيضطر إلى سحب جميع الضباط الإنجليز من القوات الهندية والباكستانية على السواء؛ وكان أن صرف النظر عن تحرك الجيش الباكستانى واكتفى بإمداد الرجال الموالين لحكومة باكستان بالسلاح والعتاد فى الخفاء .

وأمام إلحاح الرأى العام الباكستانى فى دخول القوات النظامية المسلحة حدود كشمير لم يسع جناح ولياقت على خان إلا الاقتراح على الهند إيقاف القتال وإصدار بلاغ مشترك من الحاكمين العامين للحكومتين ينوه بإجراء استفتاء تحت إشراف الحكومتين ، ولكن حكومة الهند رأت أن كشمير أصبحت جزءاً لا يتجزأ من بلادها وليست من حق باكستان فى شيء فإذا أجرى استفتاء فالهند هى التى تقوم به .

وفى يناير سنة ١٩٤٨ رفعت الهند الأمر إلى مجلس الأمن تشكو من تشجيع الباكستان رجال القبائل على إثارة الاضطراب والفوضى فى بلادها .

وفى أبريل ارتضى الفريقان حلا للمشكلة؛ وذلك بأن تسحب الباكستان

قواتها الوطنية ورجال قبائلها من كشمير وتسرح الهند قواتها فيها ؛ على أن يجرى الاستفتاء تحت إشراف رئيس تعينه الأمم المتحدة وتوافق عليه حكومة كشمير وجامو .

ثم أوفدت بعثة من خمسة أعضاء إلى كشمير لوضع هذا الحل موضع التنفيذ وما أن وصلت هذه البعثة إلى الهند حتى وجدت الأحوال تتطور فيها من سيئ إلى أسوأ ، فقد استطاعت القوات الهندية إحراز نصر جزئى على قوات حكومة كشمير الحرة مما أثار مخاوف باكستان من أن يندفع إليها مليون لاجئ فتفقد بذلك حقها فى الولاية وسيطرتها على منابع الأنهار فيها ورأت نفسها مضطرة إلى أن تدفع بقواتها النظامية إلى منطقة كشمير لتوقف زحف الجيش الهندى وتحول بينه وبين الاستيلاء على مراكز أخرى حصينة .

وظل القتال دائراً بين الجيشين حتى استطاعت البعثة فى يناير سنة ١٩٤٩ م إقناع الفريقين بالموافقة على وقف إطلاق النار وتحديد خط الهدنة وانسحاب الجيشين من كشمير على أن يصرف الأمور فى جامو ومنطقة كشمير المحتلة بالقوات الهندية حكومة الشيخ عبد الله[1] أما منطقة حكومة كشمير الحرة فتحكم بإدارة وطنية تحت إشراف البعثة .

وقبل إجراء الاستفتاء ، تقوم البعثة بالحل النهائى لقوات كشمير الحرة

---

(١) الشيخ عبد الله كان عضواً فى الرابطة الإسلامية سنة ١٩٣٨ ثم كوّن فيما بعد الحزب الوطنى على غرار المؤتمر الوطنى العام ، وقد كان من أهدافه الاستقلال عن الهند مما أدى إلى القبض عليه وإقالة حكومته وإسنادها إلى باكشى غلام محمد الذى أعلن عن عزم حكومته على الانضمام إلى الهند وقد أفرج أخيراً عن الشيخ عبد الله بعد أن رجع عن رأيه وساير جمهورية الهند .

والقوات الهندية والوطنية بالتشاور مع السلطات المحلية وحكومة الهند .

وفى خريف سنة ١٩٤٩ م رحل رجال القبائل المسلمون من كشمير وعلى الرغم من ذلك فلم تصل الحكومتان إلى اتفاق فيما بينهما بشأن تفاصيل انسحاب القوات النظامية وظل الجيشان يواجه بعضهما بعضاً ولا يفصل بينهما غير خط الهدنة الذى يشرف عليه مراقبو الأمم المتحدة .

وفى الجنوب والشرق من الولاية تقوم حكومة الشيخ عبد الله بتصريف الأمور باسم المهراجا وكجزء من جمهورية الهند ؛ أما فى الغرب فتدير المنطقة حكومة كشمير الحرة ومعظم الجزء الشمالى من منطقة « لاخ » يسيطر عليه نائب سياسى باكستانى وتحتل الهند « كارجل » و « له » .

ولما اشتدت الأزمة اختار مجلس الأمن الجنرال ماكنوتن Mc Naughton (مندوب كندا فى المجلس) فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ ليكون وسيطاً بين الطرفين المتنازعين وبعد مباحثات طويلة أشار الوسيط بتخفيض القوات المسلحة المرابطة على جانبى خط القتال فتنسحب القوات الباكستانية وتخفض قوات كشمير الحرة وفى الوقت نفسه تخفض القوات الهندية وقوات المهراجا والشيخ عبد الله .

على أن الهند رفضت المقترحات التى تقدم بها الوسيط ماكنوتن وطلبت أن يعهد إليها بالدفاع عن المناطق الشمالية من البلاد فى الوقت الذى تحتل فيه المناطق الجنوبية .

وفى ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ عاد مجلس الأمن فقرر تعيين السير « أوين ديكسون » الاسترالى ممثلاً لهيئة الأمم للإشراف على برنامج نزع

السلاح وفقاً لمقترحات الجنرال ماكنوتن وذلك تمهيداً لإجراء الاستفتاء فى كشمير وعادت الهند فرفضت برنامج نزع السلاح الذى يمهد لإجراء استفتاء حر بعيد عن الجو العسكرى الإرهابى .

وبعد عام آخر وافق مجلس الأمن على قرار يقضى بالموافقة على مشروع إنجليزى أمريكى يتضمن تعيين مندوب جديد للأمم المتحدة هو الدكتور جراهام يعمل على إنهاء النزاع بين الهند وباكستان على كشمير وعقد هدنة أقوى تمهيداً لإجراء استفتاء فى كشمير .

ولم ينجح الوسيط الثالث على الرغم من الجهود التى بذلها للوصول إلى حل يرضى الفريقين لأن كل فريق يصر على رأيه ، ولأن الهند لا تريد أن تتخلى عن كشمير مهما تكن رغبات أهلها ، معتمدة فى ذلك على رغبة حاكم كشمير ، وتحمس رئيس وزرائها الشيخ عبدالله حينئذ — للانضمام إلى الهند بل إن الحكومة الهندية فى دفاعها عن موقفها كانت تستشهد بما صرح به الشيخ عبد الله ذات يوم عند ما قال « إن زعماء الباكستان يقررون أن تقسيم الهند قد حدث على أسس طائفية وأن كشمير بها أغلبية مسلمة ولهذا يجب أن تنضم إلى باكستان وليس إلى الهند ولكن الهند لم تقسم على أسس طائفية بل على أسس المثل السياسية ولو كان التقسيم على أسس طائفية لما كان للأربعين مليون مسلم الذين تضمهم الهند مجال للبقاء فيها ومع ذلك فإن العالم يدرك أن مسلمى الهند قد كفلت لهم فى ظل دستورها الديموقراطى نفس الحقوق التى يكفلها لسائر المواطنين الهنود » ويحاول الشيخ عبد الله أن يبرر مسلكه فيقول « إننا نعتقد أن كشمير ليست

للمسلمين فقط ولكنها من حق كل إنسان يعيش فيها سواء أكان من الهندوس أو من المسلمين ؛ وهذه هى مجموعة المصالح المشتركة والتماثل فى التقاليد بين سكان كشمير وسكان الهند، ونحن نؤمن بالديمقراطية التى تقوم الهند ببنائها » .

هذا هو منطق الشيخ عبد الله الذى كان رئيساً لحكومة كشمير الموالية للهند ، وهو منطق تتمسك به حكومة الهند وتزيد عليه ناحية أخرى هى الناحية الاقتصادية ، فهى تقول « إن البواعث التى تدعو إلى ضم كشمير إلى الهند كثيرة وتدل الأرقام الأخيرة على أن ثلثى محصول الخشب الذى تصدره كشمير يباع إلى الهند والثلث فقط يباع إلى الباكستان ؛ والهند هى السوق الرئيسى لمحصول الفواكه وغيرها مما تنتجه كشمير ، ولا تأخذ الباكستان من صادرات كشمير سوى الخمس، ولا تمد كشمير إلا بأقل من الخمس من وارداتها وأما باقى تجارة كشمير فتجرى مع الهند[١] .

أما وقد بينا وجهة نظر حكومة الهند والرئيس الموالى لها فى كشمير فيجدر بنا أن نعرض لوجهة نظر السردار محمد إبراهيم خان رئيس وزراء حكومة أزاد كشمير (كشمير الحرة) لأنه يمثل آراء الأغلبية المسلمة هناك ، فقد ذكر فى مؤتمر عقده فى فندق « سميراميس » بالقاهرة « أن حكومة أزاد كشمير هى الحكومة الوطنية الشعبية فى البلاد وأنها تقف من الخلاف القائم بين الهند و باكستان موقفاً تحدده رغبة الشعب الكشميرى نفسه . فإذا شاء أن يبقى مستقلاً عن كل من الهند و باكستان احترمنا

(١) عن بيان لمكتب الاستعلامات بالسفارة الهندية بالقاهرة.

رغبته ، وإذا شاء الانضمام إلى إحداهما احترمنا أيضاً مشيئته بشرط أن يكون إعرابه عن رغبته فى جو من الحرية والحيدة بدون ضغط من أى جانب »

ومضى يقول « إن حكومة الهند تضع العراقيل أمام كل وسيلة لحل هذه المشكلة أملاً فى إطالة أمدها حتى يستولى الملل على سكان المنطقة التى تحتلها الهند بسبب ما يعانون من فقر وضيق ، مما قد يرغمهم على قبول الاحتلال الهندى لهم تخلصاً من تلك الحالة العسيرة . إن ولايتى كشمير وجامو لا تتصلان بالهند جغرافياً إلا من ناحية منطقة كاتوا الضيقة وهى منطقة جبلية ليست بها ممرات أو طرق مما يجعل هذا الاتصال اسمياً أكثر منه فعلياً ولا أدل على ذلك من أن الهند حتى الآن لا تتصل بكشمير وجامو إلا بالطائرات فى أغلب الأحيان نظراً لصعوبة الاتصال البرى بينهما وهذا بخلاف الحال مع الباكستان فإن هاتين الولايتين متصلتان اتصالاً طبيعياً وهما وأراضيهما وسهولهما وفضلاً عن ذلك فإننا إذا تركنا مسألة أن أغلبية السكان فيهما من المسلمين نجد أن خمسين فى المائة من اقتصاديات هاتين الولايتين يتم عن طريق تعاملهما مع الباكستان ولا سيما فى تجارة أخشاب الغابات وعملية التصدير تتم عن طريق الأنهار التى تربط الولايتين بالباكستان » .

واستطرد السردار محمد إبراهيم قائلا « إن المهراجا هارى سنغ حاكم الولاية كان يستأثر بإيراداتها فينفق على شخصه ٣٠٪ من تلك الإيرادات و ٥٠٪ على قواته وحرسه الخاص ، ولا يترك للإدارة الحكومية ومشروعات الإصلاح والتعليم غير عشرين فى المائة فقط من تلك الإيرادات » .

ذلك هو رأى كشمير الحرة فى المشكلة التى تتعلق بحياة كشمير ومستقبلها .

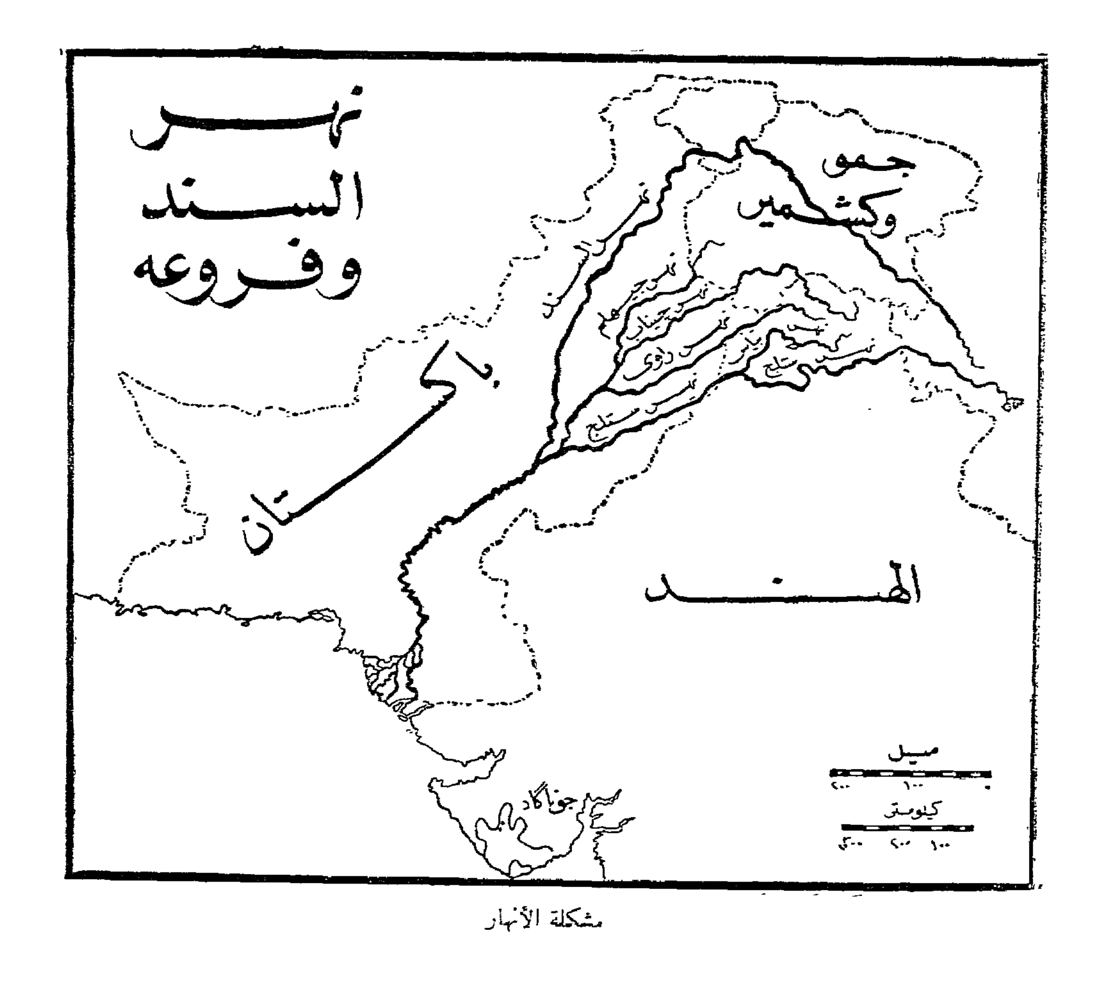
وليس هناك من حل لهذه المشكلة المزمنة إلا إجراء استفتاء حر شامل ، ومن الغريب أن الحكومتين توافقتان على هذا الحل إلا أن الخلاف قائم على الظروف التى يجرى الاستفتاء فى ظلها .

لقد أثيرت فكرة حياد هذه المنطقة وهى فكرة وجيهة إلا أن الذى يضعفها الاحتكاك الذى ينشب دائماً فيها بين غلاة الوطنيين من الجبهتين .

وتلمح صحافة الهند أحياناً إلى تقسيم المنطقة كحل للخلاف ، وهو حل له وزنه وتقديره إذا ما اتبع فيه طريقة تقسيم البنغال والبنجاب أى أن الجهة التى للمسلمين فيها أغلبية تضم إلى باكستان والأخرى إلى الهند وإن كانت باكستان ترفض هذا الحل الذى يفقدها السيطرة على نهر شيناب بالنسبة إليها .

وكلما امتد الزمن بهذه المشكلة ازدادت تعقيداً وأضحت أكثر استعصاء ؛ ففى الفترة التى كانت المحادثات فيها جارية بين باكستان والولايات المتحدة لتوقيع اتفاقية المساعدة العسكرية الأمريكية أصدر رئيس جمهورية الهند مرسوماً بتوسيع سلطات الدستور الهندى ليشمل كشمير المحتلة ويجعل منها جزءاً من الهند ويعتبر رعاياها كالهنود سواء بسواء .

وقد فوض المرسوم الجمعية التأسيسية فى كشمير المحتلة سلطة سن القوانين لحماية مصالح المقيمين الدائمين فيها بالنسبة لممتلكاتهم غير المنقولة والالتحاق بخدمة الحكومة كما أصبح من سلطة الجمعية التأسيسية فرض القيود على حرية الرأى والخطابة وتشكيل الجمعيات وحرية التنقل



مشكلة الأنهار

داخل الإمارة لضمان الأمن فيها وهذه السلطات للجمعية التأسيسية تمارسها مدة خمسة أعوام من بدء العمل بهذا المرسوم .

وستظل هذه المشكلة العامل الأول فيما يسود العلاقات الباكستانية الهندية من توتر كما صرح بذلك السيد محمد على رئيس وزراء باكستان عقب تكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة فى نوفمبر الماضى بعد حل الجمعية التأسيسية .

والمشكلة الأخرى التى تعكر صفو العلاقات بين الهند وباكستان هى مشكلة مياه الأنهار ؛ فالتقسيم الذى قامت على أساسه دولة باكستان شطر البنجاب شطرين البنجاب الشرقية وتتبع الهند والبنجاب الغربية وتضم إلى باكستان ، وقد أدى هذا التقسيم إلى أن منابع أنهار « الراوى والستلج والبياس» تقع فى الهند ومصابّها فى الباكستان .

فالهند تريد أن تتوسع فى استصلاح أراضى البنجاب الشرقية بحجة أن عدداً كبيراً من اللاجئين إليها من البنجاب الغربية لا مورد لهم فيها فمن حقها أن تؤمن معيشتهم وتضمن لهم مصادر أرزاقهم .

والباكستان ترى أن يظل الحال على ما هو عليه قبل التقسيم ، وأن تأخذ كل من الهند وباكستان نصيبها المقرر من هذه المياه التى يفيد منها أهل البنجاب الغربية .

وقد تطور هذا النزاع بإقدام الهند على قطع الماء فجأة عن « لاهور » عدة أسابيع فى أبريل سنة ١٩٤٨ م ومع أنها عادت إلى مدها به فى ٣٠ من الشهر المذكور إلا أن هذا الإجراء كان له أثر سيىء فى نفوس

الباكستانيين ، بل كان له دويه فى العالم أجمع .

ثم جرت محادثات بين الحكومتين اتفق فيها الطرفان فى ٤ مايو سنة ١٩٤٨ على ألا تقدم الهند على قطع الماء فجأة عن باكستان ، وأن تدور مباحثات بين الفنيين فى الحكومتين على أساس الاتفاق على القدر الذى يمكن الهند من استصلاح بعض أراضيها البور .

ولكن المباحثات لم تنته إلى نتيجة ما ، ورفعت باكستان شكواها إلى محكمة العدل الدولية لتقوم بفض هذا النزاع الذى طال أمده ويعتبر حيوياً بالنسبة لجمهرة من سكانها .

ولعل الذى يسيطر على العلاقات القائمة بين الدولتين الشقيقتين انعدام روح الثقة بينهما وخشية كل منهما الأخرى ؛ فمع أنهما دولتان متجاورتان تقاسمتا زماناً طويلا فى السراء والضراء ، ويكاد يطبعهما طابع واحد إلا أن التاريخ الحافل بالمآسى والمذابح لا يزال يعمل عمله الباطن فى توجيه العلاقات بينهما توجيهاً متعارضاً نرجو أن يلتقى فى القريب العاجل .

وقد وافتنا الأخبار أخيراً بصدور بلاغ مشترك من الحكومتين جاء فيه أنهما توصلتا إلى اتفاق لحل بعض المشكلات ولم يشر البلاغ إليها ، وإن يكن من المعروف أنها تشتمل على تسوية مشكلات اللاجئين واختطاف النساء وإعادة بعض الأملاك المصادرة .

أما مسألة كشمير والخلافات بشأن استخدام مياه الأنهار فى الرى فقد تركت للبحث بين رئيس وزراء الدولتين فى المؤتمر الذى سيعقد فى نهاية هذا الشهر (مارس) .

سياسة باكستان الخارجية

١

الاتجاه الإسلامى والعربى

يهتم العالم العربى بصفة خاصة، والعالم الإسلامى بصفة عامة بالأحداث البالغة الأهمية ، التى تجرى فى باكستان فى هذه السنين الأخيرة من تاريخها المعاصر نظراً للتحول الظاهر فى سياستها الخارجية .

ولا ينسى العالم أن القائد الأعظم محمد على جناح قد بدأ حياة باكستان برسم سياسة قويمة رشيدة للدولة الناشئة، ولا تزال كلماته يرن صداها فى آذان العالم عند ما قال « إننا نؤمن بمبدأ الشرف والإنصاف سواء فى المعاملات الداخلية والخارجية ، وسنظل دائماً على أتم استعداد لنصرة السلام بين الدول ، والعمل على تحقيق الرفاهية والطمأنينة فى ربوع العالم ، ولن تتوانى الباكستان عن تقديم معونتها المادية والمعنوية للشعوب المظلومة فى العالم ، ولتعضيد مبادئ الأمم المتحدة وتدعيمها ووضعها موضع التنفيذ » .

والواقع أن باكستان — قبل أن تعتنق سياسة الأحلاف الغربية — اتجهت اتجاهاً حمده لها العرب والمسلمون فى عام ١٩٤٨، ١٩٤٩ . كان وزير خارجيتها السيد ظفر الله خان — أكثر الخطباء فى هيئة الأمم المتحدة تحمساً للعرب فى مشكلة فلسطين — وهو بالذات قد لعب دوراً هاماً فى

تأييد استقلال ليبيا وكان من أكبر المتحمسين لحركة الجهاد فى مراكش ؛ وفى خلال هذين العامين أيضاً كانت باكستان أشد الدول تحمساً للجمهورية الأندونيسية ضد هولندة ورفضت منح هولاندة تسهيلات النقل البحرى والجوى ، وعنيت باكستان بعد استقلالها بأن تكون أولى بعثاتها السياسية فى البلاد الأجنبية هى سفاراتها فى مصر وإيران وأفغانستان والعراق والمملكة العربية السعودية فى نوفمبر ١٩٥١ ، ولم تكن العلاقات حينئذ بين باكستان وتركيا على خير ما يرام بل حدث أن طلبت الحكومة التركية من الباكستان سحب سفيرها السيد ميان بشير أحمد من أنقرة بحجة أنه يشجع حركة دينية تعتبرها تركيا حركة رجعية ، وعند ما عين السيد غضنفر على خلفاً له أخذت الحكومة التركية تراقب حركاته ، وضايقها منه أنه كان مؤيداً لحكومة مصدق فى إيران [1] .

وإلى نهاية ذلك العام لم يكن فى الجو ما ينذر بأن تتخلى باكستان عن سياستها التى رسمها لها مؤسسها جناح ، ولكن تطور العلاقات الباكستانية مع بريطانيا كعضو فى مجموعة « الكومنولث » وعلاقاتها بالولايات المتحدة أحدث تغييراً بالغ الأهمية فى سياستها الخارجية كما سيتبين بعد .

The Middle East Journal . Summur 1954 p.253. (١)

٢
بريطانيا و باكستان

عرضنا فيما سبق لوضع باكستان السياسى ، وقلنا إنها عضو فى مجموعة « الكومنولث البريطانية » وهذا الوضع يربطها إلى حد كبير بسياسة بريطانيا الخارجية ، ورأينا كذلك كيف أن باكستان قد استعانت بكثير من البريطانيين فى إقامة دولتها ، وحكم مقاطعاتها ، وهيئة دفاعها ، وتدريب ضباطها .

وعرفنا أن كبار ساستها كانوا على وفاق يكاد يكون تامًّا مع البريطانيين يترجم عنه هذا الخطاب الذى ألقاه القائد الأعظم جناح فى المأدبة التى كان ضيف الشرف فيها لورد مونتباتن فى ١٣ أغسطس ٤٧ فقد جاء فيها « لم يعرف فى تاريخ العالم أن أمة تتنازل بمحض اختيارها عن حكم أمم أخرى ، ولكن هذا ما حدث فقد حلت المثل العليا « للكومنولث » محل السيطرة القديمة ، وأصبحت باكستان والهندستان عضوين فى « الكومنولث » وهذا ما يحدونا إلى تقدير المثالية العالمية النبيلة التى ستكون رائد « الكومنولث » فى المستقبل » .

« وهذه العواطف المتبادلة بين الشعبين البريطانى والباكستانى جعلت الأخير يقبل أن يكون عضواً فى « الكومنولث » هذه العضوية التى لا تتفق مع مبادئه الإسلامية الكبرى ، ويعوّل كثيراً على مساعدة بريطانيا

الجديدة حتى تقف الدولة الناشئة على قدميها وتصبح أمة وطيدة الدعائم ، قوية الأركان .

ولكن المشكلات التى واجهت باكستان عقب وجودها أظهرت قيمة الوعود البريطانية ؛ فقد شكت إلى المملكة المتحدة ، والكومنولث فى أكتوبر ١٩٤٧ لتساعد فى إعادة النظام إلى البنجاب المتناحرة أو على الأقل توفد مراقبين محايدين للعمل على تهدئة الاضطرابات ، ولكن إنجلترا ردت عليها ردًّا فيه جفوة ، مما كان صدمة لشعور باكستان .

وفى نفس الوقت انسحب القائد الأعلى البريطانى الذى اعتمدت عليه باكستان ليؤمن حصتها من المواد الحربية التى لها قبل الهند قبل أن يتم واجبه ، وتحصل باكستان على نصيبها المخصص لها . .

ثم كان النزاع حول كشمير الذى اتخذ شكلا حادًّا عنيفاً بين الهند وباكستان وانتهى بالصدام المسلح بين الجيشين ، وعرض الموضوع على بساط البحث فى مجلس الأمن ، وقد قام مندوبا كندا وإنجلترا بإلقاء أضواء على جوانب المشكلة التى كانت وزارة الخارجية البريطانية على علم ببواطنها ، وكان من نتيجة ذلك أن اقترح المجلس حلاً مرضياً إلى حد ما لباكستان .

وغلت مراجل الهند ، وأخذت تضغط ضغطاً متصلا على الحكومة البريطانية مما أدى إلى موافقة المجلس على إجراء استفتاء بشروط اعتقدت الباكستان أنها مجحفة بالنسبة لها .

على أن الذى يهمنا من هذا النزاع فى هذا الفصل هو موقف

« الكومنولث » الذى لم يتدخل تدخلا فعالا لفضه وإنهائه .

لقد كان يمد كلا الجانبين بالأسلحة ، وإن لم يسمح للضباط البريطانيين بالتدخل فى القتال الدائر بين الفريقين .

وانتهى النزاع مؤقتاً بوقف القتال ، ثم عرفت باكستان أن بريطانيا تمد الهند بأحدث طرز الطائرات والأسلحة ، وتفضلها عليها ؛ ومرد ذلك كما أوله الخبراء إلى أن حكومة العمال كانت تعطف كثيراً على الهنود للصداقة الوطيدة بين زعماء حزب «المؤتمر» الهندى وزعماء حزب العمال البريطانى .

أو لعل ذلك راجع إلى ما تلعبه شبه القارة « الهند » من دور خطير فى توجيه سياسة جنوب شرقى آسيا ؛ وإنجلترا دائماً تلعب بالورقة الرابحة كما يقولون .

وفى أثناء انعقاد مؤتمر « الكومنولث » فى إبريل سنة ١٩٤٩ شهدت الصحافة البريطانية لهجة حارة عنيفة من السيد لياقت على خان رئيس وزراء الباكستان عن موقف بريطانيا من بلاده ، ثم بلغت هذه الحدة ذروتها فى الأشهر التالية حيث شنت الصحافة الباكستانية هجوماً عنيفاً على الحكومة البريطانية ؛ وفى إحدى حملاتها طالبت بإقصاء البريطانيين عن المراكز التى يشغلونها وإحلال الوطنيين محلهم ، فإذا لم يوجد الوطنى الكفء للمنصب الذى يشغله بريطانى ، بحثت الدولة عن كفايات أخرى فى غير بريطانيا .

ونشأ عن هذا الموقف المتوتر أن استقال بعض كبار الموظفين البريطانيين كحاكم منطقة الحدود الشمالية الغربية ، وحاكم البنجاب الغربية .

وزاد النار اشتعالا تصريح رئيس الوزراء بعد عودته من لندن أنه سيقوم بزيارة ودية لموسكو فى الخريف .

والأمر الذى حمل باكستان على أن تقف هذا الموقف العدائى — إلى حد ما — من « الكومنولث » عدم خوضه فى وقف المنازعات بين عضوين فيه ، وعجزه عن حماية أعضائه مما يقع عليهم من اعتداء .

وإذا كان هذا موقفه فما أهميته ؟ وماذا تحقق عضويته ؟

إن باكستان ترى من الهند تهديداً مباشراً لكيانها ؛ فهى تطالب بحمايتها من الهند ، وأن يوضع حد لهذه المخاوف التى تساور مواطنيها من التهديد المباشر الذى يقع عليهم بين آن وآخر ، وأن تمكن من القضاء على ما يتهددها من جانب أفغانستان ، وأن يستطيع جيشها أن يقوم بالتزامه نحو الحلف الدفاعى ضد الاتحاد السوفيتى .

إنها لا تبغى بتقوية دفاعها هجوماً أو اعتداء ، ولكنها تقتصر على أن يكون جيشها فى حال تمكنه من صد زحف القوات المعادية .

إن مطالب باكستان من « الكومنولث » كما أوجزها أحد كبار الأساتذة الباكستانيين تنحصر فيما يأتى : « تأمين باكستان إذا ما اعتدت عليها القوات الهندية أو الروسية . ومعاملة « الكومنولث » الدول الأعضاء الصميمة معاملة أسخى من الدول الأخرى .

وقد عجز « الكومنولث » عن الوفاء بهذه المطالب لحرج موقفه ودقته .

مما حدا بباكستان أن تبحث عن مخرج آخر يؤمن كيانها وهى دولة لمّا ترسخ أقدامها ؛ قد ترنو إلى روسيا كما أراد الشعور الباكستانى فى وقت من

الأوقات ، ولكن المعتقد لغالبية الباكستانيين وهو الإسلام يتناقض فى كثير من أحكامه مع المذهب الشيوعى ثم إن روسيا لم ترتبط أى ارتباط بباكستان ، ولم يهيأ الرأى العام لقبول مثل هذا التقرب .

ولا ننسى أن لإنجلترا أصدقاء فى باكستان ينفرون كل النفرة من الاتجاه إلى روسيا ؛ وإذن فلا معدى من أن تولى وجهها قبلة أخرى ؛ لهذا القلق الذى يساورها ؛ فهى محوطة فى الشمال بأفغانستان تلك الدولة التى تؤلب عليها ، وتعمل على وضع العراقيل فى طريقها كما سنتحدث بعد ؛ وفى الجنوب بالهند التى لم تكن تود لجزء تعتبره قطعة منها هذا المصير المؤسف ، وتعمل على رده إليها بما تملك من وسائل .

وعلى بضعة أميال منها تجثم روسيا ذلك العملاق الضخم الذى يزعزع عقيدتها ، وينال من مقدساتها إن وطئت أقدامه أرض بلادها .

وإذن فلنتجه إلى تلك الدولة التى بدأت تثبت كيانها فى السياسة العالمية وتتزعم أكثر دول العالم وهى الولايات الأمريكية المتحدة ؛ وانتهز المسئولون فرصة تعيين مجلس الأمن القائد البحرى الأمريكى نمتز . (Admiral Nimitz) مشرفاً على الاستفتاء فى كشمير وقابلوا هذا التعيين بالترحيب الحار ونادت جريدة «الفجر» (The Dawn) ، لسان حال الرابطة الإسلامية بالعمل على إحلال الفنيين الأمريكيين محل البريطانيين ، وقام سفيرهم بنشاط واسع فى الدوائر الأمريكية لإقناعها بسياسة التعاون بين البلدين .

ولكن هذا النشاط كان محدود المدى إلى أن قام السيد لياقت على خان

بزيارة طويلة للولايات المتحدة فى مايو سنة ١٩٥٠ ألقى فيها كثيراً من الخطب والمحاضرات كان لها أثرها البعيد فى تعريف باكستان للشعب الأمريكى .

ثم كان أن نشبت الحرب الكورية فى سنة ١٩٥٠ ووقفت الهند فيها موقف الحياد مما غير الرأى العام الأمريكى تجاه الشعب الهندى الذى يحتل منه مكانة كبيرة .

وهنا رجحت كفة باكستان ، ونجحت سياسة التقرب بين البلدين بل بينها وبين الغرب جميعاً ؛ ومن هنا نشأت قصة الأحلاف التى سنأتى على تفصيلها فيما بعد .

على أن الأمر الذى ينبغى أن يدرك أن بريطانيا لم تفقد بعد نفوذها فى باكستان فلا يزال كثير من الإنجليز يشغلون مناصب فنيين فى القوات المسلحة ، وكذلك فى المصالح الحكومية ، ولا يزال جانب كبير من التجارة والاقتصاد فى قبضة الإنجليز كما ذكرنا فى فصل سابق .

٣
أمريكا وباكستان

ألمحنا فى الفصل السابق إلى سياسة التقرب بين أمريكا وباكستان بعد أن التزمت الهند جانب الحياد ، وما ارتآه الخبراء العسكريون الأمريكيون من أن خط الدفاع عن الشرق الأوسط لا يقوى إلا بضم باكستان أو الهند إليه ، وبما أن الهند لم تقبل المساعدات الأمريكية الحربية أو الدخول فى أى حلف من أى لون كان ، فقد اتجهت النية إلى مد باكستان بالعتاد الحربى نظير تأييدها للمنظمات الإقليمية التى تقوم بها أمريكا فى هذا المحيط ووضع قواعدها الحربية تحت تصرف الحلفاء إذا ما نشبت حرب مع المعسكر الآخر .

وقد مر الاتفاق بين الدولتين بأدوار بدأت بزيارة السيد غلام محمد حاكم عام باكستان أمريكا فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ إذ تباحث خلالها فى هذا الصدد مع الرئيس أيزنهاور ، وفى ١١ نوفمبر من هذا العام نوهت وزارة الخارجية الأمريكية بقيام هذه المباحثات.

وقد كان وقع هذا النبأ عظيما فى الهند إذ صرح البانديت نهرو فى ١٥ نوفمبر فى مؤتمر صحفى بأن « عقد اتفاقية أو حلف بين الولايات المتحدة وباكستان» مما تتصل أسبابه بالهند اتصالا مباشراً واسع المدى ، وأن نتائجه القريبة الحدوث ستقع على كواهل آسيا الجنوبية وبخاصة الهند وباكستان.

ومن هنا كان اهتمامنا البالغ وعنايتنا العظيمة بنجاح هذه المباحثات وتقدمها . »

وهذا الموقف الحازم من جانب نهرو أثار الشعب الهندى ، وقامت المظاهرات فى طول البلاد وعرضها احتجاجاً على هذه الاتفاقية التى لم تر الوجود بعد حمل فيها المتظاهرون لافتات كتب على أغلبها «اخرجوا من آسيا» .

وقد كان لحزب المؤتمر أثره فى تنظيم هذه المظاهرات وتوجيهها ، وفى أثناء انعقاده خطب نهرو فى هذا الموضوع قائلا « إننا لا ننتقد سياسة حكومة الولايات المتحدة أو ننتقص من شعبها بل ننتقد سياسة تسليح باكستان التى ستكون خطراً على السلام فى الهند والعالم» وقد انتهى المؤتمر إلى قرار أخير يقضى بمعارضة كل اتفاق حربى بين باكستان والولايات المتحدة .

وفى كشمير نادت حكومة باكشى بمعارضتها للاتفاقية ، واجتمع عشرة آلاف من موظفى الحكومة وقرروا مقاطعة البضائع الأمريكية ، ونادوا بإبعاد جميع الفنيين الأمريكيين من الهند . .

ولم تقف حكومة الهند عند هذا الحد ، فإنها على الرغم من التصريحات التى أدلى بها المسئولون فى كل من باكستان وأمريكا بنفى وجود أية محالفة عسكرية بين الدولتين فقد أرسل البانديت نهرو مذكرات إلى كل دول الشرق الأوسط الصديقة وإلى دول « الكومنولث » محتجاً على المساعدة العسكرية لباكستان ، وفى الوقت نفسه أبرم اتفاقاً تجارياً مع الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر لمدة خمس سنوات ، واتفاقاً آخر مع الصين الشيوعية بشأن تدريب بعثة من المهندسين الهنود على نظم مراقبة فيضان الأنهر .

وصرح فى البرلمان الهندى بأنه فى حالة إتمام الاتفاق الباكستانى الأمريكى فإنه سيتحلل من الاتفاق المبرم بين الحكومتين بشأن النظر فى شروط الاستفتاء الخاص بمشكلة كشمير .

وقام كل من الاتحاد السوفيتى والصين بتقديم احتجاج إلى الباكستان على عقد الاتفاق وصرح سفير أفغانستان فى الهند بأن هذا الاتفاق « يجعل باكستان مستعمرة أمريكية »

وعلى الرغم من كل هذه الاعتبارات فقد مضت الدولتان قدماً للانتهاء من المباحثات ، وكل منهما راغبة فى عقد الاتفاقية ؛ أما باكستان ففى رأيها أنها على أبواب الخطر الشيوعى من ناحية ، والهند على خلاف معها من ناحية أخرى ، وأفغانستان جارتها تختصمها وتخرج على سياستها فمن الضرورى أن تبحث عن حليف قوى يدعم مركزها ويوطد أقدامها ويقوّى دفاعها .

والولايات المتحدة وجدت هى الأخرى فى سعى باكستان الدائب فرصة متاحة للإطباق على روسيا إذ أن موقفها الاستراتيجى يكمل خط الدفاع ضد الخطر الشيوعى ويضع فى المستقبل تحت تصرف القوات الأمريكية مطارات يمكن أن تنزل بها الطائرات المقاتلة لتستريح وتتزود بالوقود وتكون على مقربة من الحدود الروسية .

أما القواعد التى كان الأمريكيون يأملون فى إنشائها فى باكستان فكان المفروض أن تقام فى الأماكن الآتية : مالبير وماوريبور شرقى كراتشى وغربها ؛ أما مالبير فهو أكبر مطار مدنى فى آسيا وقد ساهمت القوات

الأمريكية والبريطانية فى إنشاء مطار ماوريبور خلال الحرب العالمية الثانية ويستخدم فى الوقت الحاضر بمثابة قاعدة لسلاح الجو الباكستانى ويشمل عدة منشئات لصيانة الطائرات عدا الحظائر اللازمة لها ومساكن لموظفى المطار على أن تنشأ بعد ذلك قواعد أخرى فى أقصى الشمال فى جلجيت وشترال ، وقاعدة بحرية فى بازنى على شاطئ بلوخستان وتوفد بعثة عسكرية إلى باكستان كما هو الحال فى تركيا حيث توجد بعثة أمريكية قوامها ثلاثة آلاف ضابط وجندى .

وقد أوضح السناتور (William J.Knowland) زعيم الأغلبية الأمريكية فى ٢ يناير سنة ١٩٥٤ أهمية موقع الباكستان بقوله « إن باكستان تعد من بين أقطار العالم الهامة أحد المنافذ ذات الصلة الوثيقة بالدفاع ضد الاتحاد السوفيتى » .

ولهذه الأهمية التى تعلقها الولايات المتحدة على باكستان وصلت بعثة عسكرية من الولايات المتحدة برياسة القائد (Henry J.Myers) لدراسة احتياجات الجيش وقد كان هذا القائد معروفاً لدى قواد الجيش الباكستانى إذ عمل سنوات عدة فى السفارة الأمريكية فى كراتشى .

وبعد أن أنجزت البعثة عملها وقعت اتفاقية المساعدات العسكرية بين باكستان والولايات المتحدة فى ١٩ مايو .

ولم يذع شىء عن نوع هذه المساعدات أو كمياتها ، وإن قدرت مبدئياً بمبلغ ٢٥ مليوناً للتسليح والتموين ؛ وقد وافقت باكستان على ألا تستخدم هذه المساعدة فى أغراض عدوانية ، كما تعهدت بالتعاون مع الولايات المتحدة فى

كبح جماح الأمم التى تعمل على تهديد السلام العالمى ، وأن تساهم فى الجهود التى تنهض بها الأمم المتحدة فى سبيل الأمن الجماعى ، وأن تمد الولايات المتحدة بالمواد الأولية التى تخرجها باكستان ، وتستخدم فى الأغراض الحربية .

ولم تنص الاتفاقية على إنشاء قواعد حربية للولايات المتحدة فى باكستان .

وقد مهدت ظروف باكستان الداخلية والخارجية أمام الولايات المتحدة سبيل الوصول إلى تنفيذ سياستها ؛ فمن الناحية الداخلية كانت حكومة باكستان تشعر بالهزة العنيفة التى أصابتها نتيجة لما حدث فى الانتخابات العامة فى باكستان الشرقية حيث اكتسحت الجبهة المتحدة أصوات الناخبين من حزب «الرابطة» الذى تنتمى إليه الحكومة المركزية .

أضف إلى ذلك الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى وجدت باكستان لها حلا سعيداً فى المعونة الأمريكية . أما من الناحية الخارجية فترى حكومة الباكستان أن الخلاف المستمر بينها وبين جارتها الهند يتطلب منها أن تقف دائماً على استعداد ، مستندة إلى حلف قوى يؤمنها على نفسها وكيانها .

ثم هناك فى الشمال الغربى منها تقع أفغانستان وقد أشرنا من قبل إلى الخلاف المستحكم بين الدولتين بسبب قبائل الباتان التى تقطن الحدود الشمالية الغربية ؛ ومرد هذا الخلاف إلى ما تدعيه أفغانستان من أن باتان التى ورثتها باكستان من الحكم البريطانى يجب أن تعود إلى أفغانستان ولكن الواقع أن تلك الأقاليم قد خرجت من يد حكام الأفغان منذ عام ١٨٢٠ عندما انتقلت من أيديهم فى أول الأمر إلى يد السيخ ثم إلى البريطانيين ومنذ أن قامت دولة الباكستان على أنقاض الحكم البريطانى فى تلك الجهات

والنزاع عليها قائم بين الحكومتين إذ يعتقد الأفغانيون أن بريطانيا قد انتزعت هذه المنطقة من أفغانستان وضمتها إلى الهند البريطانية وأرغمت أفغانستان على عقد معاهدات نص فيها على سلخ تلك المنطقة من أراضيها وبما أن الأحوال قد تغيرت وخرج البريطانيون من شبه القارة الهندية فقد اتصلت حكومة أفغانستان بالحكومة الباكستانية الناشئة، وطلبت إليها إعادة النظر فى المعاهدات القديمة لتعديل الوضع السياسى لتلك المنطقة وسكانها، وأثار بعضهم فكرة إنشاء دولة بختونستان التى أشرنا إليها .

ولما كان باكستان لا يعترف بحق أفغانستان فى التحدث باسم تلك المنطقة وسكانها فقد ثار الخلاف بين الفريقين، وخلق مشكلة أخرى لحكومة باكستان جعلتها ترى فى سياسة الأحلاف ضماناً لتأييد وجهة نظرها ولا سيما أنها علمت أن جماعات قوية من الباتان الذين يسكنون فى أفغانستان وغيرهم ممن يعيشون فى حدود باكستان يطالبون بإنشاء دولة بختونستان المستقلة ؛ وأن موسكو تشجع حركة البختونستانيين الاستقلالية، وخشيت باكستان من حركة التقرب التى تحاولها روسيا مع أفغانستان فقد فاضت الصحف الروسية الأمريكية منذ شتاء عام ١٩٥٣ بأنباء تلك المحاولات ففى أكتوبر ١٩٥٣ نشرت « نيويورك هرالد تريبون » مقالاً لألبرت بارى أحد أساتذة جامعة كولجيت قال فيه « إن موسكو تشجع حركة البختونستانيين الاستقلالية وأن روسيا بدأت ترنو إلى أفغانستان عقب سقوط مصدق » .

وفى نفس الشهر نشرت جريدة أزفستيا الروسية مقالا نددت فيه بالاحتكار الأمريكى فى أفغانستان وذكرت من مظاهر هذا الاحتكار الشركات

الأمريكية التى تقوم بمشروعات الري وشق الطرق وخبراء النقطة الرابعة وبعثات هيئة الأمم ، ووازنت بين كل هذا وبين المساعدات التى تستطيع أفغانستان أن تتلقاها من جيران يحترمون استقلالها وسيادتها ويتعاملون معها على أساس المصلحة المشتركة .

وفى الشهر التالى نشرت جريدة برافدا الروسية نبأ وصول وفد أفغانى من الأطباء وأساتذة الحقوق ورجال الأدب تلبية لدعوة المنظمة السوفيتية للعلاقات الثقافية مع الدول الأجنبية وأن هذا الوفد الأفغانى قد اجتمع بمسيو أندريه جروميكو ممثل وزارة الخارجية السوفيتية ، ومسيو إيفان سادشيكوف ، الخبير السوفييتى فى شئون الشرق الأوسط والأدنى مما جعل المراقبين الأمريكيين يعتقدون أن الاتحاد السوفييتى قد يقوم بحركة لبسط سلطانه السياسى على أفغانستان كرد على الحلف بين تركيا وباكستان ، وكانت كلها أنباء شجعت باكستان على المضى فى سياستها التى تتجه إلى طلب المعونة من الولايات المتحدة ، واضطر سفير أفغانستان فى الولايات المتحدة السيد محمد خابير لودين أن يبلغ المستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة أن حكومة أفغانستان تفضل أن يصان التوازن من ناحيتى الأمن والاقتصاد على النحو الراهن فى جنوب آسيا .

ولكن أقوى معارضة لذلك الحلف جاءت من الهند والدول الأسيوية ، وتزعم تلك المعارضة جواهر لال نهرو .

٤
معارضة الهند والدول الأسيوية

تتضح سياسة الرئيس نهرو بإزاء الحلف الأمريكى الباكستانى من خطبته التى ألقاها فى مجلس النواب فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٤ عند ما قال : « سمعنا أخباراً وبيانات كثيرة من رجال مسئولين فى أمريكا وباكستان يتكلمون عن قواعد عسكرية تتخذها أمريكا فى باكستان وعن إمداد باكستان بالأسلحة وهذه البيانات الكثيرة لم توضح لنا حقيقة الأمر بل زادتها غموضاً، وأنا أذهب مع رئيس وزراء باكستان إلى أن الدولتين لم تتباحثا فى مسألة القواعد العسكرية ، ولكن حينما يتحقق المدد الحربى تصبح البلاد كلها قواعد ، ولهذا فإنى أعد مسألة المدد الحربى خطوة خطرة على بلاد كثيرة بل هى خطرة علينا وعلى باكستان » .

وأنكر نهرو ما قيل من أن روسيا على استعداد لمد الهند بالسلاح إذا تم الاتفاق بين أمريكا وباكستان على المدد الحربى وعلق على ذلك بقوله « نحن لا نريد الحماية من أحد ، ولكن نريد أصدقاء ورفقاء ، لا نريد من غيرنا أساطيل ولا طيارات ولا جيوشاً . . . إن فكرة المدد الحربى تعد خللا فى منطقة السلام التى تتكون من البلاد الأسيوية والإفريقية ، وهى المنطقة التى يمنع حيادها الحرب ، لأن خلو العالم من فريق محايد ينذر

بقرب وقوع الحرب ، ويضعف الأمل فى سلام العالم . . إننى عندما أتكلم عن باكستان ، أتكلم عن الصداقة إن بيننا مسائل يصعب علينا حلها أحياناً وسواء اتفقنا أو لم نتفق فإن سياستنا أن نصادق باكستان لأنها السياسة المعقولة المنطقية ، فلست أرى للهند وباكستان مستقبلا حسناً إلا بالصداقة بينهما ، فأنا اليوم أهتم بما يصيب أمة صديقة أحترمها وأجلها» .

والواقع أن سياسة كل من الهند وباكستان قد اختلفتا اختلافاً بيناً وسار كل منهما على نقيض الآخر بالنسبة لسياسة الأحلاف فى آسيا وقد فسر السردار بانيكار أسباب التزام الهند سياسة الحياد فى آسيا وعدد ثلاثة مظاهر للسياسة التى تنتهجها كل من أمريكا والهند وهى — أولا — موقف كل دولة منهما نحو خطر التوسع الشيوعى ، وثانياً الاستعمار الذى لا تزال بعض الدول الأوربية تتشبث به ، وثالثاً مسألة الصين ؛ فالمسألة الأولى وهى الشيوعية ، ترى الهند أنه ليس بينها وبين أمريكا خلاف ذو شأن فيما يتصل بالمشاكل الداخلية ، لأن حكومة الهند تقاوم النشاط الشيوعى فى بلادها ولم تتهاون قط فى العمل على درء أخطاره ، ولا تعتقد الهند أن عليها خطراً شيوعياً خارجياً ولا تنسى الهند أن بريطانيا وأمريكا منذ عهد غير بعيد كانتا تعلنان صداقتهما للاتحاد السوفييتى ولم تكتف أمريكا وبريطانيا بمحالفة روسيا بل إن البريطانيين فى الهند عمدوا إلى مساعدة الشيوعيين ضد الوطنيين فقد كان حزب المؤتمر الهندى فى ذلك الحين تحت زعامة غاندى ، وجواهر لال نهرو كما هو الآن يناهض الشيوعيين ، وكان ولاة الأمور البريطانيون يبذلون لهم كل معونة يمكنوهم من السيطرة على نقابات

العمال بل كانوا يعتبرونهم ممن يمثلون الرأى العام الهندى أصدق تمثيل فإذا كان للحزب الشيوعى الهندى اليوم أى خطر أو مكانة فرد ذلك إلى تلك المعونة الشائنة التى بذلها البريطانيون لهم وقد تساءل السياسى الهندى الكبير بانيكار قائلاً : « أليس من المنتظر إذا قبلت روسيا انتهاج سياسة تهدف إلى الوفاق وقبول بعض مطالب الدول الغربية أن تغير الولايات المتحدة سياستها التى تعتبر الشيوعية أصل كل بلاء ، وأن تتجه رويداً رويداً إلى محاولة العيش معها فى سلام .

على أن الهند ليست هى الدولة الأسيوية الوحيدة التى تعارض فى التجاء باكستان إلى سياسة الأحلاف ، بل تعارضها أيضاً بورما وأندونيسيا وسائر البلاد الواقعة فى جنوب الهند ما عدا سيام إذ يشعر الجميع أن شعوبهم لا تميل إلى اعتناق الشيوعية وأن الشيوعية إذا لم تتحالف مع الوطنية فلن يكون لها أى أثر فى الأمم الأسيوية وقد دلتهم تجارب السنين الست الماضية فى بورما وسيلان والهند وأندونيسيا على أنه إذا قامت حكومة وطنية بانتهاج سياسة مستقلة أى سياسة ترمى إلى تحقيق الخير القومى فلن تقوم للشيوعية قائمة فيها أو يكون لها أثر ذو بال » .

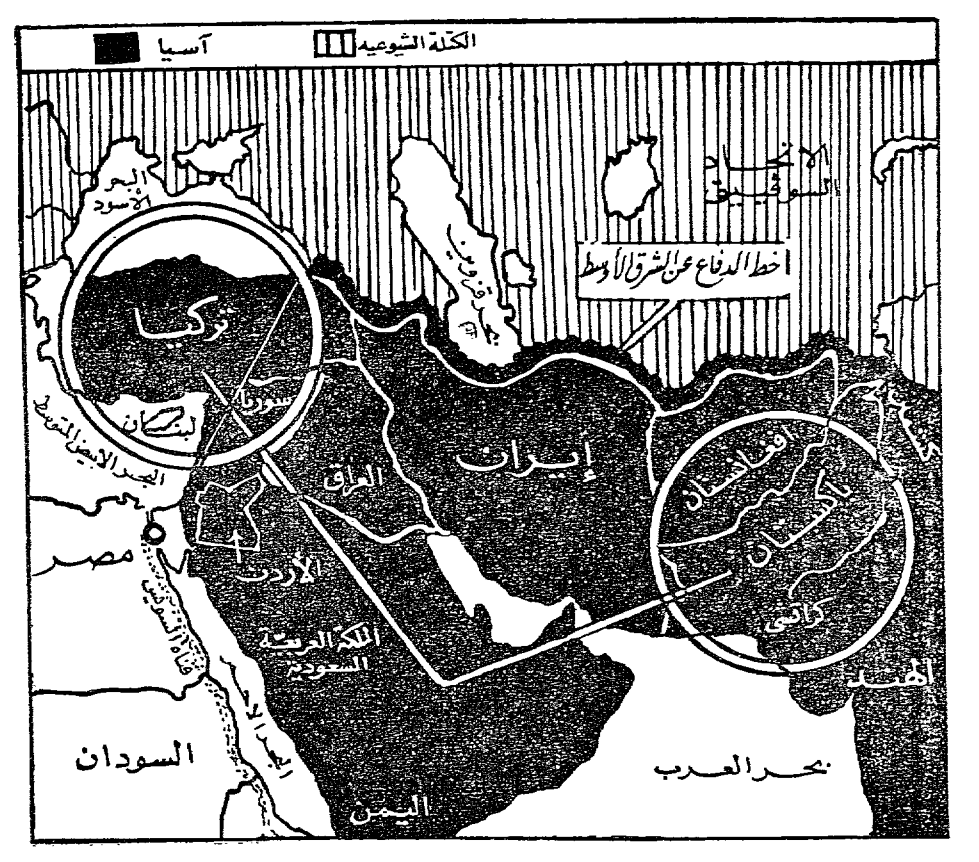
ذلك هو رأى معظم دول جنوبى آسيا كما صوره بانيكار وهو رأى أغلبية الهند التى أغضبت صراحتها الحكومة الأمريكية ، وجعلت زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ الأمريكى السناتور W. Knowland يطالب بوجوب اتخاذ سياسة حازمة بإزاء ما سماه « تأرجح الهند بين الكتلتين » .

٥
فكرة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط

لقد أضحى التقارب بين الولايات المتحدة وباكستان أمراً لا مندوحة منه بعد أن تطورت فكرة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط وكان الهدف الأول من تلك الفكرة كما ذكرنا هو تطويق روسيا السوفيتية والدول التى تدور فى فلكها بسلسلة قوية من الأحلاف الدفاعية تبدأ فى أوربا الشمالية الغربية وتتجه جنوباً لتشمل البلقان ثم تخرج منه متشابكة الحلقات لتضم الشرق الأوسط إلى جنوبى آسيا .

لذلك قام حلف شمال الأطلنطى الذى يضم جميع دول أوربا الغربية ثم نجح ساسة الكتلة الغربية فى توسيع نطاق هذا الحلف بانضمام تركيا واليونان إليه عام ١٩٥٢ ولما لاحظوا وجود ثغرات فى جبهة الدفاع الأوربى عملوا على عقد ميثاق أنقره فى فبراير عام ١٩٥٣ وهو الميثاق الذى وقعته كل من تركيا واليونان ويوغوسلافيا على أمل ربطه بميثاق الأطلنطى .

وقد بدأ الشروع فى تحقيق فكرة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط عندما تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا وتركيا فى أكتوبر عام ١٩٥١ إلى مصر والدول العربية بمقترحات لإنشاء خط دفاع مشترك عن الشرق الأوسط وهى المقترحات التى سميت « بالمقترحات



خط الدفاع عن الشرق الأوسط

الرباعية » إلا أن مصر والدول العربية رفضت فى ذلك الحين أن ترتبط بهذه الأحلاف .

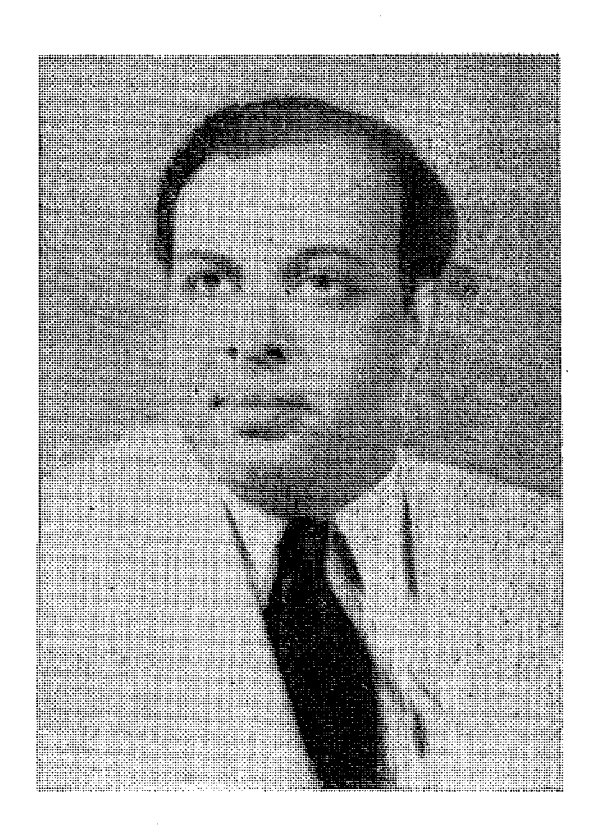
وفى أواخر عام ١٩٥٣ سقطت حكومة الدكتور مصدق فى إيران فبرزت إلى الوجود فكرة اشتراك تركيا وإيران وباكستان فى حلف دفاعى وتقرر استبعاد الدول العربية باستثناء العراق من هذا الحلف .

وبدأت الفكرة بزيارة الجنرال أيوب خان قائد عام القوات الباكستانية لتركيا فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ ثم تلا ذلك زيارة السيد غلام محمد حاكم عام الباكستان لتركيا فى نوفمبر ١٩٥٣ .

وأخيراً فى ١٩ فبراير ١٩٥٤ صدر بيان مشترك من الحكومتين التركية والباكستانية بشأن هذا الاتفاق جاء فيه « اتفقت الحكومتان على أن تدرسا — بنفس الروح التى أملت معاهدة الصداقة بين باكستان وتركيا — الوسائل التى من شأنها تحقيق تعاون أوثق فى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية وتعزيز السلام والأمن مراعاة لمصلحتها الخاصة ومصلحة الشعوب المحبة للسلام . »

كان هذا البيان تمهيداً للمباحثات التكميلية الأخرى التى جرت بين أمريكا وباكستان وتركيا وهى المباحثات التى أدت إلى اتفاق أمريكا وباكستان على المدد الحربى واتفاق الدولتين وأمريكا على عقد حلف تركيا — باكستان ليكون مقدمة لاتفاقات أخرى لاستكمال الحلقات فى سلسلة دفاع طرفاها تركيا وباكستان .

وكان أن جرت بين باكستان وتركيا محادثات لعقد حلف بينهما



السيد محمد علي
رئيس وزراء باكستان

ليتصل خط الدفاع التى تعمل الولايات المتحدة على إيجاده ، وتراه أساسيًّا للوقوف أمام الخطر الشيوعى فى الشرق الأوسط ، هذا الخطر الذى ينبغى أن يشمل تركيا والعراق وإيران وباكستان حتى لا تكون هناك ثغرة ينفذ منها الاتحاد السوفيتى إذا فكر فى الاعتداء أو الزحف ولم يجد هذا التحالف معارضة من إحدى الدولتين تركيا أو باكستان.

فتركيا تجد أمنها وسلامتها فى تقوية هذا الخطر حتى لا تظفر بها روسيا تلك الدولة التى تتجه سياستها منذ بعيد إلى التخلص من تركيا والتحكم فى مضايقها والسيطرة على موانيها ، وتركيا حليفة لدول الغرب التى تشجع هذا الحلف فمن الطبيعى ألا تكون معارضة من جانبها بل ترحيب حار .

وإذا كانت تركيا تخشى الاتحاد السوفيتى فباكستان تقف هذا الموقف فحدودها تتصل به وهى فى الوقت نفسه تحسب حساباً كبيراً لاعتداء الهند ولمّا تحل بعد المشكلات التى تعترض سبيل الوفاق بينهما كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

وكان أن وقعت فى كراتشى فى ٢ أبريل معاهدة التعاون المتبادل كما يطلق عليها وإن كانت فى الواقع حلفاً دفاعيًّا كما صرح بذلك رئيس وزراء باكستان السيد محمد على عقب توقيع الحلف وكما يتضح من نصوصه التى من أهمها :

١ — يتعهد الطرفان بعدم الاشتراك فى أية محالفة أو مساع موجهة ضد الآخر .

٢ — يتشاوران فى الشئون الدولية ويتعاونان فيها مع مراعاة الظروف والأحوال .

٣ — يتعهدان بالتشاور والتعاون فى ميدان الدفاع فى الأمور الآتية :

(ا) تبادل المعلومات ليفيدا من التجارب الفنية وأوجه التقدم .

(ب) بذل أقصى الجهد لسد حاجات الطرفين فى إنتاج الأسلحة والذخيرة .

(ج) النظر فيما يتخذ من وسائل إن تعرض أحدهما لهجوم أو عدوان خارجى .

٤ — يجوز لأية دولة أخرى باتفاق الدولتين المتعاقدتين — أن تنضم بالشروط والالتزامات التى أنيط بها الطرفان المتعاقدان .

٥ — مدة الاتفاق خمس سنوات يتجدد بعدها من تلقاء نفسه لمدة أخرى .

وبعد توقيع المعاهدة العسكرية بين باكستان والولايات المتحدة زار السيد محمد على رئيس وزراء باكستان أنقره فى منتصف يونيو ومكث بها ثلاثة أيام اتصل فيها بالمسئولين الأتراك ليضع الحلف المبرم موضع التنفيذ .

وفى خلال أيام قلائل استطاع ممثلو الدولتين من القواد العسكريين الاتفاق على ماهية التعاون الحربى وخططه المستقبلة .

وصرح الرئيس إيزنهاور مباركاً عقد الاتفاق التركى — الباكستانى بقوله : « إن هذا الحلف خطوة أساسية لتأكيد أمن منطقة الشرق الأوسط جميعها » .

وقد حالت عوامل داخلية وخارجية دون انضمام إيران إلى المباحثات التركية الباكستانية إذ كانت حكومة الجنرال زاهدى تخشى من الناحية الخارجية أن تثير ثائرة الحكومة السوفيتية لا سيما وأن بينهما حدوداً مشتركة تزيد على الألفى كيلو متر . أما من ناحية وجهة نظرها الداخلية فإنها كانت تخشى أن يتخذ أتباع حزب توده وأنصار مصدق والكاشانى من إقدامها على هذا الحلف ذريعة لمهاجمتها والعمل على اقتلاعها من مناصب الحكم .

أما العراق فقد ظهرت بوادر تدل على أن حكومته تبحث عن ذريعة تتهرب بها من الارتباط بسياسة الدول العربية حيث ألقى رئيس الوزارة العراقية بيانه المشهور فى ٢٤ فبراير ١٩٥٤ — الذى صرح فيه بأن العراق لم يدع إلى الاشتراك فى الاتفاق التركى الباكستانى ولكنه مستعد لبحث هذه الدعوة إذا وجهت إليه فى ضوء المصالح العراقية فقط . وأن العراق مستقل ويستطيع الانضمام إلى أى ميثاق يرغب فى الانضمام إليه ولا يستطيع أحد أن يمنعه من ذلك . ثم تناول بالنقد معاهدة الضمان الجماعى التى أبرمتها دول الجامعة العربية بحجة عدم توفر الأسلحة لدى هذه الدول .

وقد قام الشعب العراقى ممثلاً فى أحزاب المعارضة بشن حملة على حكومة العراق ووجه كل من حزب الاستقلال والحزب الوطنى الديمقراطى فى بغداد إلى رئيس الوزارة العراقية مذكرة جاء فيها .

« مما يلفت النظر الإشاعات المتواترة بأن الحكومة العراقية تلعب لعبة مزدوجة ؛ فبينما تدعو دعوتها إلى تعاون الدول العربية واتحادها إذا هى تتصل بدول الاستعمار والدول السائرة فى فلكه لربط العراق بمشروعات الدفاع

المشترك وبذلك يخرج العراق عن المجموعة العربية ؛ مما يتنافى مع الدعوة إلى التعاون والاتحاد بين الدول العربية » .

على أن الحكومة العراقية لم تحفل بهذه المعارضة ؛ ومضت قدماً نحو إتمام الحلف التركي العراقي وأعلنت فى ٢٥ أبريل أن الولايات المتحدة قد وافقت على منحها معونة عسكرية وفى مايو درست بعثة الجنرال مايرز احتياجات الجيش العراقى بعد فراغها من باكستان .

ومنذ ذلك الحين والجهود تبذل لمد خط الدفاع فى الشرق الأوسط وإكمال الفراغ فيه ، وكان أن خرجت العراق على ميثاق الضمان الجماعى العربى ، وعقدت مع تركيا حلفاً دفاعياً .

ومما لا شك فيه أن خطر الدفاع الذى حاولت الولايات المتحدة وبريطانيا إقامته لا تزال به ثغرات حتى يتصل بخط جنوب شرق آسيا فالهند لم تنضم إلى هذا الخط وكذلك إيران وأفغانستان .

ولا يزال هذا الخط فى حاجة إلى درع يقويه ويؤازره حتى يصبح أكثر عمقاً وأكبر سمكاً بانضمام دول الشرق الأوسط إليه كمصر وسوريا ولبنان والأردن والمملكة العربية السعودية ؛ ومن أجل هذا قلت أهمية هذا الخط ، وفى ذلك يكمن سر الحرب الباردة التى تشنها الولايات المتحدة وبريطانيا على البلاد المحايدة أو «الكتلة الثالثة» لتدخلها فى زمرة الأحلاف .

وبعد

فلم نكن واهمين حين عرضنا لسياسة باكستان الخارجية ، وقلنا إنها ينبغى أن تتجه وجهة إسلامية ، وأن تظل على ما كانت عليه فى سنواتها الأولى من تدعيم الكتلة الإسلامية والعربية ، وتقوية بنائها حتى نفرغ من حل مشكلاتها ، والقضاء على عللها ؛ والانصراف إلى إيجاد أمة إسلامية موحدة الغرض ، متماسكة الجوانب ، مسموعة الكلمة ، مرهوبة الجانب ؛ فهذا صوت جماعة علماء باكستان التى يزور مصر بدعوة من الجامعة الأزهرية تذيع بياناً أثر هبوطها أرض مصر يؤيد هذا الاتجاه ، ويرحب بهذه السياسة القويمة فيقول : « إنه يسر الجمعية أن تكون فى زيارتها هذه عاملة على تقوية أواصر الصلة القائمة بين جمعيتنا وبين الأزهر الشريف لتوحيد الصفوف ولم الشعث ، وجمع الكلمة فى سبيل خير الإسلام والمسلمين. إننا نواجه جميعاً عدواً مشتركاً واحداً ، وهذا العدو يريد أن يبتلع المسجد الأقصى ويستولى على المدينة المنورة وعلى مقدساتنا وتراثنا فى سوريا والعراق ؛ فعلى المسلمين جميعاً أن يستيقظوا تماماً ، وأن يهبوا من سباتهم لمواجهة هذا العدو حتى لا يأخذهم على حين غرة ، وهذا لا يتسنى إلا إذا جمعنا صفوفنا ووحدنا كلمتنا ، ونسينا خصوماتنا الداخلية ، وجدالنا ونقاشنا

واتهام بعضنا بعضاً ونزع الثقة من بعضنا بعضاً .

إن إسرائيل للمسلمين بالمرصاد ، وإنه ليثلج صدورها أن ترانا مبعثرين مشتتين ممزقين ؛ فلنحذر ولننتبه ولنستيقظ ، ولنجمع الشمل ، ونوحد الصفوف ، ولنكن جميعاً عوناً وعضداً وساعداً لولاة أمورنا فى كل بلد عربى أو إسلامى ؛ فالوقت جد خطير ، والظرف جد حرج ، والله تعالى يقول : « ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم » .

فهرس الكتاب

الطابع والناشر

دار المعارف بمصر